جامعة الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستمرارية و التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة الأزمة الأمنية (2013/1999)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب

العمـري منير

السنة الجامعية 2014/2013

جامعة الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستمرارية و التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة الأزمة الأمنية (2013/1999)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب

العمري منير

إشراف الأستاذ

لخيرات حوسين

السنة الجامعية 2014/2013

جامعة الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستمرارية و التغير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة الأزمة الأمنية (2013/1999)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب

العمري منير

إشراف الأستاذ

لخيرات حوسين

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.بوسعيد عبد الحق..... رئيسا

أ.بلخيرات حوسين.....مشرفا ومقررا

أ. دريسي حنان .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى أمي العزيزة

و إلى أبي الغالي

و إلى أخوتي الأعزاء

و إلى بنت أخي كندة و بنت اختي آلاء

و إلى كل الأصدقاء و الزمـــــــــــلاء

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف
بلخيرات حوسين على المجهود الذي بذله
معي من خلال المتابعة الدائمة
والتوجيهات الدقيقة ، وحرصه الشديد طيلة
فترة إنجاز هذا العمل ، كما أشكر كل
الأساتذة الذي كان لي شرف الدراسة تحت
إشرافهم بقسم العلوم السياسية بجامعة
زيان عاشور بالجلفة. كما أتقدم بجزيل
شكري إلى طاقم إدارة قسم العلوم
السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة على
سعيهم الدائم في سبيل توفير الظروف
المثلى للتحصيل العلمي و خدمة الطالب

المقدمة:

الفصل الأول : الإطار النظري و ألمفاهيمي

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية

المطلب الأول : المحددات الداخلية لسياسة الخارجية.

المطلب الثاني :المحددات الخارجية لسياسة الخارجية.

المطلب الثالث : المحددات الشخصية لسياسة الخارجية.

المبحث الثاني : دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم القيادة السياسية و أنماطها.

المطلب الثاني : دور القائد السياسي في السياسة الخارجية.

المطلب الثالث : عوامل تعظيم دور القائد السياسي.

المبحث الثالث : الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية

المطلب الأول : الاستمرارية في السياسة الخارجية

المطلب الثاني : التغير في السياسة الخارجية

الفصل الثاني : منطلقات السياسة الخارجية الجزائرية و مرحل تطورهـــا

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية :.

المطلب الأول: المحددات السياسية والمحددات الاقتصادية

المطلب الثاني : المحددات الاجتماعية والمحددات الشخصية

المطلب الثالث : المحددات الخارجية و المحددات الجغرافية

المبحث الثاني :سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول : سمات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث :مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية من 1962/1999

المطلب الأول :السياسة الخارجية الجزائرية في فترة من 1962الى 1978

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الشاذلي 1978 الى 1992

المطلب الثالث :السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الأزمة الأمنية 1992/1999

الفصل الثالث : مسار السياسة الخارجية الجزائرية 1999/2013

المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي

المطلب الأول : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها ألمغاربي

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها الإفريقي

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها العربي

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الدولي

المطلب الاول : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القوى الكبرى

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول الأسيوية و دول أمريكا للاتينية100

المبحث الثالث : تقيم السياسة الخارجية الجزائرية في فتـرة ما بعد الأزمة الأمنية

المطلب الأول : مكاسب السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني : المآخذ على السياسة الخارجية الجزائرية

الخاتمة

قائمة المراجع

المقدمة :

أن الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والموقع الاستراتيجي الهام للجزائر ، والذي لديه امتداد جغرافي وثقافي : مغاربي ،عربي، إفريقي متوسطي ،جعل من الجزائر دولة مهمة جدا في معادلة التفاعـــــل الدولي ، وخاصة من حيث مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها الذي تتواجد فيه ومن هنـــا تنبع ضرورة دراسة السياسة الخارجية الجزائرية نظرا دور السياسة الخارجية في خدمة مصالح الدولـــة وتحقيق مختلف الأهداف وحماية مصالحها ، حيث سوف يتم التطرق ألي دور السياسية الخارجية الجزائرية بعد أصعب وأهم فترة مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وهي مرحلة الأزمة ألأمنية والتي كان لها تأثير علي توجهات و نشاط السياسية الخارجية التي أصبحت لديها أولويات أخري تختلف عن الأهداف التي كانت سائدة قبل الأزمة ، وبعد ما تمكنت الدولة الجزائرية من تحقيق استقرار امني ، أكيد أن توجهات ومخرجات السياسية الخارجية تتغير نظرا لتغير الظروف الداخلية .

حيث أن السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر إما بظروف الداخلية أو الخارجية يفرضها النسق الدولي السائد ، ولان الظروف الداخلية الأمنية الغير المستقرة التي عرفتها الجزائر منذ 1992 إلي غاية 1999 أدت إلي انقطاع الجزائر عن نهج سياستها الخارجية التي عرفت بها سنوات السبعينات والثمانيات ، حيث أجبرت الظروف الأمنية الداخلية الدولة الجزائرية علي تغير مسار سياستها الخارجية والتي أصبحت تهتم بدفاع عن السيادة الوطنية و ضمان بقاء كيـــان الدولة ،وبعد سنة 1999التي عر فت بمرحلة استرجاع الأمن الداخلي و تقوية قواعد الدولة التي كانت مهددة في تلك الفترة الصعبة، إذ أن هذا الاستقرار لأبدا من أن يضفي نشاطا وحيويةعلى السياسة الخارجية الجزائرية ، أن تخرج من حالة الانكفاء والانطواء التي طبعت السياسية الخارجية الجزائرية في فترة الانفلات الأمني وحيث يري الكثير ضرورة عودة الجزائر لدور الذي لعبته منذ مطلع الاستقلال .

حيث ظلت هذه الاستمرارية في سلوك الخارجي طيلة فترة حكم الرئيس الراحل الهواري بومدين الي غاية فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد الذي ادخل بعض التغير على سلوك الدولة الخارجي ، نتيجة التأثير بالسياق الدولي ، وبدأ أكثر تفتحا علي الدول ليبرالية وحيث تسارعت

الإحداث وصولا إلي أحداث 05 أكتوبر 1988 والذي يعد حدثا مهما في تاريخ الدولة الجزائرية والذي افرز قبول النظام السياسي بفتح المجال أمام التعددية الحزبية وحرية الصحافة والتداول علي السلطة ، وتم إجراء انتخابات محلية سنة 1990 و تشريعه سنة 1991 و بعد إلغاء الانتخابات سنة 1992 ، دخلت الجزائر ما يسمي العشرية السوداء أو الأزمة الأمنية والتي صاحباتها أزمة اقتصادية و وسط هذه الظروف الداخلية الأمنية والاقتصادية الحرجة جعلت من السياسة الخارجية الجزائرية تعيش حالة والانزواء والانكفاء والجمود وهو نتيجة طبيعية وانعكاس لما تمر به الدولة ، ولكن بعد سنة 1999 بدأ الحديث عن مرحلة تراجع حدة الأزمة الأمنية و عودة الاستقرار الأمني للجزائر و مع مداخل مالية مهمة نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، هنا كان من الضروري أن تغير الدولة من سياستها الخارجية اتجاه خلال هذه الدراسة سوف نحاول إبراز أهم التغيرات التي طرأت علي سلوك الخارجي لدولة وأيضا و أهم القضايا التي بقي علي خط الاستمرارية في السياسية الخارجية الجزائرية بعد الأزمة الأمنية .

لقد دفعتنا مجموعة من الأسباب لتطرق لهذا الموضوع :

الأسباب الموضوعية : هو تحديد مسار تغير و استمرارية السياسة الخارجية بعد الأزمة الأمنية خاصة أن الفترة بعد الأزمة الأمنية عرفت تغير الظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر علي السلوك الخارجي .

وأيضا محاولة منا إضافة دراسة أكاديمية جديدة لمجموعات الدراسات التي تتطرف لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية دراسة الموضوع في كونها سوف تسلط الضوء على السياسة الخارجية الجزائرية بعد أصعب فترات الجزائر، اذ تعتبر فترة الأزمة الأمنية من الفترات التي هددت تواجد كيان الدولة و جمدت النشاط السياسي الخارجي الذي عرف عنها ، ومن هنا تنبع أهمية الدراسة كونها سوف تركز علي ما بعد هذه الفترة ، كيف كان السلوك الخارجي للجزائر أثناء فترة الممتدة مابين 2013/1999 ، بين مسار

الاستمرارية في أنماط السلوكات السابقة ،و مسارات التغير و توجهات في السياسة الخارجية الجزائرية .

المشكلة البحثية :

تكمن المشكلة البحثية المطروحة في الدراسة عن مدى استفادة صناع القرار في السياسية الخارجية الجزائرية من حالة الاستقرار الأمني الذي ساد البلاد بعد فترة ألازمة الأمنية في تنشيط السياسة الخارجية الجزائرية ، وبصيغة أخرى هل الاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر منذ 1999 انعكس على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية ويمكن تفكيك المشكلة البحثية إلي التساؤلات التالية :

هل ساهمت فترة الاستقرار الأمني في استرجاع الجزائر لمكانتها الإقليمية و الدولية ؟

هل غيرت الجزائر من سلوكها الخارجي تجاه محيطها الإقليمي ؟

هل استطاعت السياسة الخارجية الجزائرية أن تلعب دور نشط على الصعيد الإقليمي ؟

هل تمكنت السياسة الخارجية الجزائرية من تستغل مقوماتها الاقتصادية و الجغرافية في بناء علاقات متوازنة و قوية مع دول الكبرى ؟

هل كانت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الدراسة بمستوى الاستقرار الأمني و الانتعاش المالي الذي شهدته ؟

ونعتمد على التساؤل الأخير باعتباره سؤلا محوريا في بحثنا .

ألفرضيات :

من خلال طرح أهمية الدراسة والمشكلة البحثية التي سوف يتم معالجتها من خلال هذه الدارسة يمكن طرح الفرضيات التالية :

* حجم العزلة الدولية التي عانت منها الجزائر في فترة الأزمة الأمنية أثر على محدودية اندماجها مع العالم الخارجي بعد نهاية الأزمة

* محاولات كسر العزلة الدولية ارتبط باعتبارات داخلية بحتة متعلقة بإعادة هيكلة التوازنات داخل النظام الحكم الجزائري وهو ما اثر على إعطاء الأولوية للاعتبارات الداخلية على الاعتبارات الخارجية

*عدم التوظيف الحكيم لمقدرات الدولة الجزائرية ،قد أثر بشكل كبير أداء السلوك الخارجي لدولة الجزائرية

* الارتهان المتوازن لسياسات القوى الكبرى قد أضفى نوع من القيود على السلوك الخارجي للدولة الجزائرية بعد فترة ما بعد الأزمة الأمنية .

الإطار النظري :

إن الإطار النظري الذي يمكن أن نعتمد عليه في الدارسة الموضوع التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة الأمنية هو الإطار الذي طرحه كلا من ***هولستي*** * **شارلز هيرمان** * حيث أن التغير أو التعديل الذي يحدث علي مستوي التفاعل الخارجي لدولة مع الفواعل الدولية الأخرى يكون وفق أنماط حددت كإطار نظري لتحليل التغير في السلوك الخارجي وهي :

-درجة التغير : إي نسبة التغير في السياسة الخارجية وتكون اما تكيف هو تغير ثانوي أو إصلاح وهو تغير متوسط في درجة السياسة الخارجية أو إعادة بناء و يمس بشكل جوهري توجهات السياسة الخارجية الأهداف والبرامج والتوجهات الدولية لسياسة الخارجية لدولة .

-الإطار الزمني للتغير :إي المدة الزمنية لتغير سياسة الخارجية ويكون أما تغير تدريجي أو تغير سريع .

-مجال التغير :ويقصد به المجال الذي مسه التغير أو مجموعة مجالات مثل : استقرار النظام ، الأمن ، السياسة الاقتصادية و التجارية ، الهوية الوطنية ،والاستقلال .

كما تم توظيف المدرسة الواقعية التي ترى أن التغير و الاستمرارية في السلوك الخارجي لدول يكون من خلال المتغيرات الدولية التي تحدث على مستوي النسق الدولي ،أيضا تم توظيف الجانب النظري الذي يدرس مختلف المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية منها المحددات السياسة و الاقتصادية و الجغرافية و الخارجية و الاجتماعية والشخصية هذه الأخيرة تعتبر من أهم المحددات نظرا لارتباط مرحلة الدراسة بشخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هذا دفعنا للتطرق لدور القائد السياسي في السياسة الخارجية والعوامل التي تؤدي إلى تعظيم دور القائد السياسي في السياسة الخارجية .

الإطار المنهجي:

يعتبر المنهج الطريق الذي يسمح للباحث للوصول ألي نتائج صحيحة وعلمية وهو الإطار الذي لا يمكن لأي بحث أن يقوم دون للجوء الي أحد المناهج آو مجموعة من المناهج علي حسب نوعية الدراسة او الظاهرة إلي يتم التطرق إليها ونظرا لاتساع الظاهرة الدراسة وتشعبها وامتدادها فأننا بحاجة إلى مجموعة من المناهج :

- أ-المنهج التحليلي : إن طبيعة الموضوع محل الدراسة يتطلب توظيف المنهج التحليلي من اجل تحليل الظاهرة المدروسة خصوصا ان الدراسة تهتم بالسياسية الخارجية الجزائرية لذلك وجب للجوء الي منهج التحليلي من اجل تحليل مختلف مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية .

- ب-المنهج الوصفي :لدراسة ظاهرة معينة فانه لأبدا من وصف هذه الظاهرة محل الدارسة وصفا دقيقا من اجل شرحها شرحا دقيقا ولهذا سوف يتم أيضا اعتماد هذا المنهج لشرح بعض المتغيرات التي ينظمنها موضوع الدارسة .

- ج-المنهج التاريخي : ان طبيعة الموضوع المطروح لدراسة يتوجب منا للجوء الي المنهج التاريخي من اجل سرد مختلف المراحل التاريخية لسياسة الخارجية الجزائرية والتي تساهم في دراسة .

- د-المنهج المقارن : حيث يتم للجوء إلي المنهج المقارن من اجل مقارنة السلوكات الخارجية للجزائر أثناء الأزمة مع السياسة الخارجية الي تم اتبعها بعد الأزمة من طرف صناع القرار لسياسة الخارجية الجزائرية من اجل معرفة أوجه التشابه و الاختلاف او استشفاف نقاط التغير و الاستمرار في السياسة الخارجية الجزائرية بين فترة الأزمة الأمنية وفترة الاستقرار الأمني .

الإطار ألمفاهيمي :

- أ- السياسة الخارجية: يشير المفهوم العام لسياسة الخارجية الي اي سلوك للدولة خارج حدودها الجغرافية ، كما تعرف السياسة الخارجية بأنها مجموع الأفعال و ردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية الي تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة

- ب-مفهوم التغير في السياسة الخارجية :يعرف **هولستي** التغير في السياسة الخارجية بأنه تعديل /تبديل حاد في أنماط العلاقات الدولية لدولة مـــا ويعتبر أن المتغير التابع في هذه العملية هو التغيرات في أنماط العلاقات الخارجية الدبلوماسية ، الثقافية ،العسكرية التجارية و الاقتصادية وتحديد سياسات جديدة بالنظر إلي دور الوكلاء داخل الدولة ، ونية صانع القرار في إعادة صياغة سياسة خارجية و هو يعبر عنه بإعادة توجيه السياسة الخارجية .

- ج- الأزمة الأمنية : الأزمة الأمنية موقف مفاجئ أو نقطة حرجة ينتج عنها تهديد خطير للأمن والاستقرار وقد تنجر عنها خسائر بشرية ومادية ومعنوية، وتتصاعد الأحداث خلال وقت ضيق وفي ظل إمكانيات قليلة ومعلومات ناقصة وحاجة عاجلة إلى اتخاذ القرار وإلى تكاتف الجهود وأعمال التنسيق بين كثير من الجهات الأمنية وغير الأمنية لمواجهة الموقف، لذلك تتميز الأزمة الأمنية بخصائص أهممها ألتشابك والتحدي، وصعوبة تحديد الهدف .

أدبيات الدارسة :

لقد تطرق بعض الباحثين إلى موضوع السياسة الخارجية الجزائر وحيث تناولت هذه الدارسات السابقة جزء او فترة زمنية محددة او مجال او يعد معينا من بين الدراسات السابقة التي تطرقت الي موضوع السياسة الخارجية الجزائرية نجد دراسة متمثلة فى رسالة ماجستير للباحثة وهيبة دالع في دراسة بعنوان **دور العوامل الخارجية فى السياسةالخارجية1999-2006**والتي تطرقت في دراستها ألي إبراز تأثير العوامل الخارجية على السياسة الخارجية في الفترة المحددة في الدراسة و الإبعاد التي كان لسياسة الخارجية الجزائرية نشاط فيها و دينامكية .

وهناك دراسة أخرى للباحث عديلة محمد الطاهر بعنوان **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004** حيث تطرقت الدراسة أساسا للمحدد الشخصي في رسم السياسة الخارجية مركزة علي شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و دوره في رسم السياسة الخارجية وتنشيطها ،كما تطرق الباحث سعيد ملاح فى رسالة ماجستير ألى موضوع السياسة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة بعنوان **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية** وكانت دراسته موجه ألى معرفة مدى تأثير الظروف الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية .

كما تطرقت الباحثة أمينة مزيان ايجير إلى موضوع السياسة الخارجية الجزائرية من خلال دراسة تحت العنوان **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية دراسة فى العوامل و المتغيرات** والذي تناولت فيه انتقال السياسة الخارجية من مرحلة الأهداف الأيدلوجية الى مرحلة تحقيق المنافع و نهج مسار البراغماتي خصوصا مع الدول الكبرى .

ما الباحثة حكيمة علالي فكان لها دراسة بعنوان **البعد الأمنى فى السياسة الخارجية – الجزائر نموذجا-** والتي عرجت خلال هذه الدراسة ألي أهمية العامل الأمني في السياسة الخارجية ، و كيف يؤثر هذا العامل علي صناع القرار السلوك الخارجي .

أما موضوع الذي سوف نتناوله فأنه سوف يركز علي السياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة الأمنية من خلال خط التغير والاستمرارية ،وكيف سير صناع القرار الخارجي السياسة الخارجية لدولة الجزائرية في الفترة

الممتدة من 1999الى 2013 ،وكيف استغل صانع القرار السياسي الظروف التي توفرت في هذه الفترة في تنشيط السياسة الخارجية ،وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول : تناولنا فيه الإطار النظري لدراسة انطلاقا من خلال التطرق ألي المحددات الداخلية و الخارجية و الشخصية التي تساهم في تحديد السلوك الخارجي لدولة ،وأيضا دور القائد السياسي و توجيه و رسم السياسة الخارجية، و أهم العوامل التي تؤدي ألي تزايد دور القائد السياسي في التحكم في تسير السياسية الخارجية ،إضافة ألي دراسة التغير في السياسة الخارجية أهم الأسباب التي تقود الدولة ألي تغير سياستها الخارجية ، كما يقابل عنصر التغير عنصر الاستمرارية الذي تعتبره بعض النظريات انه الأصل في سلوك الوحدات المشكلة لنظام الدولي .

الفصل الثاني :و تم من خلاله التطرق ألي المحددات السياسة الخارجية الجزائرية و كيف يكون لها الأثر في رسم السلوك الخارجي الذي يتأثر بدوره بمجموعة من المبادئ التي تنطلق منها الجزائر في رسم السياسة الخارجية ، هذا السلوك الخارجي الذي أصبح مصبوغا بمجموعة من السمات التي أصبحت تمتاز بها السياسة الخارجية ، وفي الجزء الأخير من الفصل تم تناول مراحل السياسة الخارجية من 1962 الي 1999 و هذه المراحل مهمة من اجل فهم منطلقات السياسة الخارجية وتحديد نقاط الاستمرار والتغير خلال مرحلة الدراسة .

الفصل الثالث : تناولنا فيه مسار السياسة الخارجية خلال الفترة الممتدة من 2013/1999 ،إذ تم رصد توجهات السياسة الخارجية تجاه الدوائر الإقليمية التي تنتمي إليها ،و هي الانتماء ألمغاربي ، الإفريقي ،والعربي ،و أيضا اتجاه القوي ألكبرى من خلال أربعة نماذج وهي :الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ،الصين ،روسيا ،و كما تم التطرق ألي السياسة الخارجية تجاه دول أمريكا اللاتينية و الدول الأسيوية ،ان هذا الرصد لمسار السياسة الخارجية جعلنا نخرج بأهم الانجازات و المكاسب التي حققتها السياسةالخارجية وأيضا أهم المأخذ التي طبعت السلوك الخارجي ،أيضا رصدنا أهم نقاط التغير و الاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية .

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي

من البديهي القول أن السياسة الخارجية لأي دولة هي تعبير عن إرادة هذا البلد وقيادته السياسية وهي نتاج العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد التوجه السياسي في العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية وقراراتها ووفق الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة. حيث أن السلوك الخارجي لهذه الدول تكون نتاج مجموعة من العوامل و المحددات المتعددة التي لها تأثير معين على السياسة الخارجية للدولة ، كما إن الاختلاف الذي يمس هذه العوامل و المحددات هو الذي يؤدي إلى الاختلاف في السلوكات الخارجية لهذه الدول وقد تكون هذه المحددات مرتبطة بالجانب الداخلي أو بالجانب الخارجي أو بالجوانب التي لها علاقة مباشرة بصناع القرار ، و أن علاقة التفاعل بين هذه العوامل هي التي تساهم في إنتاج سلوك خارجي معين ،كما تساهم في مــدى استمرارية السلوك الخارجي للدولة أو تغيره على حسب ما تدفع إليه هذه العوامل .

الفصل الأول : الإطار النظري و ألمفاهيمي

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية

إن أهمية دراسة السياسة الخارجية لأي دولة تنبع من ان ذلك يعد توضيحا لقوة الدولة وتأثيرها علي الساحة الإقليمية والدولية ،فإذا امتلكت الدولة الأساس الصحيح لبناء سياسة خارجية ،فإنها تكون فاعلا إقليميا ودوليا ،أما إذا افتقدت إلى هذا الأساس أو اتسم بالضعف ،فإنها تكون أكثر قابلية للتأثر بالآخرين ،ومن هنا تنبع أهمية دراسة المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية . [1]

المطلب الأول : المحددات الداخلية

الفرع الأول : المحددات السياسية

تتركز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة ، و الذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية ،فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية ،وهي نظم تتسم بالتعددية و ارتفاع نسبة المشاركة السياسية ، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات عدوانية توسعية ، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي ، وهناك من يري أن الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسة ذات الطبيعة الديمقراطية ، وأكثر دقة في أدوات الاتصال و الفعالية البيروقراطية ،إلى جانب اتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسريبها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية [2]. وفي نفس الوقت فإن الأنظمة الديمقراطية تكون أكثر إعلانا لسياستها الخارجية أمام مواطنيها الذين قد يتأثرون في صنع السياسة الخارجية عن طريق تأثير وسائل الإعلام ، و المجتمع المدني وغيره لذلك تكون السياسة الخارجية للأنظمة الديمقراطية لها رضى من قبل المواطنين أكثر منها في الدول التسلطية ، فالنظام السياسي في الدول الديمقراطية يحاول دائما أن يكون رسم السياسة الخارجية و تنفيذها يلقى قبول ورضى لدى المواطنين

1سداد مولود سبع .هيفاء احمد محمد**"المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية"**،دراسات دولية . العدد 44 ص37

2وهيبة دالع ،**"دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2006"**، رسالة ماجستير،الجزائر ،كلية العلوم السياسة والإعلام ،2008 ، ص15

في الداخل ، على خلاف الدول التسلطية التي تقوم برسم السياسة الخارجية بغض النظر عن نيل السياسة المتبعة رضى المواطنين ، كما أن مدى توفر الموارد السياسية للنظام السياسي من عدمه له تأثير قوي على السياسة الخارجية ، و المقصود بالموارد السياسية هو القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية ،وتتمثل أساسا في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي كالمواد الطبيعية و الناتج المحلي و غيره ، وقدرة النظام علي توظيفها في ميدان السياسة الخارجية ، ودرجة مؤسسية النظام التي يقصد بها مدى اعتماد النظام في أدائه لوظائفه على أبنية وقنوات توفر له موارد تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية ، إضافة إلى درجة التأييد الشخصي التي يتمتع بها النظام السياسي ،بحيث تؤثر هذه المتغيرات الثلاث في قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية ،فكلما ازدادت هذه المتغيرات الثلاثة زادت قدرة النظام السياسي على التصرف في مجال السياسة الخارجية .[1]
كما أن السياسة الخارجية تتأثر بمدى درجة تماسك النظام السياسي ، فالنظم العسكرية ونظم الحزب الواحد أكثر تماسكا من غيرها من النظم ،لأنها تعتمد علي قاعدة أساسية متجانسة سواء في المؤسسة العسكرية أو في كوادر الحزب السياسي ، كذلك يشمل التماسك السياسي للنظام مدى سيطرته علي المؤسسات السياسية الأخرى ،ففي النظم الليبرالية الغربية قد لا تسيطر الحكومة على البرلمان كما هو الحال في النظم الرئاسية كما أنها بالتأكيد لا تسيطر على المؤسسات النقابية و الشعبية الأخرى التي تستطيع أن تتبع سياسة خارجية تختلف تماما عن سياسة الحكومة . بينما نجد أن نظم الحزب الواحد تسيطر علي كل المؤسسات الأخرى في المجتمع مما يعطيها قدرة على توجيه تلك المؤسسات لخدمة أغراض سياستها الخارجية . [2]

---

[1] وهيبة دالع، **نفس المرجع**، ص 15

[2] محمدالسيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ،ط2،1999)،.ص 229

الفرع الثاني :المحددات الجغرافية

تتضمن العوامل الجغرافية الموقع ، المساحة ، التضاريس ، المناخ وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافيا الدولة ،و التي تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر علي سياستها الخارجية ، فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، ومن ثم تحديد مركزها الدولي ،أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية [1]

ولطبيعة الموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير علي سياستها الخارجية ،فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي كتحكمها في أهم طرق الاتصال و المرور الدولي هي أكثر فعالية وتأثيـــرا في مجريـــات الإحداث الدولية ،أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية و التوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود [2] كما أن المساحة الجغرافية لدولة تلعب دورا مهما في سياستها الخارجية فاتساع المساحة يوفر إمكانات للدفاع في العمق أمام الغزو الخارجي ،وقد يؤدي إلى توفر الموارد اللازمة للزراعة و الصناعة ، وفي المقابل فان الإتساع الشديد للمساحة مع نقص الإمكانيات التكنولوجية الكافية قد تكون مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية ،مثلما حدث للدولة العثمانية في القرن 19 [3]. وتؤثر طبيعة التضاريس الجغرافية للدولة على مركزها الدولي ، وعلى نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها ،فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة ، والتي تشكل حماية طبيعة لها ، كما أن المناخ السائد في الدولة هي التي تحدد مقدرتها الزراعية ،و النشاط السكاني بها ، من ثم تحدد مدى استقلاليتها أو تبعيتها لغيرها[4] ، تؤثر التضاريس على القوة النسبية للدول المختلفة وعلى النواحي الإنتاجية والعسكرية فيها، وكلها عوامل تؤثر على النواحي السياسية للدولة . وتعمل التضاريس والمناخ على تحديد الإمكانات الاقتصادية المتاحة، التي يتوقف عليها رقي الدولة وتقدمها. إذ أنه كلما ازدادت مساحة السهول، وتوافرت المياه، كلما عظم

---

[1] وهبية دالع ،**نفس المرجع**، ص 9

[2] محمد طه بدوي ،**مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (بيروت ،دار النهضة ،)ص 110

[3] محمد سليم السيد ،**نفس المرجع**، ص 53

[4] وهبية دالع ،**نفس المرجع**،ص 10

الإنتاج الزراعي ويؤدي هذا بدوره إلى تركز السكان وتكاثرهم ، وقد تمتلك الدولة سهولاً واسعة مثل براري كندا، وسهول سيبيريا، لكن عدم مناسبة الظروف المناخية في هذه المناطق يعرقل التقدم الاقتصادي فيها، مما يؤدي إلى تضاؤل أهمية هذه السهول. وتعمل السهول على تيسير عملية غزو الدول التي تمتلكها ،ذلك لكونها مناطق مفتوحة يسهل عبورها، في حين تمثل الجبال عامل حماية طبيعي يقي الدولة من الإعتداءات الخارجية. وتفضل الدولة أن تولد في المناطق الجبلية لتكون في عزلة عن غيرها حتى تقضي فترة نموها الأولى ،وعندما يشتد ساعدها وتنتقل إلى طور الشباب ويمكنها الدفاع عن نفسها، يصبح من المناسب لها أن تنزل إلى المناطق السهلية لتتوسع فيها وتسيطر عليها، ومن أفضل الأمثلة على ذلك تركيا التي ولدت في هضبة آسيا الصغرى وبعد أن بلغت مرحلة الشباب واشتد ساعدها نزلت إلى السهول المجاورة وكونت الإمبراطورية العثمانية التي امتدت من ساحل البحر الأسود إلى ساحل بحر إيجه فسواحل البحر المتوسط.[1] ولكن بالرغم من كل التأثيرات التي تحدثها العوامل الجغرافية على السياسات الخارجية للدول ، إلا أن درجة هذا التأثير تتوقف على القوة النسبية للدولة وعلى مستوى التطور التكنولوجي ، حيث أن التطور التكنولوجي جعل كثير من فرضيات الجغرافيا السياسية حول أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية للدول محل شك كبير ، فلم تعد الحدود الطبيعية مثلا تشكل عائقا أمام احتمال تهديد الدولة من مسافات بعيدة [2] أي أن العامل الجغرافي بتنوع عناصره لــه تأثير مباشر في تحديد التوجهات و السلوكات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية ،إذا أن هذا العامل يساهم في مدى فاعلية الدولة وقدرتها على التأثير أو التأثر وسط النظام الدولي فهناك دول سمحت لها محددتها الجغرافية أن تكون لها مكانة في التفاعل الدولي ومنطقة اهتمام ،وهناك من الدول لم تسمح لها المحددات الجغرافية أن تكون لها سلوكات ذات تأثير واضح في العلاقات الدولية .

كما أصبح للجغرافيا دور كبير عند المحللين السياسيين في إطار ما يعرف بفكرة حتمية الجغرافية في مدرسة راتزال و المدرسة الجيو- بوليتكية فيما بعد ،ولعل ما يؤكد على أهمية العامل الجغرافي في العلاقات الدولية بشكل خاص و العلوم السياسة بشكل عام هو العبارة المأثورة لنابليون بونابرت

---

1 مصطلح علم الجيوبوليتيك و الفرق بينه و بين الجغرافيا السياسية
http://geopolitics-hadad.blogfa.com/category/

[2] وهيبة دالع،**نفس المرجع** ،ص10

في قوله (إن سياسة الدول في جغرافيتها)،حيث يساهم الموقع الجغرافي بدرجة كبيرة في رسم السياسة الخارجية للدول من حيث تأثيراته السياسية ،الاقتصادية ، العسكرية ، والتجارية ،[1]

الفرع الرابع :المحددات الإجتماعية

إن العوامل الاجتماعية لها دور مهم ومؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية ، لأن السياسة الخارجية في الأصل هي انعكاس للتفاعلات التي تتم علي المستوى الداخلي للدولة ، لذلك فالمحددات الاجتماعية لها أهمية بالغة في التدخل و التأثير علي صناع القرار الخارجي ، من العناصر التي تشكل المحدد الاجتماعي هو مستوى التجانس و التطور القومي والتي تتضمن إحساسا عاما بالخصائص المشتركة التي تجمع أفراد الأمة بعضهم ببعض ،بحيث يكون هذا الإحساس دائما دافعا لتوجيه ولائهم النهائي نحو تلك الأمة ، ويظهر هذا من خلال أن الدولة التي لا تزال في مراحل الأولي للتطور و التي لم تتبلور بعدها هويتها القومية الموحدة ،تتجه سلوكاتها غالبا إلي التطرف و التشدد و السعي نحو تحقيق ذاتها المتميز في مواجهة دول أخرى ،مع الميل إلي التوسع الخارجي في بعض الأحيان [2] كما أجمع العديد من الباحثين على أهمية التجانس الداخلي وتأثيره البالغ على السياسة الخارجية ،كون المشاكل الداخلية تعكس الوجه الحقيقي للدولة ،وبالتالي فالنشاط الخارجي للدولة يتأثر من خلال حجم الضغوطات التي تفرضها التوترات و الأزمات الداخلية ،لذلك فتحريك و تفعيل السياسة الخارجية قد يؤدي إلي التقليل من الضغوطات الداخلية (إلا انه هناك من ينفي كون خلق أزمة خارجية قد يخفف من الأزمة الداخلية خاصة إذا فشلت الدولة في تحقيق أهدافها من الأزمة الخارجية أو أن بعض الجهات الداخلية لا ترى في هذه الأزمة ما تراه الدولة)[3]

ويبقي أن التجانس و التماسك الاجتماعي و الوعي لدي مختلف الطبقات الاجتماعية يعتبر محددا مهما في التأثير و المساهمة في توجيه صنع السياسة الخارجية للدولة . كما أن الدول التي نجحت في تكوين شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة، و يستخدم مصطلح القومية بمعنيين

1عبد الناصر جندلي ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ،(الجزائر: دار الخلدونية ، 2007) ص 73.74

2محمد سليم السيد ،**نفس المرجع** ،ص 184

3حبيبة زلاقي ،**"تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة علي السياسة الخارجية الايرانية"** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،باتنة ، كلية الحقوق العلوم السياسة ،2010،ص 13.

متـرابطين، الأول للإشـارة إلـى "إيديولوجيـة" وثانيـاً "لوصـف شـعور". ففـى الاسـتعمال الأول، تسـعى القوميـة لتحديـد كيـان سـلوكي – "الأمـة" – ومـن ثـم لمتابعة بعض الأهداف السياسية والثقافية نيابة عنها، من أبرزهـا تقريـر المصـير القـومي. و يمكـن تعريـف ذلـك تجريبيـاً بطـرق عـدة، التحريريـة الوحدويـة، الإستقلال ، الإنفصال ، وكلها أهداف يمكن السعي لتحقيقها تحت عنوانها. وفـي معناهـا الثـاني، تعتبـر القوميـة شـعوراً بـالولاء يشـترك فيـه الشـعب نحـو الأمـة. ويتمثل التلاحم بعوامل مثل اللغة، الدين، التجربـة التاريخيـة المشتركة والتجـاور الطبيعـي وغيرهـا مـن العوامـل. و قـد شـكلت القوميـة مصـدرا للسـلوك الخـارجي للدول، و يمكن الاستشهاد على ذلك بحرب أكتوبر 1973 بين الـدول العربيـة و إسـرائيل أيـن شـكلت القوميـة سـلوك الـدول المتصـارعة بشـكل كبيـر. خاصـة مـن الأطـراف العربيـة، عمومـا يسـتثمر القـادة القوميـة لتحقيـق الوحـدة و الإنسـجام الداخلي حتـى يتسـنى لهـم تحقيـق أهـداف السياسـة الخارجيـة بالشـكل الـذي يجلـب المصـالح الوطنيـة مـن خلال تأكيـد الاسـتقلالية القوميـة عـن كيـان آخـر. أو محاولـة إعادة الاعتبار لمكانة الدولـة و وجودهـا كفاعـل رئيسـي فـي السياسـة. و لعـل مـن أبـرز أشـكال القوميـات التـي ظهـرت علـى شـكل إيـديولوجيات و التـي أثـرت فـي السياسـات الخـارجيـة للـدول الإيديولوجيـة الماركسيـة- اللينينيـة أو الشيوعية، فقد أنتجت هذه الإيديولوجية آثارا متعددة على السياسة الخارجية السوفييتية منـذ عـام 1917 و حتى سقوطه عام 1991. [1]

الفرع الخامس : المحددات الاقتصادية

يعتبر المحدد الاقتصادي من بين أهم المحددات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية ،إذ تزايدت أهمية المقدرة الاقتصادية ، نظرا لتزايد أهمية القضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية ، ولتزايد أهمية ظاهرة الاعتماد المتبادل الاقتصادي ، ولأن استعمال المقدرة الاقتصادية لا ينطوي على المخاطر التي ينطوي عليها استعمال القوة العسكرية ،فامتلاك الدولة للمقدرة الاقتصادية هو عامل رئيسي في تمكين الدولة من التأثير في سياسات الدول الأخرى عن طريق منح المعونة الاقتصادية ،أو التهديد بقطع تلك المعونة ،وأيضا في تمكين الدولة كذلك من مقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية .[2]كما أن القدرات الاقتصادية تمنح هامشا كبيرا للحركة و الحيوية و التفاعل الدولي للدولة وتمكنها من سلك توجهات سياسية تصب

1غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، **"القومية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، نقلا عن http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_14_0.htm

[2]محمد سليم السيد،**مرجع سابق**،ص 173

في صالحها و تحقيق مختلف أهدافها خاصة أن مختلف العلاقات الدولية وعمليات التفاعل الدولي تهتم بدرجة قصوى بالعمل الاقتصادي وتحسين الظروف الاقتصادية للدولة . إضافة أنه من الأهداف القصوى للدولة هو تحقيق الرفاه الاقتصادي للدولة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين داخل الدولة وهذا ما يدفعها إلي تبني سياسة خارجية تضع في أولوياتها تحقيق منافع اقتصادية ،وهذا يعتبر من بين أهم النقاط التي تحرك التفاعل الدولي .

أي أن المحدد الاقتصادي يتحكم في السياسة الخارجية من جهة أن القدرات الاقتصادية التي تملكها الدولة سواء كانت قدرات كبيرة أو قدرات ضعيفة تحدد نوعية السلوك الخارجي فالدول التي تملك قدرات اقتصادية ضخمة لها إمكانية التأثير وتحقيق مختلف أهدافها، هذا من جهة ومن جهة ثانية فأن المحدد الاقتصادي و تحقيق المصالح الاقتصادية للدول يعتبر محركا مهما لسلوك الدولة الخارجي .

المطلب الثاني : المحددات الخارجية

تتمثل المحددات الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة ، وذلك من حيث نمط توزيع القوى ،فعلي سبيل المثال من الصعب على دولة معينة تبني سياسة العزلة في نظام دولي يتسم باستقطاب حاد [1] حيث أن النظام الدولي الذي يسود في كل فترة هو الذي يحدد طبيعة العلاقات الدولية و السلوكات التي تصدر من مختلف الوحدات الدولية ،حيث يقول هولستي أن معطيات النظام الدولي ،وخصائصه الأساسية ،تشكل بدورها عنصرا رئيسا من عناصر تعريف الموقف الخارجي ورؤية الواقع . ففي نظام دولي قائم علي فكرة القطبية (أي تمحور الدول حول عدد من الأقطاب ومراكز القوة الدولية الرئيسة) ،فإن واضعي السياسات الخارجية يكونون أميل إلي الاقتناع بأن أمن دولهم لا يمكن أن يتحقق بشكل عال إلا من خلال الانضواء تحت لواء المحالفات الدولية التي تتزعمها هذه الأقطاب ، ويقول أن هيكل العلاقات الدولية الكيفية التي يبرز عليها هذا الهيكل قد تخلق من الظروف ما يجعل من الصعب تماما على الدول الصغرى أن تسيطر عليها أو تتحكم فيها . بعبارة أخرى ،فإن هيكل النظام الدولي قد يضع قيدا على إمكانية تنفيذ بعض التوجهات العامة للسياسة الخارجية . كما يذهب هولستي ، إلى أن أهداف السياسة الخارجية أو السلوك الخارجي لأي دولة قد يأتي علي سبيل الإستجابة المباشرة للتغير الذي يطرأ على الظروف الخارجية مثل بروز معاهدة تحالف جديد ،أو حدوث ثورة ، أو نشوب حرب ، أو انفجار حرب أهلية في دولة مجاورة ،فهذه التطورات الخارجية قد تقتضي رد فعل محدد حتى لو لم تكن الدولة مسؤولة من ناحيتها [2] كما يؤكد العديد من الباحثين والمختصين في العـــلاقات الدولية أن الدول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع به للضـــغوطات الدولية المـفروضة عليها.وهذا ما أكدته كل من الواقعية الجديدة واللبرالية الجديدة على أن سلوك الدول محدد أو موجه من طرف النظام الدولي ،فالدول يجب أن تستجيب لمسارات الأحداث والتطـــورات في النظام الدولي لأجل تأمين و ضمان بقائها ،فعلى غرار ما يؤكده " كينيث وولتز " فإن النظام الدولي يعمل كمقيد لسلوك الدول وبالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط لا ضمنه أو من

---

[1] وهيبة دالع ،**مرجع سابق** ،ص 20

[2] اسماعيل صبري مقلد ،**نظريات السياسة الدولية** ،(الكويت ،جامعة الكويت ،1986) ص 165.166

داخلها.كما تمارس طبيعة النظام الدولي من حيث طبيعة التحالفات ،توزيع القوة السـائد، أنماط العلاقات بما فيها الأوضاع في النظام الإقليمي ، يؤكد كذلك الموقع الجيو- استراتيجي موقع الدولة العام في العلاقات الدولية تأثيرا على السلوك الخارجي للدولة ،حيث أن المتغيرات السابقة تحدد شكل وطبيعة السياسة الخارجية للدولة إضافة إلى ذلك فإن بنية النظام الدولي لها التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول إذ يشكل البنيان الدولي أحد المؤثرات البارزة الضاغطة على السياسة الخارجية للدول، وهو ما يـدفع بعضها إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية وبالنتيجة فإن السياسة الخـارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي عكس الدول الكبرى كمـا أّنها أكثر قدرة وقابلية للتحرك خلال النسق الدولي[1]. إضافة إلى هذا فإن المؤسسات الدولية لها هي الأخرى تأثير على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة ، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا ،حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الدولية ،كما أنها تؤثر في عناصر الّإتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم و درجة التعاون فيما بينها ، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية لدول ،لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول ،كما أن دور هذه المؤسسات الدولية لا ينحصر في عملية تسوية المنازعات الدولية ، ولكنه يمتد إلى كونه أداة لأقلمة سياسات الدول بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي [2]

[1] حبية زلاقي ،**نفس المرجع**، ص 15 -16
[2] وهبية دالع ،**نفس المرجع**،ص 21

المطلب الثالث : المحددات الشخصية

إن المحددات الشخصية في رسم السياسة الخارجية أصبح محددا لا يمكن تجاوزه في دراسة السلوكات الخارجية لمختلف الدول حتى المتطورة منها ، رغم أن أثر العامل الشخصي في التأثير علي السلوك الخارجي للدولة يظهر في دول العالم الثالث أكثر منه في الدول المتطورة ، رغم هذا يبقى العامل الشخصي لديه أثر بارز في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية للدولة .

إذ تلعب السمات الشخصية لصانع القرار - التي نعني بها مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي و العاطفي و السلوكي - دورا في تحديد محتوى و طبيعة السياسة الخارجية للدولة ، ومع ذلك فإن هناك مجموعة من الشروط و المتغيرات التي تحدد درجة ونوعية تأثير المحددات الشخصية علي السياسة الخارجية ،فكلما زاد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية ، وكلما قويت سلطة القرار التي يتمتع بها صانع القرار ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية ، كما هو الحال في النظم التسلطية التي تكون فيها سلطة القائد السياسي في إدارة السياسة الخارجية مطلقة [1]. حيث يؤكد جميس روزنو على أهمية العامل الشخصي في صنع السياسة الخارجية و ذلك خصوصا في الدول النامية ، نظرا لتركيبة السلطة وشخصنتها وكذلك غياب دور المؤسسات أو تغييبها مقارنة بالدول المتقدمة ،وخاصة ذات الأنظمة المفتوحة (تعدد مؤسسات صنع السياسة الخارجية)، فإذا كان البعض من المهتمين بدراسة السياسة الخارجية وعلى رأسهم ريتشارد سنايدر يرون أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم، ويـــذهب الأستاذ" كريستوفرهيل " بعيدا في هذا الشأن بحيث يعتبر أّنه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهة نظره أن تفسر نسبة كبيرة من السلـــــــوك الدولي للدولة، فإن البعض الآخر وعلى رأسهم" دافيد سينجر " يؤكد عكس ذلك ويقّلل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة والزعماء في سياسات دولهم الخارجية ويعتقـــد أن معنى السياسة الخارجية ينصرف إلى التعبير الواضح عن المصالح القومية و بنـــاءا عليه فإن الإطار الذي يتحرك فيه يكون قد تحـــدد على درجة كبيرة بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أن

[1] **نفس المرجع** ، ص 14

تؤثر في الموقف أو أن تتحكم في بلورته ،إن دور العوامل الشخصية يتوقف كذلك على مدى توفر المعلومات ودرجة التضارب فيها،[1] ويتأثر إدراك صانعي القرار للأحداث الدولية بتصوراتهم للعالم الخارجي ،وبتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانع القرار ،فخبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية تلعب دورا كبيرا في السياسة الخارجية ،والتي قد يكتسبها من خلال عمله في مجال السياسة الخارجية قبل وصوله إلى السلطة ،ومن ثم فإنه يتجه إلي الإطلاع بدور فعال في عملية السياسة الخارجية ،ومن بين مدركات صانع القرار التي تلعب دورا في صياغة السياسة الخارجية إدراكه لأهمية الحافز ،فكلما زاد إدراك القائد السياسي يوجه انتباهه إلى ما تفعله الوحدات التي يعتقد أنها أكثر تأثيرا على أهداف سياسته الخارجية ،ومن ثما فإنه إميل إلى إدراك ما تفعله الوحدات التي يعتقد بأنها تؤثر كثيرا على سياسته الخارجية ،لذلك ركز سنايدر في تحليله لعملية صنع القرار الخارجي علي البعد الإدراكي لصانع القرار الذي يتعامل مع البيئة الخارجية حسب إدراكه الحسي لهذه البيئة و التصورات المتكونة في ذهنه عنها ، كما يرى لويد جنسن أن خيارات السياسة الخارجية لا تتحدد استنادا إلى قوة الدولة وأوضاعها السياسية و الاقتصادية و لكنها تتحدد علي أساس تصور صانعي القرار في السياسة الخارجية [2] ،إذ أن التغير في أنماط الزعامات و القيادات السياسية الحاكمة ينتج في كثير من الأحوال تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة ،وفي بعض الحالات يكاد يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على تحديد أهداف السياسة الخارجية أمرا مطلقا [3].

---

[1] حبيبة زلاقي ،**نفس المرجع** ، ص 13.14

[2] وهيبة دالع ،**نفس المرجع** ، ص 19

3 محمد نصر مهنا، **مدخل إلي علم العلاقات الدولية في عالم متغير** ،(الإسكندرية ،المكتبة الجامعية 1998) ص 178

المبحث الثاني :دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية

أن للقائد السياسي دور في صناعة السياسة الخارجية و يختلف هذا الدور من دولة إلى دولة أخرى من قائد إلى آخر و لهذه الاختلافات عوامل محددة هي التي تسمح للقائد السياسي بلعب دور فعال من عدمه .

المطلب الأول : مفهوم القيادة السياسية و أنماطها

تمثل القيادة السياسية أحد تطبيقات القيادة كظاهرة حركية ترتبط بممارسة السلطة السياسية إلا أن هذا لا يمنع ارتباط السياسة بدرجة أو بأخرى بالتطبيقات الأخرى لظاهرة القيادة (القيادة الاجتماعية والقيادة الفكرية ، والقيادة الإدارية) ، ويمكن أن نشير إلى هذا الارتباط على النحو التالي : بالنسبة للقيادة الاجتماعية فإننا نجد أن القيادات السياسية في الدول النامية عمومًا والدول العربية خصوصًا تمارس السلطة السياسية من منطلق أبوي: سلطة الأب على الأبناء، كما نجد أن الباحثون انطلقوا في تحليل أنماط القيادة السياسية من نتائج الأبحاث التجريبية التي أُجريت من جانب "لوين" و"ليت" و"وايت" وغيرهم –على القيادة الاجتماعية في الجماعات الصغيرة لاكتشاف خصائص القيادة وأساليبها في التعامل وما إذا كانت هذه الخصائص والأساليب تعبر عن الديمقراطية أو التسلطية- وبالنسبة للقيادة الفكرية نجد أن بعض القيادات السياسية تجمع بين سمات القيادة السياسية الحركية وخصائص القيادة الفكرية (وهي القيادات السياسية التي تتحرك في سبيل قيم وأفكار ومثل عليا). وأما القيادة الإدارية فإن بعض القيادات السياسية تندرج في إطار نمط القيادة البيروقراطية أضف إلى هذا أن القيادة السياسية لا يقتصر دورها على الدور السياسي وعلاقات السلطة فحسب بل إنها تشمل ممارسة أدوار عدة في جميع جوانب المجتمع السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتربوي والديني مما جعل الباحث يستخدم في بحثه مصطلح القيادة بوجه عام حتى لا ينصرف الذهن إلى ما هو سياسي فحسب إلا أن هذا لا يمنع من أهمية التعرف على ماهية المقصود بالقيادة السياسية. ومحاولات تعريف القيادة السياسية شأنها شأن محاولات تعريف القيادة، من تعدد وغزارة الدراسات المطروحة بشأنها والتي واكبها تعدد في محاولات تعريفها ولذا لا يوجد تعريف محدد بشأن القيادة السياسية، ولكن يمكن أن نعرض لمحاولات تعريفها على النحو التالي :

- حدد العالمان "إبراهام زالزنك" و"دافيد مومنت" تعريفات أساسية لمفهوم القيادة السياسية منها:

* هي تولي المنصب السياسي الأعلى في الدولة.

* هي ممارسة السلطة المفوضة من أعضاء الجماعة.

* هي تفاعل بين نوايا واعية للقيادة مرتبطة بسلوكه القولي والفعلي وبين أشخاص آخرين يتصرفون بالفعل بما يتفق مع هذه النوايا عن رغبة واقتناع.

أما القائد فهو الذي يوجه الجماعة السياسية إلى تحقيق أهدافها،والجماعة هي مجموعة بشرية يرتبط أعضاؤها بوحدة المصير والعلاقات بينهم أساسها التفاعل والاعتماد المتبادل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. وفاعلية القيادة تعني قدرة القائد على تشجيع الإبداع وتوجيه تفاعلات أعضاء الجماعة ونشاطاتهم نحو تحقيق الأهداف المشتركة وتتوقف هذه الفاعلية على مدى ديمقراطية القائد وقدرته على جعل أساليبه ملائمة لخصائص المواقف والمشكلات التي تعانيها الجماعة[1] . وهناك اختلاف حول دور القائد السياسي من حيث مدي تدخله بشكل كامل أو هامشي في صنع سياسة الدولة و منها السياسة الخارجية ، حيث هناك من يرى أن السياسة الخارجية لا يصنعها قائد سياسي واحد ،وإنما يصنعها مجموعة من القادة السياسيين لكل منهم خصائصه ،ومن شأن تفاعل تلك الخصائص في عملية صنع السياسة الخارجية أن يلغي الأثر المحتمل لقائد واحد ،ومن ثم تصبح عملية السياسة الخارجية –على أحسن الفروض –محصلة لتفاعل مجموعة من الإفراد .[2]

هذا الطرح الذي أسلفناه سابقا يقابله تعظيم دور القائد السياسي في رسم السياسة العامة للدولة بصفة عامة و رسم السياسة الخارجية بصفة خاصة والذي يركز على دور القائد السياسي الذي يتفرد برسم السلوك الخارجي لدولة ،ومن خلال مدى دور القائد السياسي في رسم السياسة للدولة تظهر مجموعة من الأنماط التي تحدد الاتجاه الذي تسلكه القيادة السياسية ميز روجر بيلرز بين ثلاث أنماط من القيادة السياسية :

* القيادة الاوتقراطية: وهي أن القائد يصنع بمفرده كافة السياسات ويحدد الوسائل ويكون هناك هيمنة لدور القائد في العملية السياسية بما لا يسمح لأية مشاركة حقيقية للآخرين والتي قد توجد بشكل شكلي لإضفاء طابع من الشرعية على هذا الإحتكار للسلطة.

---

1 إسراء عمران ،**أنماط القيادة** ، http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=872
نشر يوم 16 أفريل 2012

[2] محمد سليم السيد ، **نفس المرجع**، ص 373

*القيادة الديمقراطية: يفسح القائد المجال لمشاركة الجماهير ويرحب باقتراح الحلول والبدائل ويملك القدرة على التفاعل مع الجماهير والاستجابة لمطالبها.

*القيادة غير المتدخلة :القائد لا يشارك في صنع السياسات ويقدم فقط ما يُطلب منه من معلومات. وبذلك هو قيادة سياسية تعبر عن السلبية بالرغم من أنه في ظلها يتمتع أعضاء المجتمع بقدر كبير من حرية الحركة[1].

المطلب الثاني : دور القائد السياسي في السياسة الخارجية

إن دور القائد في السياسة الخارجية إما أن يتسم بسيطرة و تعظيم دوره في توجيه السلوك الخارجي للدولة أو يكون دوره ليس محوريا في عملية صنع القرار الخارجي وفي هذا الصدد ، يمكن القول أن درجة تأثير القائد السياسي تتفاوت بتفاوت القادة السياسيين و بتفاوت المواقف السياسة ،وأن هناك مجموعة من العوامل التي يؤدي توافرها إلى زيادة أثر القائد السياسي في صياغة السياسة الخارجية ،[2] إذ أن توفر هذه العوامل تجعل من القائد السياسي يتحكم بشكل كبير في عملية صناعة السياسة الخارجية و التفاعلات الخارجية للدولة ، بذلك يتم تجاهل باقي الأطراف الأخرى في هذه العملية ويغلب طابع القائد على باقي المحددات ، إذ يسير السياسة الخارجية وفق ما يراه دون الرجوع إلى الرأي العام أو المجتمع المدني أو حتى المستشارين حيث يأخذ علي عاتقه مسؤولية قيادة السياسة الخارجية للدولة وتعود أسباب تزايد تعظيم دور القائد السياسي إلي مجموعة من العوامل منها :

*اهتمام القائد السياسي بالسياسة الخارجية :حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل علي تعظيم دوره فيها ،ويجعله يضطلع بجميع المهام او الصلاحيات في هذا المجال ،وبالتالي يقل التفويض . وتختلف درجة الاهتمام هذا باختلاف صناع القرار ،وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك ،أو الاعتقاد بأن أمن الدولة هو مهدد من الخارج ،أو يرى القادة أن السياسة الخارجية هي الوسيلة الأنسب لتحقيق أهداف السياسة العامة للبلاد ، ويذهب كل من إدوار جورج وستيفن واين إلي أن عدم قدرة القادة على التأثير في تراجع السياسة الداخلية يؤدي بهم إلي الاهتمام

[1] اسراء عمران ،**نفس المرجع** .
[2] محمد سليم السيد، **نفس المرجع**، ص 376

بالسياسة الخارجية . ويمكن تبين درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية من خلال الخطب و كذا الأسفار إلى الخارج حيث تسمح للقادة بتوجيه نحو الأحداث المهمة خارج السياسة الداخلية . كما يستطيعون إحداث تغيرات هامة في التوجه الخارجي من خلال هذه الخطب ،لذا فإن الزيادة في النشاط أو الاهتمام بالشؤون الخارجية يصاحب زيادة خطب السياسة الخارجية ، فيما يعتبر السفر الطريق الثاني للقادة و الذي يركزون فيه الإنتباه حول المسائل الخارجية .[1]

*خبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية :إذا كان القائد السياسي قد تمرس في مجال السياسة الخارجية قبل وصولة إلي السلطة كأن يكون قد عمل وزيرا للخارجية قبل وصولة إلي منصب القائد فإن احتمال تأثيره علي السياسة الخارجية لدولته يزداد . والواقع أن القائد السياسي المتمرس في السياسة الخارجية تكون لديه عادة آراء واضحة عن الأسلوب الأمثل لصنع السياسة و تنفيذ السياسة الخارجية ، فهو يعرف كيف تدار السياسة الخارجية ،لذلك يضطلع بدور فعال في السياسة الخارجية [2] إذ القائد السياسي ونظرا للخبرة التي لديه يتجه إلى احتكار صناعة القرار و رسم السلوك الخارجي للدولة لأنه يرى في نفسه الرجل الأمثل و يحمل الأفكار الأصلح لخدمة الدولة عبر السياسة الخارجية .

*الاستحسان الرئاسي : أو ما يعرف عنه بالشعبية ،وتمثل أداة مهمة لأي قائد فعندما تتحسن شعبيته فإن ذلك يؤدي إلى المزيد من الدعم والمساندة من البيئة الداخلية وتعطيه هامش تصرف كبير ،و تعمل على تخفيض حدة المعارضة ،هذه الأخيرة تشعر أو تدرك أن معارضة قائد يتمتع بالشعبية الكبيرة هو أمر خطير ،لأن هذا يعتبر عرقلة لمهام و عمل قائد أو رئيس ،لذا زيادة شعبية القائد أو الرئيس تقلل من القيود المفروضة عليه في مجال

الشؤون الخارجية ، [3] أي أن القيود التي قد تفرض من الخارج سوف لن يصبح لها أثر على القائد السياسي الذي سوف تزاد درجة تحكمه وسيطرته على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية .

1.محمد الطاهر عديلة ، **"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 2004/1999"**،رسالة ماجستير ، قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2005 ، ص35

[2]محمد سليم السيد، **نفس المرجع** ص 379.380

[3]محمد طاهر عديلة، **نفس المرجع** ،ص36

* أسلوب الوصول السلطة :و يقصد بأسلوب الوصول إلى السلطة ، أن يكون القائد السياسي قد وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري ،او ثورة سياسية ،أو نصر انتخابي ساحق ، ذلك انه يعقب هذه الأحداث فترة تكون فيها سلطة القائد السياسي في إدارة الشؤون الخارجية للدولة شبه مطلقة ، وتطلق مارجريت هيرمان على تلك الفترة إسم شهر العسل ، وتضيف هيرمان انه بعد تلك الفترة يبدأ النقد الجماهيري للقائد السياسي ،. [1]ويمكن القول أن لفكرة الوصول إلى السلطة بهذه الطرق السالفة الذكر تزيد من قدرة القائد السياسي في التحكم و إدارة السياسة الخارجية بالشكل الذي يراه هو مناسبا .

إذ أن القائد السياسي قد يتمكن من إدارة الشؤون الخارجية للدولة بكل حرية و بمطلق التحكم إذا توفرت شروط و عوامل معينة تسمح له بإحكام السيطرة على رسم السياسة الخارجية ،كما أن هناك عوامل تعظم من دور القائد فإن هناك عوامل أخرى تحد من سيطرة القائد السياسي على السياسة الخارجية .

[1] محمد سليم السيد، **نفس المرجع**،ص 377

المطلب الثالث : عوامل تعظيم دور القائد السياسي

هناك جملة من العوامل التي تؤدي إلي تعاظم دور القائد السياسي في عملية صنع القرار الخارجي منها عوامل مرتبطة بالجانب الداخلي و أخرى مرتبطة بالجانب الخارجي .

*العوامل الداخلية: من الأسباب المرتبطة بالبيئة الداخلية والتي لهـا تأثير في تزايد دور القائد السياسي في رسم السياسة الخارجية نجد:

طبيعة النظام السياسي :ففي النظم التسلطية يتمتع القادة بهامش كبير من حرية التصرف ،خاصة في مجال الشؤون الخارجية ،فهم الذين يرسمون ويوجهون السياسة العامة للبلاد ، هذا ما يجعل القيود المفروضة عليهم محدودة ،كما يقل عدد القوى المعارضة التي يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار ، وهذا ما يؤدي إلى احتمال زيادة تأثير خصائص صانع القرار في السلوك الخارجي للدولة ،[1] فالدول التي تفتقر إلى مؤسسات سياسية قوية قادرة على ممارسة دور فعال في عملية صنع السياسة الخارجية ،تتميز بعظم دور القائد السياسي في صنع تلك السياسة ،من ذلك الدول النامية فهذه الدول تفتقر الي الموارد الاقتصادية والسياسية الكافية لبناء منظمات قوية تضع وتنفذ السياسة الخارجية ، ومن ثمة فإن وزرات الخارجية فيها هي مؤسسات في طور النمو لا تتوفر لها الكفاءات الفنية القادرة على تطوير بدائل سياسية ، و بالتالي فإن دور القائد السياسي في تلك الدول يصبح دورا أساسيا في صنع السياسة الخارجية ، حيث يمكن القول انه كلما تدنى مستوى تطور المؤسسات السياسية اتسم النظام بالطابع التسلطي ، وازداد تأثير القائد السياسي علي السياسة الخارجية [2]،اي صفة تفرد القائد بالسياسة الخارجية هي أكثر انتشارا في الدولة النامية منها في الدول المتقدمة .إضافة إلى طبيعة النظام فإن الطبيعة الكاريزمية للقائد السياسي القادرة على اكتساب الولاء و الإخلاص والثقة من الجماهير باعتباره مصدرا شرعيا للسلطة ، وترجع أهمية الكاريزما إلى أنها تخلق لدى الجماهير انطباعا عاما بأن حل المشكلات العامة لن تتحقق إلا من خلال القائد السياسي ، ومن ثمة فإن هناك

[1] محمد طاهر عديلة ،**نفس المرجع**،ص 37
[2] محمد سليم السيد ،**نفس المرجع** ص 381

استعدادا لدى الجماهير لإعطاء القائد السياسي تفويضا مطلقا في إدارة السياسة الخارجية [1]

وفق تصنيف جميس برنيز فإن القائد البطل: له شرعية مستمدة من إيمان الجماهير به لما يملكه من شخصية قوية وخصائص غير عادية وقدرة على اجتياز الأزمات[2] وهذا يصب في قدرة القائد السياسي في حشد التأييد الداخلي الذي يمنحه القدرة علي السيطرة على المؤسسات الداخلية منها قدرته على رسم السياسة الخارجية لبلده دون قيود . كما أن هناك دراسات عديدة دللت على أنه في ظل الإنقسام الحكومي يتناقص مقدار النشاط في السنة ،و ذلك بتقليص نشاط كل من السلطة التشريعية و التنفيذية ،و تزيد الرقابة عليهما من طرف مختلف الأحزاب ،وإزاء هذه المشكلة الداخلية فان القادة يكونون أكثر ميلا إلي الشؤون الخارجية ،أي أن اهتماماتهم وتأثيراتهم على السياسة الخارجية تزداد كلما زادت درجة الانقسام الحكومي ،لكن هناك بحوث أخرى أفضت إلى أنه يمكن أن يؤدي إلى انخفاض و اهتمام القادة بالشؤون الخارجية ،فديفيد كلارك يؤكد على أنه إذا كانت الحكومة المنقسمة تعرف عدم التطابق في الاختيارات أو التفصيلات السياسية ،فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض نشاط واشتراك القادة في السياسة الخارجية .

إن القائد السياسي قد تتوفر له ظروف داخلية تسمح بأن يكون له الدور الأكبر أو الدور المتفرد في صناعة و تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ، هذه العوامل غالبا ما تتعلق كما أسلفنا سابقا بطبيعة النظام السياسي حيث يلعب القائد السياسي دروا أكثر بروزا في توجيه السلوك الخارجي للدولة في الأنظمة التسلطية وتقل سيطرته في الأنظمة الديمقراطية ، كما أن قدرة القائد السياسي على كسب التأييد الداخلي الجماهيري يمنحه تفويضا من أجل السيطرة على صناعة القرار الخارجي للدولة .

*العوامل الخارجية :

إن البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها و ضغوطها ومؤثراتها ، قد تهيئ إمكانات معينة للحركة و الفعل بينما قد تضع قيودا على بعض إمكانات التصرف البديلة ،[3] كما أنها تؤثر على السياسات الخارجية للوحدات

[1] محمد سليم السيد ،**نفس المرجع** ، ص 378

2 إسراء عمران،**أنماط القيادة** http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=872

[3] اسماعيل صبري مقلد ،**مرجع سابق** ،ص 150

المشكلة للنظام الدولي ومنه على صناع القرار الخارجي في هذه الوحدات، وهذا ما تذهب إليه المدرسة الواقعية الجديدة التي ترى أن النظام الدولي يؤثر على السلوكات الخارجية للدول ،ومن هنا تنبع أهمية العوامل الخارجية في التأثير على صانع القرار ،لكن بخصوص تعاظم دور القائد السياسي في السياسة الخارجية فإن هناك ظروف دولية تسود قد تسمح للقائد السياسي بتزايد دوره في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية ، من بين هذه الظروف هي حالة الأزمة الدولية والتي يعرفها تشارلز هيرمان بتعريف أوضح فيه وضع الأزمة والتي تتسم بـ* تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار أو الدولة *الوقت المحدد الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغير في الوضع * مفاجأة صناع القرار بالحدث . أن اجتماع هذه العوامل الثلاثة ، التهديد ،وقت قصير ،و المفاجأة يعمل على زيادة سلطة صانع القرار ، وكذا يؤدي إلي زيادة تأييد الرأي العام له ، كتعبير منه على التضامن القوي لمواجهة الأزمة ،كذلك تعمل هذه الأخيرة على تقليص من عدد المشاركين في صنع القرارات السياسة الخارجية ،لأن الأزمة تتطلب اتخاذ قرارات سريعة لمواجهة المواقف ، هذا يجعل دور القائد يتعاظم في التأثير على السلوكات السياسة الخارجية ،لذا يقول جون سبانر (أن أحد أهم ميزات صناعة القرار وقت الأزمات هو الدور المحوري للرئيس الذي يترجم الأحداث ويقيم المخاطر) . بالإضافة إلى هذا العنصر فان عنصر غموض الموقف الدولي يؤدي إلي تعظيم العوامل الشخصية للقائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية ،وفي هذه الحالات يعمد القائد السياسي إلى توظيف قدراته الذاتية للتوصل إلى القرار ، [1] ويمكن القول أن العوامل الخارجية المتعلقة بالبيئة الدولية قد يكون لها تأثير في تعظيم دور القائد السياسي خاصة في حالات السالفة الذكر .

إن التفاعل بين العوامل الداخلية و العوامل الخارجية ونتائج هذا التفاعل بين ما هو داخلي وخارجي هو الذي يحدد مدى ودرجة تعظيم دور القائد السياسي و رسم السياسة الخارجية للدولة .

[1] محمد طاهر عديلة، **نفس المرجع**،ص 40

المبحث الثالث : الاستمرارية و التغير في السياسة الخارجية

من الأبجديات المسلم بها في التحليل السياسي القول بأن واقع العلاقات الدولية ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة تتسم بالحراك والديناميكية، وتندفع من سعي الأطراف الفاعلة ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية التي تعكس ما تحوزه من قدرات وإمكانات وموارد متاحة، فعندما تتغير القدرات بشكل حاسم لدى طرف ما من أطراف التفاعل فإن باقي الأطراف يسعون إلى إعادة التوازن من جديد عبر تفعيل سياسات واستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي وتحولاته، حيث تدرك الأطراف الفاعلة في ذلك الواقع أنه في ظل بيئة دولية لا يحكمها إلا منطق التنافس والصراع والذي يتحول بدوره إلى سياسات وسياسات مضادة، فإن حماية حدودها ومكتسباتها المعطاة، فضلاً عن تحقيق مصالحها واستراتيجياتها المبتغاة ، إنما هو رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة وتعظيمها إلى أبعد مدى ممكن . لذلك فأن الدول تسعى دوما من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مصالحها إما بالمواصلة على نهج الاستمرارية أو التغير .

المطلب الأول : الاستمرارية في السياسة الخارجية :

إن السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للدولة من بين مجموعة من البدائل والاختيارات المتاحة من أجل تحقيق الأهداف القومية في المحيط الإقليمي والدولي". ورغم أن مفهوم السياسة الخارجية قد اتسع بفعل التطورات الحديثة ليشير إلي ما هو أبعد من ذلك، فإن أهمية مثل هذا التعريف تأتي من أنه يوضح أن السياسة الخارجية ليست مسألة بسيطة، وإنما هي قضية تمثل السياسة الخارجية ،إذن هي خطة أو برنامجا لعمل الوحدة الدولية خارجياً. وانطلاقاً من ذلك، فإنها تتسم أساساً بالاستمرارية وذلك نتيجة لطبيعة تلك السياسة، إذ إنها تتضمن ارتباطات خارجية قد يصعب تغييرها، أو قد يتطلب ذلك وقتاً وجهداً كبيرين. ولكن علي الرغم من ذلك، فإن ثبات واستمرار السياسة الخارجية، علي الدوام، هو أمر غير متصور وغير وارد أيضاً، إذ قد يطرأ عليها تغير[1]، رغم أن الميل للإستمرار أكثر تصورا من التغير ، هذا لأن الاستمرارية في السياسة الخارجية لأي دولة تكون نتيجة مباشرة لظروف و عوامل داخلية و خارجية تدفع بصناع السياسة

1 محمد سلمان طالع ،**السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة ومصالح دائمة**
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780575&eid=2227 يوم 14فيفري 2014

الخارجية للدولة للحفاظ على المسار المعتاد للسياسة الخارجية سواء من حيث الأهداف المرسومة أو الوسائل و الأدوات المستخدمة .

إن طبيعة النظام الدولي القائم يساهم بشكل واسع في ضمان استقرار و استمرارية نمط التفاعل الدولي بين وحداته ، أي أن السياسة الخارجية لأي دولة تكون لها أهداف مستقرة وفق ما هو سائد داخل بنية النظام الدولي ، فالنظام الدولي الفوضوي الذي تصوره المدرسة الواقعية الجديدة يفرض سلوكات خارجية محددة على الوحدات يجب أن تحافظ على استمرارية هذا السلوك لأن النسق الدولي السائد هو الذي يفرض هذا الاتجاه المعين في السياسات الخارجية للدول . حيث أن فحص أدبيات الاتجاه الواقعي يكشف أن المنظرين الواقعيين الجدد يختلفون فيما بينهم ،وتبعا لذلك يمكن أن نميز نظريتين في السياسة الخارجية ، الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية واللتان تختلفان حول القيود النسقية ، فالواقعية الدفاعية تفترض أن الدول تعطي الأولوية لإستقلالها ، بحجة أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءا على أسوء السيناريوهات الممكنة ،فحقيقة وجود دول و أحلاف أقوى تستلزم أن الدول تخشى باستمرار على أمنها ،وحتى إن لم يكن أمن الدولة مهددا بشكل مباشر و لا يبدو النزاع وشيك الحدوث تبقى الدول متمسكة بإمكانية وقوع الأسوأ، فالشروط البنيوية للنسق تتطلب من الدولة أن تأخذ موقع الدفاع [1] ، أي الاستمرار في انتهاج سياسة خارجية لها أهداف ثابتة ومستمرة وهي حماية استقلال الدولة ، فالنظام الدولي وفق الواقعية يدفع الدول وخاصة الدول التي لا تملك مقومات الدول العظمى إلى نهج مسار خارجي يهدف إلى الحفاظ علي استقلال الدولة و أمنها وهو في الأصل الهدف الأسمى و الأول للدولة. إذن النظام الدولي – وفقا – للواقعية الدفاعية – يدفع الدول نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى أي تكون لها مصالح خارجية محددة ومقيدة ، وتتوسع فقط لأجل تحقيق الأمن أي استمرارية الهاجس الأمني ،وأي شيئ أكثر من سياسة خارجية معتدلة كهذه غير ضروري بل قد تكون له نتائج مضادة [2] بمعنى أن الدول الأقل قوة أو الضعيفة يجب أن تصبغ سياستها الخارجية بصبغة الاستمرارية وفق ما يفرضه النظام الدولي ، أما الدول القوية التي تملك عناصر القوة الاقتصادية ،العسكرية ،و التكنولوجية ، فأن طبيعة النظام الدولي تمكنها من الاستمرارية في تعزيز نفوذها و قوتها . وكما يشير

1رابح زغوني ،**"تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ نهاية حرب الخليج"**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،باتنة ،كلية الحقوق و العلوم السياسة2008، ص 33

2**نفس المرجع**، ص 33.

روبرت جيلبن فإن جميع الدول تسعى إلى السيطرة على الأقل على الأقاليم و على سلوك الدول الأخرى وعلى الاقتصاد العالمي ،و الفارق هو أن الدولة الغنية وحدها هي التي تستطيع العمل وفق هذه الخيارات .[1]كما أن هذه الدول تتجه إلي سياسات الحفاظ على الوضع القائم حيث يهدف هذا النوع من السياسات الخارجية إلى الحفاظ على التوزيع القائم للقوة في لحظة معينة من لحظات التاريخ وتكون اللحظة المناسبة في العادة لتنفيذ سياسات الوضع القائم و الحفاظ عليها هي بعد الحرب وتأتي مهمة المعاهدات في صورة التزامات بين أطراف غير متكافئة أن تعطيها أثرا قانونيا ،بحيث يشكل الخروج عليها انتهاكا لشرعية الوضع الدولي القائم ،[2] إن العوامل الخارجية التي تأتي من النظام الدولي لها دور مهم في الاستمرارية أو تغير السياسة الخارجية لدولة ما ، كما أن عدد الوحدات المشكلة للنظام الدولي لها جانب من التأثير في طرح الاستمرارية كمسار مفضل للدولة ، إذ يـــرى دوتش و سنجر أن ازدياد عدد الوحدات الدولية في النظام الدولي يزيد من استقرار النسق الدولي ،بحيث يشتت حجم الانتباه الذي يوجهه كل فاعل دولي إلى أي فاعل أخر ، أما ولتز يرى بأنه كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي زادت درجة استقرار النسق [3] ورغم الاختلاف بين دوتش و ولتز عن السبب الذي يؤدي إلى استقرار النسق الدولي بين من يراه في ارتفاع عدد الوحدات و الآخر في قلة عدد الوحدات المشكلة له ،فأنه من الأكيد أن النسق الدولي المستقر يجعل من السياسة الخارجية للوحدات المشكلة له مستقرة تمتاز بالاستمرار.

ومن جهة أخرى تلعب العوامل الداخلية دورا بارزا في التأثير على رسم السياسة الخارجية ، فالمحددات الداخلية مثلما لها دور في تحديد السلوكات الخارجية للدول لها أيضا دور في تغير أو استمرار السياسة الخارجية للدولة إذ أنه في الدول المتقدمة الديمقراطية تكون فيها قدرة الدولة وميل صناع القرار إلى الاستمرارية أكثر منه في الدول النامية نظرا لان الدول الديمقراطية تمتاز باستقرار على مستوى النظام السياسي ومشاركة أوسع في صنع السياسة الخارجية ، وتكون للسياسة الخارجية أهداف طويلة المدى ،لذلك تميل هذه الدول إلى المحافظة على الاستقرار و الاستمرار في بناء سلوكها الخارجي ، كما ان تغير القائد السياسي أو صناع القرار الخارجي في الدول المتقدمة ، لا ينجم عنه تغيرات جذرية

[1]نفس المرجع ص 34
[2]اسماعيل صبري مقلد **مرجع سابق** ص 61
[3]وهيبة دالع ،**مرجع سابق** ص 21

في السياسة الخارجية علي عكس الدولة النامية ، لأن الأهداف الخارجية للدول المتقدمة ، لا يتم رسمها فقط من قبل الرئيس و وفق رغبات الرئيس بل يشترك فيها العديد من الأطراف الداخلية لذلك طبع عليها طابع الاستمرارية ، لأنه من الصعب أن يتم تغير جذري في السياسة الخارجية للدول الديمقراطية علي حسب توجهات كل رئيس . كما أن الدول المتقدمة تسعى دائما إلى الحفاظ على النسق الدولي السائد الذي يوفر لها مصالح و منافع اقتصادية ، فلجوء العديد من الدول إلى التكتل في تنظيمات دولية و إقليمية اقتصادية ،يجعل من صناع القرار السياسي الخارجي داخل الدولة لهذه الدول ترسم سياسة خارجية تسعى من خلالها للحفاظ على هذا الاستقرار الذي يصب في مصلحة الدولة . إذن كما تدفع مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية إلى التغير في السياسة الخارجية للدول ، في المقابل هناك أيضا مجموعة من العوامل الداخلية التي تدفع السلوك الخارجي للدولة نحو الاستمرارية وخاصة إذا كانت السياسة الخارجية المتبعة تتوافق مع مكانة الدولة و تحقق لها جانبا كبيرا من أهدافها و مصالحها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وفي شتي المجالات .كما أن النظام الدولي يفرض الاستمرارية في العديد من الجوانب من أجل الحفاظ على الاستقرار .

المطلب الثاني : التغير في السياسة الخارجية

يطرح مفهوم التغير في السياسة الدولية إشكالا على مستوى حقل العلاقات الدولية ،ويرجع هذا إلى إشكالية عدم الإجماع التي تعرفها مختلف النقاشات الجارية حول طبيعة ،إمكانيات و نتائج التغير في صيرورة العلاقات الدولية ،حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي كان الحقل ما يزال مفتقر لنظرية قائمة لفهم التغير في السياسة الخارجية ،إذا استثنينا الافتراضات التي قامت عليها نظرية ميزان القوى ،التي فحواها أن الحكومات ترغب في اعتماد تعهدات جديدة إذا حدث وان أصبح توزيع القوة محل تهديد . ويرجع روزنو، كابلان ، هولستي ،وآخرون هذا الاهتمام المحدود بالتغير في السياسة الخارجية إلى تركيز التنظير واهتمامه بالاستقرار، وهي نزعة موروثة في منظومة الحرب الباردة ، ويمكن القول بأن الاهتمام بالتغير في السياسة الخارجية بدأ مع نهاية الحرب الباردة ،التي شهدت تغيرا أساسيا وسريعا في منظومة العلاقات الدولية في حد ذاتها .

يعرف **هولستي** التغير في السياسة الخارجية بأنه تعديل /تبديل حاد في أنماط العلاقات الدولية لدولة مـــا ويعتبر أن المتغير التابع في هذه العملية هو التغيرات في أنماط العلاقات الخارجية الدبلوماسية ، الثقافية ،العسكرية التجارية و الاقتصادية وتحديد سياسات جديدة بالنظر إلى دور الوكلاء داخل الدولة ونية صانع القرار في إعادة صياغة سياسة خارجية و هوما يعبر عنه بإعادة توجيه السياسة الخارجية .[1]

واستنادا إلي تعريف هولستي فإن مظاهر التغير في السياسة الخارجية :

***درجة التغير**: التكيف تغير ثانوي ، الإصلاح تغير متوسط ،إعادة البناء تغير جوهري في البرامج ،الأهداف ، الاستراتيجيات ،أو التوجهات الدولية .

***الإطار الزمني للتغير** : تدريجي ،تغير سريع .

* **مجال التغير** : التغير في مجالات الإشكالية الخمس : استقرار النظام ، الأمن ، السياسة الاقتصادية والتجارية ، الهوية الوطنية ،و الاستقلال . المستهدف من التغير (دول او فواعل أخرى تتأثر مباشرة بالتغير) وبالنظر إلي التكيف / المواجهة ، الاستقلالية / الاعتماد المتبادل والمستوى الالتزام .

1محمد حمشي ، **الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية حالة الصين**
http://politics-ar.com/ar2/?p=3096 يوم 11 مارس 2014

أما شارلز هيرمان يميز بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية :

1التغير التكيفي :ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة ،مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها و الأدوات السياسية كما هي .

2 التغير البرنامجي :وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ،ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض و ليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف .

3التغيرفي الأهداف: ويشير إلى أهداف السياسة الخارجية ذاتها وليس مجرد تغير الأدوات .

4 التغير في توجهات السياسة الخارجية :وهو أكثر أشكال التغير تطرفا ،وهو ينصرف إلى تغير التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغير الأدوات و الاستراتيجيات و الأهداف .

ويعتبر هيرمان الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا في السياسة ،وأن الإشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية . ويمكن القول أن الشكل الرابع من أشكال التغير في السياسة الخارجية نـــادر الحـــدوث فمعظم أشكال التغير في السياسة الخارجية تحدث في إطار الشكل الثاني أو الشكل الثالث ،فقد وجد روزنو من خلال دراسته للسلوكيات الخارجية الواردة في creonأن 3 بالمائة فقط من 10999 سلوكا خارجيا وردت في هذا الملف تعبر عن تغيرات بالمعنى المشار إليه في الشكل الرابع ، وكذلك ،فإن التغير في السياسة الخارجية لا يتم بشكل مفاجئ ،وإنما بشكل تدريجي . ويقصد بالتدريجية في تغير السياسة الخارجية أن السياسة الخارجية للوحدة الدولية لا تتغير تغيرا جذريا عبر الزمن إلا في حالات نادرة وأن الوحدة الدولية تتجه عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسية لسياستها الخارجية وقبول التغير المحدود في الأبعاد الهامشية لتلك السياسة .

كذلك فتغير السياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من السلوكيات المحدودة والقرارات التكتيكية التي تختلف عن التوجه الرئيس للسياسة الخارجية ،وعبر فترة من الزمن يؤدي تراكم التغيرات المحدودة إلى تغير شامل في التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية ويمكن تفسير الطبيعة التدريجية للتغير

في السياسة الخارجية في ضوء طبيعة الإرتباطات الدولية التي تترتب عنها إتباع سياسة خارجية معينة .فالسياسة الخارجية تتضمن الدخول في مجموعة من الارتباطات الدولية وتخصيص الموارد للوفاء بالالتزامات الناشئة من تلك الارتباطات وليس من اليسير أن تغير الدولة من طبيعة تلك الارتباطات بشكل مفاجئ .[1] بيد أن الطابع التدريجي للتغير في السياسة الخارجية لا ينفي حدوث تحول جذري في السياسة الخارجية ،ويقصد بذاك انتهاء نمط من السياسة الخارجية وإحلاله بنمط جديد من التوجهات و السياسات . ويحدث التغير الجذري في السياسة الخارجية لدول النامية وفي الدول التسلطية عموما في معظم الأحوال . ويقول روتشتاين أن التغير الجذري في السياسة الخارجية في تلك الدول يحدث نتيجة :

أولا : شخصنة السياسة الخارجية ، فالقائد السياسي يهيمن على عملية صنع السياسة الخارجية ،فإذا تغير القائد السياسي فإنه من المحتمل أن تتغير السياسة الخارجية ، وكذلك تتغير السياسة الخارجية بشكل جذري مع استمرار القائد ذاته في السلطة ،إذا ما تغير نمط عقائده و ادراكاته للبيئة الخارجية . مثل تغيرات السياسة الخارجية السوفيتية في عهد ستالين .

ثانيا : الانشقاقات السياسية داخل النخبة الحاكمة ،وما تؤدي إليه من عدم وجود إجماع داخلي حول الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية ،فانقسام النخبة السياسية حول توجهات السياسة الخارجية ،وانتصار جناح من أجنحة النخبة يؤدي إلى تغير جذري في السياسة الخارجية .

ثالثا: أثـــر تدخلات الدول الكبرى في شؤون الدول النامية ،إذ أن هذه التدخلات قد تدفعها إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية .

وتزداد احتمالات التغير الجذري في السياسة الخارجية في تلك الدول النامية التي تحدث فيها ثورة سيـــاسية على النظام القائم ، فالدول النامية التي تحدث فيها ثورة سياسية على النظام القائم يصبح التغير الجذري في السياسة الخارجية امتدادا للتغير الجذري في طبيعة النخبة السياسة الحاكمة ، كما تزداد حالة التغير الجذري إذا كانت الثورة مسبوقة بحالة من عدم التكافؤ الاقتصادي الشديد، أو التبعية السياسية لإحدى القوى الكبرى ،ففي هذه الحالة يصبح التغير الجذري في السياسة الخارجية للوحدة الدولية جزء من محاولة النخبة القضاء على حالة عدم التكافؤ الاقتصادي عن طريق تبني إيديولوجية سياسية راديكالية ،أو من محاولة النخبة الاحتجاج على وضع التبعية

[1] محمد سليم السيد ،**مرجع سابق** ،ص 101

السياسية بالتوجه نحو قوة كبرى. كما أن التغير الجذري في السياسة الخارجية قد لا ينشأ بالضرورة نتيجة تغير داخلي ،[1]فالتغير الجذري قد يكون نتيجة عوامل خارجية .ويقودنا ذلك إلى مجموعة من العوامل التي تحدد التغير في السياسة الخارجية في إطار النظام السياسي ذاته ، أي مع استمرار النخبة السياسية ذاتها فهذا التغير يتحدد بناء على ثلاث عوامل هي :أدراك النخبة السياسة للتغير في البيئة ، توافر البدائـــل ، وتكاليف التغير ، ويقصد بذلك أن النخبة لابد وان تدرك أولا أن هناك تغيرا هاما قد طرأ على العوامل التي تؤثر على السياسة الخارجية وتحددها لكي يحدث التغير ،كذلك ،فإنه لكي يتم التغير ينبغي أن تكون هناك بـدائل للسياسة الحالية ،وان تكون تكلفة هذه البدائل أقل ،أو مساوية لكلفة السياسة الحالية ، أو أن تكون تكلفة إتباع البديل مساوية أو تقل عن المنافع الناشئة عنه .واستنادًا لما سبق بيانه من تعدد أنماط التغير في سياسات واستراتيجيات الدول؛ فإن ثمة محددات تحكم إطار عملية الاستمرار أو التغيير في تلك السياسات، حيث تُعين تلك المحددات مدى حاجة دولة ما إلى تغيير سياساتها واستراتيجياتها أو الإبقاء عليها واستمرارها بشكل كلي أو جزئي، نجملها في العناصر التالية:

أولاً :الأهمية النسبية لأهداف السياسة؛ وتعني ترتيب الأولويات الإستراتيجية للدولة وربطها بسلوك محدد لها في سياساتها الخارجية وتفاعلاتها الدولية، وهذا الترتيب يحدد ما يمكن تغييره بشكل أو بآخر من أهداف و ما يمكن إرجاؤه دون تغيير لفترة محددة من الزمن، كما يحدد أيضًا ما لا يقبل التغيير أو المساس به من أهداف استراتيجية للدولة .

ثانيًا :المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة سواء في المدى الطويل أو المتوسط أو القصير حيث يحدد مدى الاستراتيجيات زمنيًا درجة الإلحاح في البدء بتغيير سياسة ما أو استمرارها لتؤتي ثمارها في الوقت المحدد والموضوع لها.

ثالثًا :مدى توافر الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف الإستراتيجية وتنفيذها على أرض الواقع وإخراجها من حيز التنظير إلى حيز التطبيق، فقد تغير الدولة سياستها فيما يتعلق بقضية ما لعدم وجود الأدوات التنفيذية لتلك السياسة أو تقوم بإرجائها لفترة ما لحين توافر الأدوات اللازمة لتنفيذها.

[1]نفس المرجع، ص 102 104.

رابعًا :المقدرات النسبية للدولة وتعني حساب حجم الموارد التي تمتلكها الدولة واللازمة لتنفيذ السياسة المراد تنفيذها مع عدم إغفال ما يحوزه المنافسون والخصوم والمستهدفون بتلك السياسة من مقدرات وموارد قد تعرقل أو تحبط تنفيذها على الأرض.

خامسًا :الوحدات الدولية التي تتعامل معها أو تستهدفها السياسة ونوعية التحالفات التي قد تسلكها تلك الوحدات لإفشال أو تحجيم الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدفها ومدى تأثير تلك الوحدات وتحالفاتها على أهداف وغايات الدولة واستراتيجياتها.

سادسًا :القواعد الحاكمة للمباريات على الساحة الدولية ويقصد بها الحدود المتاحة والمسموح بها والتي يمكن في نطاقها أن تتحرك الفواعل من الدول لتفعيل سياساتها واستراتيجياتها وتحقيق أهدافها من دون أن تجابه بمحاذير واقعية أو قانونية معرقلة.

المحددات السابقة تحكم - إلى حد كبير - سلوك الدول ومدركاتها فيما يتعلق باستراتيجياتها على مستوى التفاعلات الدولية وبناءً على ما سبق من محددات تقرر الدولة وجهتها من الاستمرار أو التغيير فيما تعتزم تنفيذه من سياسات على الصعيد الدولي. وكذلك فانه علاقات القوة في المجتمع الدولي من التغير الجذري ،فإن هذا التغير قد يهيئ فرصا أفضل لبعض الدول التي تشعر بأنها كانت مقيدة بنمط التوزيع السائد في المرحلة السابقة على ظهور التغير . كما قد تبرز تهديدات جديدة لدول أخرى ،مما قد يدفعها الي تبني استجابات خارجية مختلفة عن تلك التي كانت تنتهجها من قبل [1] أي التغير في السلوك الخارجي لدولة قد يكون مدفوعا بعوامل داخلية و خارجية معا .

[1] اسماعيل صبري مقلد ، **مرجع سابق** ،ص 166

خلاصة الفصل :

إن دراسة السلوك الخارجي للدول ينطلق من مجموعة من المحددات التي ترصد وتحلل هذه السلوكات الخارجية ،هذه المحددات لها تأثير مهم في توجهات السلوكات الخارجية للدول وهي التي تجعلها ذات تأثير في التفاعل الدولي من عدمه ، إضافة إلى الدور الذي يلعبه القائد السياسي في توجيه السياسة الخارجية للدولة ، كل هذا يساهم في دراسة تحليلية واضحة للسياسات الخارجية لدول ،كما أن الإطار النظري للتغير و الاستمرارية يوفر لنا مسارا هاما لدراسة و معرفة مختلف أنماط التغير التي تحدث لدى الوحدات الدولية أو البقاء على نمط الاستمرارية لديها في سياساتها الخارجية.

الفصل الثاني: منطلقات السياسة الخارجية الجزائرية و مراحل تطورهـــا

إن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب منا الإلمام و التطرق إلى المنطلقـات و المبادئ التي تتحكم في السلوك الخارجي لها ،حيث أنه من الضروري لفهم سلوك الدولة أن نفهم الخلفيات التاريخية و مراحل تطورها التي تساهم في تراكم رصيد معين ، يســـــــاهم في خـلق مبادئ تسير مسار الدولة في السياسة الخارجية ، وللجزائر مجموعة من المبادئ و المحـددات التي توجه و تتحكم في السلوك الدولة الخارجي و تؤثر على صناع القـرار في الـــــــدولة ، كما أن مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية منذ استقلالها أثر في تكـوين هذا الرصـــيد من المنطلقات التي تحكم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الأول:محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تحدد السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من المحددات يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها وكذلك إلى قدراتها العسكرية ، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، وأيضاً النسق الدولي السائد . وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معيّن دون غيره ، وتمثل فيما يلي : الثقافة السياسية ، النسق الدولي ، ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل عام أو بأخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية ، ونعني أيضاً بها دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئة الداخلية والخارجية.[1]

المطلب الأول: المحددات السياسية والمحددات الإقتصادية:

أ- المحددات السياسية (الثقافة السياسية السائدة):

تمثل الثقافة السياسية فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع وهي تتضمن أنساقاً متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية السائدة بحسب الأجيال البيئات والمهن، وهي عموماً محصلة تفاعل والخبرة التاريخية والوضع الجغرافي ، والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما.[2]

وتعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين المحددات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية ، وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية ، كما أنها تلعب دوراً في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي ، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.[3] كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع في التعامل الخارجي ، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي ، فالمجتمع الجزائري لديه تصور على أن التدخل الخارجي يحمل العذاب والألم للمجتمع الذي يكون عرضة له (التدخل) ، وهذا التصور ينبع من خبرته مع الاستعمار الفرنسي والمعاناة التي تلقاها المجتمع الجزائري بعده، ولهذا فإن

---

[1] محمد سليم السيد ، **تحليل السياسة الخارجية**،مرجع سابق ، ص204،205.

[2] محمد بوضياف،**"مستقبل النظام الجزائري"**، أطروحة دكتوراه ، الجزائر : كلية العلوم السياسة والإعلام ، 2008 ، ص42.

[3] سليم العايب،**"الدبلوماسية الجزائرية في أطار منظمة الاتحاد الإفريقي"**،رسالة ماجستير باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2011 ،ص19.

تصور المجتمع الجزائري للتدخل الأجنبي أو الخارجي تصور سلبي لذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى ولو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها ، إذ يعني هذا أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري ترفض التدخل في شؤون الغير ، كما لا يمكن للمجتمع الجزائري أن يتقبل سقوط الجنود الجزائريين خارج إقليم الوطن ، هذا البعد للثقافة السياسية للسياســـة الخارجية الجزائرية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركات التحرر فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة ، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع سائد في الأوساط الشعبية ، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني في الأوساط الرسمية حيث كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء سنة 1973 حيث شاركت القوات الجزائرية مع الجيوش المصرية والسورية ضد المحتل الإسرائيلي ، وهو ما يمكن ملاحظته أيضاً من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في حق تقرير مصيره بكل الوسائل ، بما في ذلك الدعم العسكري لجبهة البوليساريو ، وكذلك مساعدة القضية الفلسطينية ودعمها في المحافل الدولية وعن طريق الإعانات المالية، وهذا يدل على ارتباط الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري بانتمائه العربي الإسلامي حيث كان ضد أي تدخل عسكري في الأقطار العربية مثل حرب الخليج الثانية ضد العراق وهذا ما رآه صموئيل هنتنغتون: **(**في الجزائر خرجت مظاهرة قوامها 400 ألف نسمة من المواطنين ، جعلت الرئيس بن جديد ، الذي كان ميّالاً للغرب في البداية يغير موقفه ويدين الغرب ويعلن أن الجزائر سوف تقف إلى جوار العراق الشقيق**)**[1] كما أن الشعب الجزائري كان ضد الحرب على لبنان في جوان 2006 و ضد جميع الحروب العدائية .

أدّت الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاءا للتجربة التاريخية المريرة ، فهي عامل محدد للسياسية الخارجية بحيث يقيّد إلى حد ما حرية القائد

---

[1] صاموئيل هنتنغتون، ترجمة طلعت الشايب و صلاح قنصوة . **صدام الحضارات** ،(القاهرة :دار سطور ، ط2 ،1999) ، ص407.

السياسي في اتخاذ القرار الخارجي ، ولها تأثير واضح في التوجيه العام للسياسة الخارجية.[1]

ب- المحددات الاقتصادية :

تتكون المحددات الإقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة بالنسبة للجزائر فإن مواردها الطبيعية و البشرية لا تجعلها في موقف ضعيف بسبب النقص الفادح ، كما أنها لا تشكّل عبئ عليها ، أما الموارد الطبيعية فإنها تعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول، [2]تؤثر بشكل مباشر في سياستها الخارجية سواء بالسلب أو بالإيجاب ، وتشتمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة (كالفحم، البترول، الغاز...) والمعادن الخام (الحديد ، القصدير...) والمواد الغذائية والفلاحية (القمح، الذرة، القطن...) والواقع أن توافر هذه المواد لدولة يوفر لها الأساس المادي لنمو الإقتصادي ويمكنها من دخول علاقات خارجية مكثّفة كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى إختيار نظم معينة لتسلح ، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها ، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى إمتلاك الدولة للموارد الاقتصادية والجزائر تعتبر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لابأس بها ومشجعة على دخول في علاقات خارجية فاعلة ، ومن أهم هذه الموارد الاقتصادية المحروقات والمتمثلة في النفط والغاز وهي من الدول الأكثر تصديراً للنفط والغاز والبترول الجزائري يعتبر الأكثر غلاء لجودته ، لكن المشكل يكمن في أن الاقتصاد الجزائري يعتمد عليه بصفة شبه كاملة . وهو بطبيعة الحال قابل للنفاذ ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة نتيجة لتذبذب الأسعار العالمية للنفط وقد سبق أن تعرضت الجزائر لهذه سنوات 1986 حين تدنى سعر النفط إلى 7 دولارات وكذلك سنة 1998 حين بلغ 12 دولار للبرميل الواحد وهو ما أثر في قوّة الدولة ، ونتج عنه أزمات داخلية كان لها أثر على السلوك الخارجي للدولة الجزائرية.

وهذا نتيجة عدم قدرتها الإكتفاء الذاتي بحيث أن الإكتفاء الذاتي في الطعام في أوقات الحرب والأزمات أصبح يعتبر أمر فاصل وهام لقوة الدولة وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي تصبح عرضة للإنهيار.

---

[1] سليم العايب، **نفس المرجع**، ص21.

[2] محمد سليم السيد ،**نفس المرجع** ، ص155.

الملاحظ أن الجزائر بعد سنة 1999 والخروج من الأزمة الأمنية ومسايرة الإرتفاع في أسعار البترول مكّن الجزائر من إمتلاك الموارد المالية اللازمة لتسديد ديونها الخارجية حيث أكد محافظ بنك الجزائر أن الجزائر سددت ديونها التى كانت تبلغ 40 مليار سنة 1999 لتنخفض سنة 2005 إلى 1 مليار دولار ثم 760 مليون دولار سنة 2006 ثم 230 مليون سنة 2007 في حين بلغ إحتياطي الصرف في نهاية سنة 2006 حوالي 77 مليار أما مع نهاية شهر جوان 2013 : 189.768 مليار دولار ، هذه القوة المالية للجزائر جعلها تحتل المرتبة 11 عالمياً والأولى عربياً من حيث احتياطي الصرف.[1]

لهذا فإن الإمتياز الذي تتمتع به الدولة الجزائرية من خلال إمتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه من خلال إرتفاع أسعار المحروقات لا يوفر هامشاً كبيراً ودائماً للحركة في السياسة الخارجية وتبقى مرتبطة بعامل إرتفاع أو إنخفاض أسعار البترول ، حيث مكّنها هذا الإرتفاع في السنوات العشر الأخيرة من الحركة في السياسة الخارجية ، وكذلك إقتناء أسلحة متطورة جداً وصلت إلى ما قيمته 24 مليار دولار نهاية سنة 2011 وصفقات أخرى بلغت 12 مليار دولار للأسلحة المتطورة من شأنه أن يسمح للجزائر من لعب دور إقليمي هام في منطقة شمال إفريقيا وجنوب المتوسط ،ولعل الجزائر في سعيها للعب هذا الدور الإقليمي قامت بإلغاء ديون على العراق واليمن التي قدّرت بنصف مليار دولار وكذلك على بعض الدول الإفريقية بـ1 مليار وجاء هذا الإلغاء من أجل تحقيق مكاسب سياسية ، رغم أن النفط في حالة الارتفاع يمكن الجزائر من لعب دور سياسي مهم إلا أنه يبقى غير كافي وغير آمن نظراً لعدم وجود إقتصاد له قوة ثابتة قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات متعددة ، فالجزائر مثلاً لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها الجيش دون اللجوء إلى الإستيراد .

إذن العوامل الإقتصادية من العوامل المهمة المحددة للسياسة الخارجية الجزائرية ، وخاصة أن الجزائر في فترة ما بعد الأزمة الأمنية عرفت إنتعاشاً ماليا كبيراً و تملك حيزاً لا بأس به للنشاط الخارجي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. خاصة أن منطقة شمال إفريقيا تعرف تغيرات جدّية وثورات ومشاكل أمنية. تتطلب في الجزائر إستغلال مواردها الإقتصادية والمالية بحجم مناسب من أجل تحقيق المصالح الجزائرية في ظل هذه الظروف .

[1]، **"190 مليار احتياطي الصرف"** ،جريدة الشروق(الجزائر)، 2013/12/29

المطلب الثاني : المحددات الإجتماعية والشخصية

أ- المحددات الإجتماعية (المجتمعية)

يظهر أثر المحددات المجتمعية على السياسة الخارجية في مجموعة من العناصر أهمها:

1- خصائص الشخصية الجزائرية القومية : إن الشخصية القومية هي أكثر العوامل تأثيراً على السياسة الخارجية ونعني بها الصفات العامة التي يشترك فيها جل سكان الدولة، والذي يميّزهم عن غيرهم من الشعوب ، وهذه الصفات تتشكل من خلال مجموعة من الإعتبارات أهمها : التنشئة الاجتماعية ، التي تمرّ بواسطة الأسرة أو المدرسة والقيم والعادات والتقاليد الوطنية. [1]ولشعب الجزائر مجموعة من القيم والعادات والتقاليد التي تؤثر على الأفراد وبذلك يكون صانع القرار للسياسة الخارجية جعل تلك الصفات والعادات.

2- درجة التجانس الإجتماعي ونعني به مدى التجانس الإجتماعي والسكاني سواء من حيث العرق ، اللغة أو الدين، فالمجتمع الذي توجد به أقليات يكون مجتمعاً غير متجانس (أكثر عرضة للصراعات الداخلية وعدم الإستقرار السياسي والأمل الذي ينعكس سلباً على بناء قوة الدولة، ومن ثمّ على سياستها الخارجية بحيث يؤدي الإنقسام إلى إضعاف الدولة وتراجع تأثيرها في المجال الدولي ، وذلك عكس الدولة التي تتمتع بتجانس مجتمعي والذي يزيد في تماسكها ووحدة أفرادها ، مما ينعكس إيجاباً على السياسة الخارجية للدولة فالوحدة الوطنية للدولة تزيد في صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب.[2]

والجزائر تتمتع بتجانس إجتماعي متميّز جعل مجتمعها يتمتع بالوحدة اللغوية تتمثل في اللغة العربية والأمازيغية ، وبوحدة الدين في الإسلام وإتباع المذهب المالكي، هذا ما جعل التقاليد الاجتماعية تتشابه إلى حد بعيد لأنها تتبع مرجعية واحدة ، في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولة فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض الخصوصيات المحلّية لجعل منها زرع بذرة

---

[1] محمد السيد سليم ، **نفس المرجع** ، ص203

[2] وهيبة دالع ،**"دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2006"، مرجع سابق،** ص160

صراع حيث حاولت باللغة الأمازيغية خلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري لكنها لم تفلح حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات.[1] حيث يمكننا القول أن التجانس الإجتماعي للدولة الجزائرية يسمح لها بهامش واسع نظراً للترابط الاجتماعي الداخلي.

ب- المحددات الشخصية في السياسة الخارجية:

أ- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية :

من بين العوامل التي تتحكم في السياسة الخارجية الجزائرية هي سيطرة العوامل الشخصية إلى حد ما ، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الإستقلال ، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية ، تخطيطاً وتنفيذاً منذ الإستقلال ، ذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية ، فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح رئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، وأستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها ، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها وبذلك إنه يعيّن سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج ، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إعفاء مهامهم ، ونفس الشيء نجده في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77 ، فإذا سيطرت الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية من الناحية الدستورية فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية.باعتبار أن المؤسسة العسكرية هي أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجة ليست كذلك ، بحكم نقص الخبرة في الشؤون الخارجية والدبلوماسية. إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري.[2]

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها ، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغيير الرؤساء ، فتغيير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية ،

---

[1] سليم العايب ،**نفس المرجع** ، ص21

[2] محمد الطاهر عديلة ، **"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 2004/1999"**،**مرجع سابق** ، ص ص ،82.92

ولو بشكل ثانوي ، ويرجع إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار حيث أن الإهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها ، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال ، بالتالي يقلل التفويض وتختلف درجة الإهتمام أو الصلاحيات هذه بإختلاف صانع القرار ، وكذلك إختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك ، ولذلك فإن درجة إختلاف الإهتمام بالسياسة الخارجية لدى صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحياناً ويتراجع أحياناً أخرى ، حسب درجة الإهتمام.[1]

وهذا ما نجده عبر مراحل السياسة الخارجية الجزائرية حيث أنها في بعض المراحل مثل مرحلة الرئيس هواري بومدين كان هناك اهتمام كبير بالسياسة الخارجية نظراً لإدراك صناع القرار في ذلك الوقت أن السياسة الخارجية تعبر عن قوة الدولة، وكذلك اعتبرت السياسة الخارجية لها وظيفة تصدير النموذج السائد داخل البلاد ، فحين نجد السياسة الخارجية في وقت الأزمة تراجعت بسبب الظروف الداخلية التي لم تكن تسمح بلعب دور مهم في الساحة الدولية. إن رسم السياسة الخارجية تعتمد كثيراً وخاصة في دول العالم الثالث على المحدد الشخصي في توجيه الســــــــلوك الخارجي للدولة ، بحيث تؤثر الخصائص الشخصية لصانع القرار في نمط ونوع الإستراتيجية السياسية الخارجية فيما يخص تصوره في نمط العلاقات التي تربط دولته بغيرها من الدول أو بالأحرى العالم الخارجي ، بالإضافة إلى تحديد أسلوب التعامل أو إدارة السياسة الخارجية.[2] وفي هذا التوجه إلى الوسائل والأدوات التي يمكن تنفيذها في السياسة الخارجية حيث إرتبط توجيه السلوك الخارجي الجزائري بشخصية رئيس الجمهورية عبر مختلف المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الجزائرية حيث أن رئيس الجمهورية هو المسؤول الأول على تحديد الأدوات والأهداف التي يجب أن تحققها السياسة الخارجية . ففي فترة الرئيس الراحل هواري بومدين عرفت سهره على توجيه السياسة الخارجية وفق ما يؤمن به رئيس الجمهورية فكانت السياسة الخارجية الجزائرية سياسة ثورة تسعى لمساعدة الحركات التحريرية وكذلك مناهضة الدول الغربية و الإمبريالية وأيضاً الميل إلى إحياء مشروع الوحدة العربية والدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية ، وبعده جاءت فترة الرئيس الشاذلي الذي كان أقل عداءاً للغرب

---

[1] سليم العايب ،**نفس المرجع** ، ص37.

[2] محمد الطاهر عديلة ، **نفس المرجع**، ص47.

والدول الرأسمالية لذلك إرتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بفتح قنوات تعاون مع الدول الغربية وكانت مرحلة إنتقالية بين النهج الإشتراكي إلى النهج الرأسمالي أي الخصائص الشخصية للرئيس الجزائري لها تأثير واضح ومباشر في سلوك الدولة الخارجي كما أن الفترة ما بعد نهاية الأزمة عرفت استمرار عُرف تسيير الحزب لكامل الجمهورية بما فيها السياسة الخارجية، اما في الفترة من 1999 الي 2013 التي سيطرت فيها شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في صنع السياسة الخارجية ، ويمكن تلخيص أهم الخصائص لشخصية عبد العزيز بوتفليقة فيما يلي : إنه شخصية ذات توجه ليبيرالي ميال إلى الإنفتاح وعدم الإنطواء ، وهذا ما يترجمه تفضيله لسياسات التعاون التي تشمل الإعتراف بالدول الأخرى والتجارة ، مؤتمرات القمة... ويصفه البعض بأنه يمثل شخصية المشاركة التي تلقى نشاطاً وإهتماماً كبيرين بالتعاطي مع السياسة الدولية بينما يضعه البعض في خانة الزعامات الكاريزمية . كما يوصف عبد العزيز بوتفليقة أنه براغماتي إذ ما فتئ يؤكد على علاقات الجزائر مع الدول تحكمها المصالح والمنافع المتبادلة ولاشيء غير ذلك ، حيث يقول: (..أعتقد أن المحن قد علّمتنا كيف نتعامل مع الغير بما أننا نتعامل مع الغير ولا شيء يربطنا مع الغير سوى المصالح) وهذا يدل على الصفة الملازمة للسياسة الخارجية الجزائرية ومدى إرتباطها بشخصية رئيس الجمهورية المسؤول الأول على رسم السياسة الخارجية وهذا ما أكده الرئيس بوتفليقة في أحد تصريحاته : (لست مسؤولاً عن تصريحات صدرت عن مسؤول في يوم من الأيام ، نعم أتحمل المسؤولية في كل ما يتعلق بالقرارات السياسية وخاصة ذات الصبغة الدولية والإلتزامات والاتفاقات المبرمة بين بلدي وبلد آخر) وهذا ما يؤكد أن الفترة التي أعقبت فترة الأزمة لم تختلف كثيراً ولم تشهد تغيّراً فيما يخص العامل الشخصي في رسم السياسة الخارجية الجزائرية حيث يظل الرئيس هو الذي يؤثر في رسم السلوك الخارجي للدولة وهو الذي يحدد الأهداف التي يجب تحقيقها ، وكذلك الأدوات والوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

المطلب الثالث: المحددات الخارجية والمحددات الجغرافية

أ- المحددات الخارجية:

ترجع فئة المصادر الخارجية في صناعة السياسة الخارجية إلى خصوصيات النظام الدولي وإلى خصائص وسلوكات الفواعل المكونة للنظام الدولي والمتغيرات الخارجية التي تؤدي بشكل واسع إلى تأثير العالم على الدولة.[1] حيث تتمثل المحددات الخارجية على شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوى ، فعلى سبيل المثال من الصعب على دولة أن تبني سياسة العزلة في نظام دولي يسير بالإستقطاب.[2]

لذلك فالسياسة الخارجية الجزائرية كانت تتلقى تلك التأثيرات التي يفرضها النسق الدولي القائم ، فالفترة التي إمتدت منذ الإستقلال إلى غاية إنهيار المعسكر الشيوعي وفي فترة الثنائية القطبية فإن السياسة الخارجية تأثرت وأنتجت سياسة خارجية تقوم على معاداة الإمبريالية كذلك تدعم الحركات التحررية التي تعاني من الإستعمار الغربي وأيضاً توجهاً إلى الإنضمام إلى حركة عدم الإنحياز كحركة ترفض الإنخراط في الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين المعسكرين الغربي والشرقي، أما فترة بعد 1999 ووصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم أدركت الجزائر ضرورة خروجها من العزلة التي فرضت من قوى دولية نتيجة الأزمة الداخلية ولقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتفرض تغيرات جوهرية على النسق الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تبحث خيار محاربة الإرهاب في ظل التهديد الدولي وهنا وجدت الجزائر المناخ الدولي مناسب لإعادة تنشيط سياستها الخارجية باعتبارها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب حيث إتجهت العديد من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى الجزائر من أجل التنسيق الأمن في المنطقة والعالم وهو يسمح لسياسة الخارجية أن تلعب دوراً مهماً في ذلك.

كما أن هذه الفترة عرفت تصاعد ظاهرة الإندماج والتشكل في العالم لذلك إتجهت السياسة الخارجية الجزائرية للإلتفات للجبهة الإقليمية بحثاً على تفعيل أطر وقنوات الحوار والتعاون عبر مختلف الآليات والهياكل كالجامعة العربية ، الإتحاد الإفريقي ، إتحاد المغرب العربي ، الإتحاد من أجل المتوسط ،

---

[1] عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر :.دار هومـــة ،دط ،2008) 8،ص179.

[2] ناصف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: . دار الكتاب العربي ،ط1،1985) . ص160.

الشراكة الأورو- متوسطية، هذا ما أكده الرئيس بوتفليقة في العديد من المناسبات : (بات الصوت الوحيد غير مسموع ، والطرف المنفرد غير مستساغ ، والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتعددة غير مجدٍ، وإنما التكتلات الإقليمية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح بات الصوت الوحيد غير مسموع ، والطرف المنفرد غير مستساغ ، والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتعدد غير مجدٍ، وإنما التكتلات الإقليمية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح).

وهنا نلاحظ أن المحدد الخارجي الذي يفرضه النسق الدولي والإقليمي كان له تأثير واضح ومباشر على السياسة الجزائرية وبالأحرى أهميته بالغة في توجيه وتحديد السلوك الخارجية للدولة الجزائري.

ب- المحددات الجغرافية:

من بين العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية نجد الجغرافيا التي تكتسي أهمية كبرى حيث يعدّ حجم الإقليم عنصراً أساسياً في تحديد مضامين الإستراتيجية حيث قد يعطيه القوة الإستراتيجية التي تؤثر في السلوك الخارجي للدولة وكذلك التضاريس والحدود البحرية .[1] كما أن المساحة الجغرافية تلعب دورا مهما في سياستها الخارجية ،فإتساع المساحة يوفر إمكانية الدفاع في العمق أمام الغزو الخارجي ،وقد يؤدي إلى توفر الموارد اللازمة للزراعة و الصناعة ،وفي المقابل فإن الإتساع الشديد للمساحة مع نقص الإمكانيات التكنولوجية الكافية قد يكون مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية .[2]وتتمتع الجزائر بمساحة وموقع يهيئ لها أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة إستمدتها من موقعها المتوسط في خارطة العالم القديم فهي جسر إتصال ومحور إلتقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والمشرق العربي وممراً حيوياً من طرف الإتصالات الحيوية براً وبحراً وجوًّا فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة في التفاعلات الدولية الخارجية ، فالبعد الأول هو بعد الهوية والإنتماء بمحوره المغاربي ، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الإقتصادي البشري والممر بين الشرق الأوسط وإفريقيا هذا الإمتداد الجغرافي للجزائر يسمح لها أن تكون لها مزايا إستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط وإحدى أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي ومنطقة حساسة للسياسة العالمية .[3] كما أن

---

[1] عامر مصباح ،**نفس المرجع** ، ص93-،94.

[2] .محمد سليم السيد، **مرجع سابق** ، ص53 .

[3] محمد بوضياف ،**مرجع سابق** ، ص30.

الدولة ذات الحدود البحرية تزداد فرصتها في تطوير نشاطها الخارجي أكثر من الدولة المغلقة على اليابسة ،و الجزائر تعتبر من الدول التي لها واجهة بحرية ذات إمتداد مهم تقدر بـ 1200 كلم .لذلك فإن الجزائر تعتبر من الناحية الجغرافية منطقة مهمة في المعادلة الدولية والتفاعل الدولي ، هذا ما يجعلها تكون محطة للإهتمام من قبل العديد من الدول الغربية التي أدركت الموقع الجغرافي الإستراتيجي للجزائر. وهذا الموقع الإستراتيجي المهم لابد أن يكون له تأثير على السلوك الخارجي للجزائر . وتختلف كل دولة في موقعها الجغرافي ، وتبعاً لهذا الموقع تزداد أهمية البلاد ، فقد يكون في مفترق طرق تجارية أو في منطقة ثروات معدنية أو نفطية وقد يكون خلافاً لذلك وتبعاً لذلك تزداد الأخطار المحيطة بالمكان أو تقل مع الظروف المحيطة مع الفواعل الأخرى وهذا التعامل الذي ينبغي بالضرورة أن يكون متوازناً وحكيماً وينعكس بالخير وتبادل المنفعة ، وهذا ما يطلق عليه إستغلال العامل الجغرافي في تسيير السلوك الخارجي أو السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تبنت الجزائر العديد من المبادئ في سياستها الخارجية ،وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية و الدولية ،كالأمم المتحدة والجامعة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية سابقا الإتحاد الافريقي حاليا ،وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار ، كما إتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها عبر مختلف مراحل تطورها ، أصبحت هذه المبادئ و السمات ترسم العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي ، ويرجع تبني الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة للجزائر خلال العقود التي مرت منذ الإستقلال .

المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

إتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو المستمدة من مسار الممارسة بعد الإستقلال، ومن هذه السمات التي يمكن ذكرها : (الطابع الأزموى في السياسة الخارجية و الحياد في مواقفها إتجاه النزاعات مما أكسبها ثقة الأطراف المتصارعة (اثيوبيا – أريتيريا ، العراق – إيران ، مالي والأطراف المتنازعة)[1]

طابع الحياد في السياسة الخارجية:

منذ نيل الجزائر استقلالها سنة 1962 إعتمدت على سمة الحياد كمبدأ أساسي في توجيه سلوكها الخارجي إتجاه المحيط الدولي ، وهي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية لدول ، لأن التدخل يعتبر تعدياً على سيادة الدول لذلك فهي تؤكد على رفضها أن تتدخل أي أطراف في الشؤون الداخلية حفاظاً على السيادة الوطنية التي ناضلت الجزائر من أجل إسترجاعها وتؤمن بحق الشعوب والدول الأخرى في الحفاظ عليها.

وحتى في وقت الحرب التحريرية حافظت جبهة التحرير الوطني على هذا التقليد حيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، ولم تخض في الخلافات العربية العربية ، كما إلتزمت الحذر الشديد من سياسة التحالفات

[1] سليم العايب ،**مرجع سابق** ، ص35.

التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها الإحترام والتقدير في الأوساط العربية.[1]

وإستمر طابع الحياد في السلوك الخارجي الجزائري حيال العديد من الأزمات والنزاعات الدولية إلا إذا تعلق الأمر بحركات التحرر ، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة طيبة في العالم ، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف النزاع الذين قدمت وساطتها لهم ، حيث عرضت الجزائر وساطتها لحل النزاعات والخلافات العربية -العربية وقبلت وساطتها ، وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من تونس وليبيا ، وبين مصر وليبيا ، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر ، فإن الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى لو تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون فيها أحد أطرافها عربية مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية[2] وحيث أنه منذ النزاع الإيراني العراقي وقفت الجزائر على الحياد ولم تنجر إلى ميلها إلى العراق عكس الدول العربية حيث توسطت بين العراق وإيران وتم عقد إتفاق بين الدولتين بالجزائر سنة 1975 ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الطابع الحيادي في السياسة الخارجية الجزائرية وهذا ما جعلها تلعب العديد من أدوار الوساطة خاصة بعد خروجها من الأزمة الأمنية حيث وقفت على الحياد جراء النزاع الإثيوبي الإريتيري ونظراً لأن حيادها أكسب ثقة للأطراف المتنازعة فإن الجزائر تمكنت من التوسط بين الدولتين وعقد إتفاق يوقف الحرب بين الدولتين.

كما كان للجزائر سلوك خارجي محايد إتجاه الحراك العربي الذي انطلق سنة 2011 بداية بتونس حيث عبرت الخارجية الجزائرية في كثير من التصريحات أن ما يحدث في تونس هو شأن داخلي ، حيث بعد سقوط نظام بن علي بقيت الجزائر على حياد وصرحت أنها تحترم رغبة الشعب التونسي هذا الحياد أكسبها إحترام السلطة الجديد في تونس حيث قام العديد من الزعماء التونسيين بزيارات متتالية للجزائر سنة 2013 فهمت على أنها

---

[1] أحمد بن فليس، . **"السياسة الخارجية للثورة الثوابت والمتغيرات 1962/1954"**، أطروحة دكتوراه الجزائر ، كلية العلوم السياسة ولإعلام ، 2007 ، ص79.

[2] سليم العايب ، **مرجع سابق** ،ص39.

جهود وساطتها من أجل ضمان الإستقرار في الدولة المجاورة والشقيقة تونس.

وعلى الرغم من هذا فإن الجزائر تلقت العديد من الإنتقادات جراء طابع الحياد هذا خاصة تجاه الأزمات التي تحدث في الجوار مثل الأزمة في ليبيا وشمال مالي، حيث إعتقد العديد من الأكاديميين عدم تحرك الجزائر جراء ما كان يحدث في ليبيا سنة 2012 وفي مالي أعتبر أنه حياد سلبي ويضر بالمصالح الجزائرية ويسيء لسمعة السياسة الجزائرية الخارجية ، وهذا ما عبر عنه الأستاذ عبد الرزاق غراف: (لا نتدخل في شؤون الآخرين ولا يتدخلون في شؤوننا ، مبدأ عفا عنه الزمن)[1] لذلك فطابع الحياد ، يجب أن يكون مسايراً للتغيرات الدولية التي تحدث.

الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات الدولية بينما يصيبها الجمود في مراحل الإستقرار ، حيث إنطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي الذي كان يطبق على المجتمع الجزائري ، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الإستعمار الذي كان يعاني منه المجتمع الجزائري ، وبعد 19 جوان 1965 وسقوط حكم بن بلة ، دخلت الجزائر مرحلة من العزلة لأن أحمد بن بلة كان رمزاً للتحرير عند مختلف المجتمعات ، لكن صناع السياسة الخارجية في الجزائر كثّفوا من نشاطهم الخارجي من أجل إستعادة مكانة الجزائر من خلال قيامها بعقد مؤتمر المجموعة 77 سنة 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية حيث مكنت الجزائر من إسترجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث ، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية وسيدة العالم الثالث وصانعة قراراته كما كانت تصوّرها العديد من الدوائر الإعلامية ، وكسبت سمعة طيبة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار وإحترام من قبل الأعداء وإرتياح واسع في الداخل ، ومع تفجر القضية الصحراوية عادت الجزائر من جديد لتلعب دوراً نشطاً على المستوى الخارجي من أجل أن تحظى بدعم للقضية الصحراوية على إعتبار أنها قضية تقرير مصير ، وإستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة

---

[1] **يجب على الجزائر أن تراجع أدوات وأساليب ممارسة سياستها الخارجية "**، جريدة وقت الجزائر (الجزائر)، 2014/02/25.

مثل مصر ونيجيريا ، والتي لعبت دوراً فاصلاً في عزل المغرب إفريقياً ، وكذلك في إنضمام الجمهورية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية 1982 الاتحاد الإفريقي حالياً حيث إنسحب المغرب منها لتواصل السياسة الخارجية الجزائرية عزلها للمغرب على مستوى القارة الإفريقية [1]مع بداية التسعينات ودخول الجزائر مرحلة الأزمة الأمنية أثّر على نشاطها الخارجي الذي عرف تراجع شديد كنتيجة منطقية للأوضاع الداخلية المتدهورة حيث كانت وضعية السياسة الخارجية في تلك الفترة هي الدفاع على سيادة الجزائر ، والخيارات الأمنية المتخذة من قبل النظام في معالجة الأوضاع الأمنية.

ومع نهاية التسعينات وبداية القرن الجديد وعودة الهدوء الأمني للجزائر ، بدأت السياسة الخارجية الجزائرية تعود شيئاً فشيئاً إلى الساحة الإقليمية والدولية حيث وضع الرئيس بوتفليقة من أولوياته إعادة الجزائر لمكانتها الطبيعية وفك العزلة التي كانت تعيش فيها حيث إستفادت الجزائر من القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر وكذلك قمة جامعة الدول العربية والقيام بوساطة في نزاعات القرن الإفريقي بين أثيوبيا وايريتيريا ... وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا ورغم هذا النشاط إلا أن الجزائر بدأت تتراجع عن حل الأزمات التي كانت تتطلع لحلها وخاصة في ما يتعلق بالإنقسام الفلسطيني ولم تحرك ساكناً للقيام بجهد لرأب الصدع الفلسطيني حتى أن السيد أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان صرح أن حركة حماس تحبذ قيام الجزائر بالوساطة بين الفلسطينيين لتحقيق الصلح مع ذلك ، لم تكترث الجزائر لذلك.

لهذا فإن الطابع الأزموي أصبح سمة للسياسة الخارجية الجزائرية[2] وهذا ما لاحظناه في أزمة الرهائن بعين أمناس 2013 حيث إستنكرت العديد من الدول لجوء الجزائر للقوة من بينها : بريطانيا ، اليابان والدانمارك ، مع تحفظ فرنسي لكن الدبلوماسية الجزائرية تمكنت من تغيير موقف تلك الدول إتجاه الحادثة و أثنت على الحل الجزائري على لسان رئيس الوزراء البريطاني كاميرون ، والذي زار الجزائر بعد الحادثة بشهر معرباً عن الحكمة الجزائرية في تسيير الأزمة التي كان لها أبعاد دولية.

---

[1] محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي ودارة الحرب الإثيوبية – الارترية** (بيروت دار الجيل ، 2004) ، ص ص31.39.

[2] سليم العايب ، **مرجع سابق** ،ص37.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تستمد السياسة الخارجية الجزائرية جذورها من ثورة 1 نوفمبر 1954 إذ أن هناك إرتباط مباشر مع إندلاع الكفاح من أجل تحرير البلاد على صعيد بشري بما أن عدد من الدبلوماسيين قد بدأوا مشوارهم بصفة ممثلين بجبهة التحرير الوطني ، ومن حيث الأهداف أيضا لأن المحاول الرئيسية لسياسة الخارجية الجزائرية تحددت قبل الإستقلال منذ بيان نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام إلى فترة ما بعد الإستقلال من خلال دساتير عرفتها الجزائر 1963 – 1976 – 1989 – 1996 حيث تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نصّ عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد إبتداء من المادة 86 إلى المادة 93 حيث تبنت الجزائر هذه المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ، الإتحاد الإفريقي ، الجامعة العربية وحركة عدم الإنحياز ، وهي المبادئ التي تضمنها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية .

حيث إستمرت السياسة الخارجية الجزائرية تسير وفق هذه المبادئ منذ إستقلالها مروراً بمرحلة الأزمة الأمنية وفي فترة ما بعد الأزمة الأمنية حيث أكد صناع القرار الخارجي أن الجزائر ستواصل إحترام مبادئها في تسيير السياسة الخارجية.

يقول أغلب المراقبين أن الجزائر بخلاف عدد من الدول لها حساسية تجاه قضاياها السيادية وترفض رفضا مطلق كل ما بإمكانه أن يمس هذه السيادة لأنها دفعت ثمنا من أجل إنتزاع حريتها وإستقلالها ، وفي هذا الإطار رفضت الجزائر إستضافة قواعد عسكرية أميركية في أراضيها معتبراً أن "وجود مثل هذه القواعد على ترابنا لا يتوافق وسيادتنا ولإستقلالنا وعلى رغم تشديده على أن التعاون بين الجزائر وواشنطن في مجال مكافحة الإرهاب مثمر لغاية فإنه رأى أن قرار تأسيس قيادة إقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي والصحراء الكبرى أمر "يخص الولايات المتحدة وحدها"، وقالت إن الجزائر "لن تقبل إقامة قواعد عسكرية على ترابها مهما كان البلد الذي تنتسب إليه هذه القواعد"، من جهة ثانية تصر الجزائر على أن احترام المواثيق الدولية و هذا ما يفسر سلوك الجزائر الذي رفض الانقلاب في موريتانيا في 2008 بحيث أكدت

الجزائر تشبثها وإلتزامها بالمسار الدستوري في موقف ينبع من إحترامها للشرعية الدولية وإحترام للنظام الدستوري رفضت الجزائر إنقلاب السادس من أوت 2008 على الرئيس الموريتاني المنتخب ، وأكدت أن الاتحاد الإفريقي لن يتعامل مع أي حكومة في إفريقيا تتولى السلطةَ عن طريق الإطاحة بالحكومات القائمة ودعت إلى العودة إلى النظام الدستوري في البلاد. وكما كان متوقعا وصل مبعوثان موريتانيان هما الجنرال محمد ولد الغزواني، رئيس أركان الجيش الموريتاني، والرجل الثاني في النظام الجديد بنواكشوط، عبد الله ولد بن حميدة، وزير الخارجية، وذلك في إطار جولة مغاربية لشرح دواعي التغيير في موريتانيا، غير أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رفض إستقبالهما وكلف عبد القادر مساهل الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغاربية بلقائها وقالت الجزائر أنها " لن توافق أبدا أن يؤخذ الحكم في أي بلد خارج الأطر الدستورية ، وأضافت " إن موريتانيا بلد شقيق وعضو في الإتحاد المغاربي مثل الجزائر، وتربطنا بها علاقات طيبة على كل المستويات ولكن بعد الذي حدث في هذا البلد ، بلَغت الجزائر قادة الانقلاب في موريتانيا بأن موقفها حيال الإنقلاب يمليه مبدأها المسجلة في كل المواثيق القارية والدولية، خاصة ما تعلَق ميثاق تأسيس الاتحاد الإفريقي عام 1999 حيث كانت قرارات الاتحاد واضحة بهذا الخصوص في إشارة إلى رفض الإتحاد التعامل مع أي حكومة في إفريقيا تأتي عن طريق إنقلاب.كما كان للسياسة الخارجية الجزائرية موقفا مساند للرئيس السوداني البشير بعد صدور طلب توقيف البشير، الجزائر تقف بجانب السودان في أحلك الظروف بمجرد أن تم إعلان الجنائية الدولية عن قرار توقيف البشير طالبت الجزائر التي لم تتخلف كعادتها عن قضايا الأمة العربية المصيرية برفع طلب إلى مجلس الأمن الدولي لتعليق طلب إصدار مذكرة التوقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير، ورأت في القرار مس بسيادة السودان وكيل فاضح للسياسة الدولية وإثبات على إزدواجية المعايير الدولية ، وقالت الخارجية الجزائرية إن المشاورات الجارية بين البلدين منذ عدة أشهر تسير في إتجاهين حدهما "رفع طعن أمام مجلس الأمن الدولي بناء على البند 16 من قانون المحكمة الجنائية الدولية"، وأضافت أن ذلك البند "ينص على إجراء تجميد .[1]

1 فائزة سائح ، **مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء** نشر يوم 9/9/ 2009 http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=22699.0

إضافة إلى هذا فالجزائر تعطي أهمية بالغة لمبدأ حسن الجوار الإيجابي ، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه لويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور وقصد تدعيم علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر ،ويشمل كذلك إبرام معاهدات و إتفاقيات ضرورية لهذا الغرض ،ويمارس التعاون الحدودي في إطار إختصاصات أو سلطات إقليمية ،وتطبيقا لهذا المبدأ و هذا التصور فإن الجزائر وقعت إتفاقيات الإخاء و التعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ،وأيضا كانت من الدول التي كان لها الجهد الأكبر في إتفاقية إنشاء إتحاد المغرب العربي الكبير ، لكن أبرز مظاهر التعاون يمكن أن نلاحظه في العلاقات الجزائرية التونسية ،حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين كما في ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز تونس ،و في الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الإقتصاد المختلط . إذ أن الإهتمام أكثر بمبدأ التعاون مع الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق مما تتصورالجزائر .[1]

إضافة إلى هذا يعتبر مبدأ حق تقرير مصير و دعم الحركات التحرر من أهم المبادئ التي تنطلق الجزائر من خلالها في رسم السياسة الخارجية الجزائرية حيث أن الخلفية التاريخية للجزائر و التي كانت من الدول التي عانت الإستعمار وكافحت من أجل نيل إستقلالها جعلها تضع مبدأ دعم الشعوب المتطلعة للحرية من أحد أهم المبادئ التي تحرك صانع القرار الخارجي تجاه هذه القضايا ،حيث كان للجزائر مساهمة مباشرة في عمليات تحرير البلدان الإفريقية الغير مستقلة ،بالدفاع عن قضاياها بالمساعي الدبلوماسية والتدريب العسكري ، والإمدادات بالسلاح و العتاد و بتوفير سبل التأهيل و التأطير للإطارات المرشحة للتكفل بتسيير بلدانهم في جميع المجالات وذلك بفتح أبواب مؤسساتها التعليمية لهم على كافة الأصعدة ، كما أن الجزائر سعت دائما إلى الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية حيث تمكنت من إفتكاك كسب تأييد القارة الافريقية لصالح القضية الفلسطينية ، ومكنت الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات سنة 1974 من مخاطبة العالم

---

[1] سليم العايب ،**مرجع سابق** ، ص31 .

لأول مرة ،من أعلى منبر الأمم المتحدة ،وإنتزاع الإعتراف الأممي بمنظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ تحت ظل الرئاسة الجزائرية للجمعية العامة ممثلة في وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة[1] . هــذا المبدأ أيضا يدفع الجزائر في دفاعها عن قضية الصحراء الغربية والتي تعتبرها قضية تصفية إستعمار و هو ما أدى إلى توتر العلاقات بين الجزائر و المغرب .

إن هــذه المبادئ التي تسير وفقها السياسة الخارجية الجزائرية لا تزال تحكم طبيعة السلوكات الخارجية لدولة الجزائرية ،وهذا ما أكده وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة في حديثه لمجلة " أفريك أزي " في عددها لشهر جانفي 2014 أوضح أن السياسة الخارجية الجزائرية أظهرت خلال الخمسين سنة الأخيرة قدرتها الكبيرة على التعبئة على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وأضاف أن هذه القدرة نابعة من كفاحها من أجل التحرير... وهذا ما يجعلها محافظة على سيادتها في سياستها الثابتة في مساندة الحركات التحريرية ومناهضة الإستعمار ومبدأ تقرير المصير وقال : إذا تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية أو الصحراء الغربية فتقرير المصير هو الحل ... رغم هذه المبادئ الثابتة في توجه السياسة الخارجية الجزائرية إلا أن هناك بعض الإنتقادات التي وجهت إلى السلوك الخارجي الجزائري وهي مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير وهو المبدأ الذي يحتج به من أجل تبرير عدم رغبة الجزائر في لعب دور إقليمي مهم .

[1] صالح بن قبي. **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس اليوم** .(الجزائر : 2002) ص 25.26

المبحث الثالث: مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية إلى غاية سنة 1999

لقد مـرت السياسة الخارجية الجزائرية بمراحل مختلفة من حيث النشـاط والركـــود أو الأهـداف وهذا على حسب طبيعة كل فترة والتي تتحكم فيها ظـروف داخلية و أخـــرى خارجـية متعلقة ببنية النظام القائم هذا من جهة كما أن السياسية الخارجية الجزائريـــة إرتبطـت دوما بشخصية رئيس الجمـهورية بإعتباره المسئول الأول عن تحديد توجهات السياســـة الخارجية للدولة .

المطلب الأول : السياسة الخارجية الجزائرية أثناء فترة 1978/1962

الفرع الأول : مرحلة الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965

لقد كـانت الفـترة التي تولي فيها الرئيس أحمد بن بلة رئـاسة الجمهورية الجزائرية المستقلة ،في بدايتها تعرف صعـــوبات و عوائق داخلية و الخارجيـة ،فعلى المستوى الداخلي كانت الخلافات في أشدها بين زعماء و قادة الثورة التحريرية على طريقة حكم البلاد وتفجرت صراعات أدت إلى إستقالة البعض مثل إستقالة محمد خيضر من الأمـانـة العامة للحـزب في 16 أفريل 1962 ليخلفـه بن بلة ،أو إختـار البعض المعارضـــة مثل حسين آيت أحمـد الذي أسس حزب جبهة القوى الإشتراكية ، كما أسس محمد بوضياف حزب الثورة الإشتراكيـة الذي أوقف بأمر من الرئيس بن بلة[1].كما شهدت الفـترة بعض علميات التصفية الجسدية الغامضة مثل مقتل أول وزير خارجية للجـزائر المستقلة السيد محمد خميستي يوم 4 مـاي 1964 ، وسط هذا الوضع الداخلي الصعب والمتوتر على مستوى النظام السياسي ، كـانت الظروف الإقليمية المجـــاورة بدورها في حالة من التوتر نظـرا لمطالبة الدول المجـاورة بإعادة رسم الحدود المورثة عن الإستعمار ،مطالبة الجـزائر بتنازل عن أجزاء مـن أراضيها ، وكذلك مخلفات الإستعمار من تبعية إقتصادية ،وجـــدت السياســـة الخارجية

---

[1] أحمد طعيبة ،**"أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر1988.1994"**،رسالة ماجستير ،الجزائر: كلية العلوم السياسة والإعلام ،1998، ص33 .

الجزائرية نفسها في هذه الفترة توجـــه كـــامل إهتماماتها على قضية التخلـص من التبعية الفرنسية وخاصـــــة في المجال الإقتصـــادي وكذلك بناء الصـــرح الإفريقي و المغاربي والعلاقات الجزائرية العربية و مشكلة الحدود مع الدول المجاورة [1]حيث سعى الرئيس أحمد بن بلة إلىإقناع الدول المجاورة بضرورة إحترام الحدود المورثـــة عن الإستعمار وسعى إلى توقيع الإتفاقيات مع تونس وليبيا و مـــــالي والنيجـــر في هذا الخصوص لكن المشكل الأكبر كـــان من المغرب الذي حاول المغرب ضـــم منـــاطق من الجزائر بإستعمال القوة العسكرية وهذا ما أدىإلى الحرب أطلق عليها حرب الرمـــــال 1963 التي توقفت بعد عقد إتفاق يوم 20 فيفري 1964 برعاية منظمة الوحدة الإفريقية ، لم تكن فترة الرئيس بن بلة فترة نشاط سياسي كبير بقدر ما كانت فترة سعت من خلالها السياسة الخارجية التأكيد على سيادة الدولة و حماية الحدود و إقامة علاقات دبلوماسية مع دول العالم .

الفرع الثاني : مرحلة الرئيس هواري بومدين 1965-1978

إن التغيـر في الأشخـاص ينتج عنه تغير في التسيير ، و العقيد الهواري بومدين بعـدما أطاح بحكم بن بلة يوم 19 جوان 1965، يتولى رئاسة مجلس الثورة و السلطة التنفيذية في البـــــلاد وأهم ما كان يتميز به بومدين غيرته الشديدة على الوطن بحيث لم يـــعد هناك مجال للتـأثير الأجنبي على السياسة الوطنية وكان يرى في بناء دولة مستقرة مزدهرة إقتصاديـــا أولوية ثم الإنطلاق في آليات التصنيع و الإهتمام بالسياسة الخارجية .[2]

وإنطلاقا من تحـليل خطب الرئيس هواري بومدين في الفـترة مـابين 1965 إلى 1970 و البالغ عددها 170 خطابـا داخل الوطن وخـارجه مـدى تركيز الرئيس على مفهومي "الـثورة و الوطنية " وجاء ترتيب مفهوم الثورة في المقام الأول بين المفاهيم الأساسيـــة التي وردت في هذه الخطب إذ تكرر 1298 مرة يليه مفهوم الوطنية الذي تكرر 808 مرة هذا الإصرار على التغير السياسي على المستوى الداخلي و الخارجي يعكس مما لا يدع مجال للشك أهداف السياسة الخارجية الجزائرية ومسار سيرها [3]حيث تمثلت مبادئ

1بوعشة محمد ، **نفس المرجع** ص 38 .

[2]محمد بوعشة .**نفس المرجع**، ص40 .

3بهجت قرني ،على الدين هلال .**السياسة الخارجية العربية** (القاهرة،دار مدبلولي،ط2 ،)2002،ص 1986

السياسة الخارجية الجزائرية في مناهضة الإمبريالية و الوقوف مع دول عدم الإنحياز و أيضا التضامن مع الشعوب المكافحة من أجل إستقلالها أو التي تخوض تجربتها الإنمائية الخاصة وكانت تصريحات الرئيس بومدين في هذه الفترة تصريحات معادية للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية و في هذا الشأن صرح الرئيس هواري بومدين (نقول للرأسمالية العالمية أننا نرفض جميع الأساليب التي تتبناها في تعاملاتها معنا وأننا سوف نحاربهم) [1] وأيضا (بعض الأشخاص قاموا مؤخرا بتهديدات ضدنا من أجل إجبارنا على تخفيض أسعار البترول ...إن زمن قانون الغاب الذي كان فيه القوي يأكل الضعيف قد ولى و إلى الأبد .) ،و تجسد الشعار البومديني على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية مرآة لسياسة الداخلية وهذا ما قامت به الجزائر حين أممت و إسترجعت ثرواتها الطبيعية في 24 فيفري 1971 وهذا ما جعل الجزائر قـدوة لدول العالم الثالـث التي تأثرت بالنهج الثـوري للسياسة الخارجية الجزائرية ،وزادت المكانة الإقليمية و الدولية للجزائر خاصة بعد إلقـاء الرئيس الهواري بومدين خطابه الشهير في الجمعية العامة التي دعت إليها الجزائر سنة 1974 و التي تطرق من خلالها الرئيس بومدين دعوته إلى ضرورة إعادة صياغة العلاقـات الإقتصادية العالمية لتكون أكثر إتزانا و أكثر إنسجام وقابلة للدوام على المـدى البعيد و هذا مـا جعـل الجزائر تلعب دور المعارض في التفاعل الدولي مع البلدان الغربيـة في شتى المجـالات السياسة أو تلـك المتعـلقة بمسائل التنظيـم الإقتصادي للعلاقات الإقتصادية الدوليـة ، وهذا مـا برز خلال مؤتمـر التعاون الإقتصادي الدولي بباريـس سنة 1975 ، كمـا برز أهمية العامل النفطـي في السياسة الخارجية الجزائرية و الذي إستعملته الجزائر رفقة ليبيا و السعودية كوسيلة ضغط أثناء حرب أكتوبر بين إسرائيل و العرب سنة 1973 وهذا ازعج كثيرا الولايات المتحدة الامريكية التي عبرت عن رفضها لهذ السلوك وهذا جاء على لسان وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر في كثير من الأحيان .[2]

---

[1] امينة مزيان ايجر ،**"التحول البراغماني في السياسة الخارجية الجزائرية"**، رسالة ماجستير.الجزائر : كلية العلوم السياسة و الإعلام ،2007ص.126.

[2] **"السياسة الخارجية للجزائر مبادئ وتطور "** جريدة الأهرام اليومي (مصر) ، 14 نوفمبر 2012.

وبعد حرب أكتوبر 1973 ونظرا للمكانة التي كانت تحتلها الجزائر إقليما في المنطقة قرر الوزير الأمريكي هنري كيسنجر التوقف في الجزائر العاصمة في ديسمبر 1973 ليعرض على الرئيس الهواري بومدين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وفي السنة الموالية استقبل الرئيس بومدين من قبل الرئيس الأميركي نيكسون بالبيت الأبيض وكان من النادر جد أن يستقبل رئيس أمريكي رئيس دولة لا تقيم معها علاقات دبلوماسية حيث كان رد الجزائر على هذا الاستقبال هو إعادة السفير الجزائري إلى واشنطن في نوفمبر 1974 ، كما أن هذا التقارب الأمريكي الجزائري لم يثني الجزائر عن مواقفها الداعمة للقضية الفلسطينية التي ظلت من أحد أهم إهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بومدين في هذا الشأن يكشف صالح بلقبّي الدبلوماسي السابق أن الرئيس هواري بومدين قد عاتب كثيرا بعض القادة الأفارقة الذين كانوا يساندون المشروع الصهيوني داعيا إياهم لمساندة الشعب الفلسطيني على إعتبار أن الكيان الإسرائيلي يقوم على التمييز العنصري الذي عانى منه الأفارقة في القارة السمراء[1]، رأت الجزائر في المسارالمنفرد لمصر مع إسرائيل على أنه مناورة غربية لتشتيت الصف العربي وإضعاف الموقف العربي من خلال القضاء على أقوى حلقة إذ ردت الجزائر على هذا بالانضمام إلى جبهة الصمود التحدي التي شكلت المعارضة لمسار السلام المنفرد لكامب دافيد ، كما إعتبرت الجزائر في فترة السبعينيات مقرا و مزارا لمختلف الحركات التحريرية في إفريقيا و دول العالم الثالث حيث منحت الجزائر اللجوء السياسي للقادمين من الأمريكتين مثل الشيلى سنة 1977 .كما أن الدبلوماسية الجزائرية والتي ترأسها وزير الخارجية آنذاك السيد عبد العزيز بوتفليقة لعبت دورا هاما في عمليات الوساطة من أجل فض النزاعات الدولية خاصة في وأن الجرائر توسطت بين العراق و إيران من أجل حل الخلاف بين الدولتين حيث تمكنت الجزائر من النجاح في سعيها هذا ، وتم في الجزائر العاصمة في 6 مارس سنة 1975 بين شاه إيران محمد رضا بهلولي ونائب الرئيس العراقي صدام حسين .إن هذا النشاط الدبلوماسي الكثيف في تلك الفترة جعل العديد من الأكاديميين يطلقون عليها فترة الرواج الخارجي الجزائري و في هذا الصدد يوضح الدكتور محمد بوعشة

1 وردة بوجملين ، **بومدين وبخ الأفارقة لمساندتهم لإسرائيل** ، جريدة الشروق (الجزائر) ، يوم 3 جانفي 2013 .

في دراسته لمسار السياسة الخارجية الجزائرية(على الرغم من العديد من العوامل التي قادت إلى التفكك ،كانت قائمة أيام الرئيس هوراي بومدين ، إلا أن هذا الأخير إستطاع التحكم فيها حفاظا على إستمرار الرواج الجزائري في الخارج بفعل أداء سياسة تماسك وإندماج إجتماعي نسبي داخلي)[1]وأن هذا المسار للسياسة الخارجية أثناء فترة الرئيس هواري بومدين نلمس من خلالها مدى النشاط والرواج الذي إمتازت به السياسة الخارجية الجزائرية والذي كان نابعا من المبادئ والأهداف التي رسمتها السياسة الخارجية و كذلك التراكم التاريخي لدولة الجزائرية والذي جعلها تركز في سلوكها الخارجي على مكافحة الإمبريالية و دعم الحركات التحررية و إقامة علاقات متينة مع دول العالم الثالث .

1محمد بوعشة " **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج الي التفكك**"سليمان الرياشي ،الأزمة الجزائرية (بيروت:مركز الدارسات الوحدة العربية ،ط2).ص196 .

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الشاذلي بن جديد 1992/1978

إن نهـاية فترة حكم الرئيس بومدين وتولي الرئيس الشاذلي بن جديد السلطة أثرت على نمط صنع القرار الثلاثي الذي كان قائما و الذي يضم الرئاسة و المؤسسة العسكرية و النخبة الإدارية[1] ونظرا لأن شخصية رئيس الجمهورية في الجزائر تحدد بشكل واسع توجهات السياسة الخارجية الجزائرية لذلك فإن شخصية الرئيس الشاذلي بن جديد كانت شخصية متفتحة على الغرب لذلك سعت السياسة الخارجية الجزائرية إلى بناء علاقات مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا و هذا كان أحد أهداف الرئيس الشاذلي الذي صرح في نوفمبر 1979 ..(إن تضامننا مع العالم الثالث لا يمنعنا عن الإطلاق من التعاون المتفتح مع كل البلدان بغض النظر عن أنظمتها السياسية أو موقعها الجغرافي) ويعتبر تصريح الشاذلي بن جديد هذا في بداية عهدته على أنه تغير في السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه الدول الغربية ، والسعي إلى تحسينها وتقويتها وكانت بـــــداية هذا التحسن من خلال قبول الولايات المتحدة الأمريكية قبول الوساطة الجزائرية بينها و بين السلطات الإيرانية عام 1979 لحل قضية الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية و النجاح النهائي الذي أحرزته الجزائر بعد إطلاق صراح الرهائن ،54 مما عمل التغير التدريجي لصورة الجزائر لدى الرأي العام الأمريكي و السلطات في آن واحد بالمقابل سمح هذا النجاح للجزائر بحصول على 17 طائرة نقل سي 130 ،وكانت ترفض بيعها للجزائر في وقت سابق [2]و يبرز أيضا المنحنى الجديد في السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين مثل زيارة نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الجزائر سنة 1983 والتي أعتبرت بداية لعلاقات جديدة بين الدولتين كما قام الرئيس الشاذلي بن جديد في أفريل 1985 بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأسفرت عن توقيع بروتوكول لإنشاء لجنة التعاون الإقتصادي و الثقافي حيث إستفادت الجزائر في الفترة مابين 1987 و1988 من مساعدات عسكرية بلغت 100.000 دولار ، وشمل هذا الانفتاح

[1] بهجت **قرني ،مرجع سابق** .ص192.
[2] امنية مزيان ايجر ،**نفس المرجع** ،ص127.

للسياسة الخارجية على الغرب فرنسا أيضا وهذا ما نتج عنه زيارات متبادلة والتي أدت إلى زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميترو للجزائر سنة 1981 و زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد إلى فرنسا في نوفمبر 1983 و الذي صرح خلالها (وصلنا بعد وقت طويل ضعيه البلدين في إدراك حقيقة العلاقات بين الجزائر و فرنسا وهذا الإدراك مكننا من التغلب على المشاكل مهما كانت ضخامتها .....صفحة جديدة في ميدان التعاون بين البلدين و على أساس واضح ويشمل كل المبادلات)إن هذا الإنفتاح للسياسة الخارجية الجزائرية على الدول الغربية لم يؤدي إلى تخلي الجزائر عن مبادئها و محدداتها تجاه القضايا الإقليمية حيث ظلت الجزائر محافظة على موفقها تجاه القضية الفلسطينية وجاءت القمة العربية الغير العادية في نوفمبر 1988 حيث تم الإعلان يوم 15 نوفمبر 1988 عن قيام دولة فلسطين من أرض الجزائر وكانت الجزائر أول دولة تعترف بقيام دولة فلسطين ، وهـــذا يـدل على أن مســـار السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية لم يتغير في الأهـــداف رغم أن السلوك الجزائري أصبح أكثر عقلانية و أقل مخاطرة في الدخول مع خلافات مـــع الدول الغربية التي تقف ضد القضية الفلسطينية .

كما أن الشاذلي بن الجديد كان حريصا على توجيه السياسة الخارجية الجزائرية بما يخدم المنطقة الإقليمية وكان من الذين سعوا إلى بناء إتحاد مغاربـــي وهذا ما تم فعلا يوم 17 فيفري 1989 إذ تم التوقيع على معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي الكبير بين الجزائر ، المغرب ، ليبيا ،موريتانيا ،تونس على الرغم من إعـلان هذا الإتحاد ظلت العلاقات المغاربية متوترة بين دوله وخاصة بين الجزائر و المغرب و أيضا قضية الصحراء الغربية ونظرا لأن الوضع الداخلي يؤثر على السلوك الخارجي للدولة و أيضا البيئة الدولية تؤثر على الوضع الداخلي فإن الجزائر شهدت نهاية الثمانيات تغيرا وأحداث محورية بالنسبة للجزائر فجاءت أحداث 5 اكتوبر 1988 ، والتي تم تفسيرها على أنها تعكس الرفض العميق للعلاقة القائمة بين الدولة كمؤسسات والمواطنين هذه الأحداث الداخلية دفعت بإعلان مجموعة من الإصلاحات التي تجسدت في دستور 1989 الذي أعتبر البوابة التي مرت بها الجزائر إلى الديمقراطية حيث أجريت إنتخابات تشريعية في 26 ديسمبر 1991 وبعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدأت بعض الأحزاب

السياسية التحرك ضد الجبهة الإسلامية من أجل منعها من الوصول إلى الحكم وبدء كل طرف ينزل مناصريه للشارع مما فسر على أنه صراع الأجنحة في السلطة في ظل هذا الوضع الصعب الداخلي قام الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 11جانفي 1992 بتقديم إستقالته وكان قبلها قد أعلن حل المجلس الشعبي الوطني[1]في خضم هذا الوضع الداخلي المتأزم بدأت السياسة الخارجية الجزائرية في التراجع و الركود .

1نوال بلحربي ."**أزمة الشرعية في الجزائر 2007/1962**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسة و الإعلام ،ص157 .

المطلب الثالث :السياسية الخارجية أثناء الأزمة الأمنية

الفرع الأول :أوضاع الأزمة الأمنية الجزائرية

إختلف المحللون والملاحظون الوطنيون و الدوليون حول الأسباب و الدوافع الحقيقة للأزمة الجزائرية فمنهم من ربطها بالتحولات الدولية التي شهدتها فترة تسعينيات من القرن المنصرم ،والتي أدت إلى إنهيار القطب الإشتراكي وبالتالي سقوط الإيدلوجية التي كانت تتبناها الجزائر خلال السنوات الموالية للإستقلال ، الأمـر الذي أدى إلى بروز شغور نظامي و تفكك إيدلوجي داخل البلاد ،أمـا البعض الآخر فيذهب إلى أن أصـل الأزمة الجزائرية يكمن في أسبابها الداخلية في حد ذاتها .[1]

لقد جاءت أحداث 5 أكتوبر 1988 كبداية لفصل جديد من فصول علاقة النظام السياسي بالشعب ، نظرا لجسامة الأحداث التي رافقتها حيث كل مظاهر العنف و الفوضى التي إنطلقت من العاصمة و عمت جميع أرجاء الوطن و إستمرت أسبوعا كاملا خلفت 189 قتيل و 1142 جريحا من المدنيين و ما يفوق مليار دولار من الخسائر المادية و 144 من قتيل من قوات الأمن ، بحيث إختلفت التفسيرات لهذه الاحداث ، منه من رأى أن أحداث أكتوبر 1988 هي مطالب إجتماعية إقتصادية نظرا للوضعية الإقتصادية الصعبة في تلك الفترة ، وهناك من فسرها على أنها نتاج كبت سياسي. لدى الجزائريين منذ 1962 ،وهناك من فسرها على أنها نتيجة لصراع الأجنحة داخل السلطة .

ورغم تعدد التفسيرات لهذه الأحداث ، لكن النتائج و تأثيرها على النظام السياسي كان متفق عليه على أنه من الضروري أن يغير النظام السياسي من طريقته في حكم البلاد ، وهـذا ما تـم بعد مـا أصدر الرئيس الشاذلي بن جديد بيانا رئاسيا يوم 1988/10/10 أعلن فيه إجراء إستفتاء يوم 11/30/ 1988 يقوم من خلاله بإجراء تعديل دستوري، وبعدها تم إعلان دستور فيفري 1989 و الذي كان بمثابة إعلان نهاية نظام الحزب الواحد وفتح التعددية الحزبية وفتح المجال لحرية التعبير وسمح أيضا بإجراء أول إنتخابات

1منيرة بلعيد ،**"السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر 1992 /2002** ، رسالة ماجستير قسنطسنة:كلية الحقوق و العلوم السياسة ، ص54 .

محلية في ظل التعددية 12 جوان 1990، وفي 26 ديسمبر 1991 تم إجراء الإنتخابات التشريعية أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حيث كانت الردود متباينة بين مرحب بهذه النتائج و آخر رافض لها ،وبدأ النظام السياسي جد متوتر لهذه النتائج وفي ظل هذا الجو المشحون جاءت إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992 ، تم يوم 14 جانفي إعلان تأسيس المجلس الأعلى لدولة الذي سوف يتولى تسير شؤون البلاد[1] بعدما إستقال الشاذلي و حل البرلمان و توقف المسار الإنتخابي دخلت الجزائر في مرحلة أزمة سياسية داخلية معقدة نظرا لصراع الأجنحة في السلطة وأيضا رفض الجبهة الإسلامية للإنقاذ توقيف المسار الانتخابي وبدأت بالاحتجاج و التظاهر ضد قرار السلطة إلي أن أعلنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المتفرعة إلى العديد من الأجنحة العمل المسلح ضد النظام وهو ما زاد تعقيد الوضع الداخلي الجزائري .

حيث قام قيادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتأسيس مجموعة من تنظيمات المسلحة أهمها : الحركة الإسلامية المسلحة في فيفري 1992 ، الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح 1993،الحركة لأجل الدولة الإسلامية جوان 1991 ، أهم التنظيمات هي الجماعة الإسلامية المسلحة الجيا أكتوبر 1992، والتي كانت من أهدافها توحيد الجماعات الإسلامية تحت لواء واحد ، كما يوضح القيادي في الجماعة عبد الحق العيادة أن هدف الجماعة الإسلامية هو إقامة الخلافة في الجزائر عن طريق الجهاد الذي هو فرض فردي ، كان هذا التطور داخل الجماعات المسلحة يواكبه حالة من عدم الإستقرار على مستوى النظام بعد إعلان حالة الشغور، بعد عملية إغتيال محمد بوضياف رئيس الدولة يوم 29 جوان 1992 ، وأيضا قرار العدالة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مارس 1992 ، وبدأ الوضع الأمني و السياسي جد متوتر و معقد بدأت الجماعات المسلحة بالنشاط الإرهابي حيث نفذت هجمات و عمليات إغتيال واسعة على مستوى الوطن و أعتبرت سنة 1994 السنوات التي أشتد فيها العمل الإرهابي حيث توضح حصيلة أعلنتها المصالح الأمنية بتاريخ 1995/03/4 أنه سنة 1994 تم تسجيل 8677 ضحية منهم 6833 قتل من بين القتلى والي و 11 رئيس دائرة و

[1] محمد بوضياف ، **مرجع سابق** ،ص ص 125 .164

76 رئيس بلدية ، كما أن الأعمال التخريبية في نفس السنة بلغت 2725 طالت كل القطاعات و تسببت في خسائر قدرت بأكثر من ملياري دولار ، خلال سنة 1994 فقط [1]

كما قدرت المباحث الجنائية الفدرالية الأمريكية عدد الذين قتلوا في الفترة الممتدة من سنة 1992 الي 1996 بحوالي 60 ألف من مواطنين والقوى الأمنية و أيضا الجماعات الإرهابية فيما بلغ عدد الصحفيين الذين قتلوا 121 صحفي .[2]

أما على مستوى النظام السياسي تم تعين الجنرال اليامين زروال يوم 30 جانفي 1994 رئيسا لدولة ،و الذي أطلق مخططا أمنيا لمواجهة الجماعات الإرهابية ،وفي نفس الوقت كان زروال يبحث عن شرعية منصبه ،حيث أعلن عن تنظيم إنتخابات رئاسية في نوفمبر 1995 و فاز بها وأعلن رئيسا للجمهورية يوم 16 نوفمبر 1995 ، كما شهدت سنة 1995 إطلاق الرئيس اليامين زروال قانون الرحمة الذي تضمن سلسة تدابير أمنية لفائدة المسلحين دون غيرهم تنص على تخفيف العقوبات الصادرة ضدهم في حال تسليم أنفسهم للجيش. وكانت فترة منتصف التسعينات من القرن الماضي من أصعب الفترات التي عاشتها الجزائر إذ إعتقد كثيرون حينها بأن الدولة مهددة بالإنهيار تحت ضربات الإرهاب العنيفة. ورفضت الجماعة الإسلامية المسلحة بزعامة جمال زيتوني حينها، القانون معلنة مواصلة العمل المسلح حتى قيام الدولة الإسلامية[3].، وواصل اليامين زروال سعيه من أجل القضاء على الجماعات الإرهابية من جهة، ومن جهة ثانية حاول إرساء قواعد الحكم في الجزائر من خلال إعلانه دستور 1996 الذي عرض على التصويت وحظي بالقبول ليكون القاعدة الجديدة التي تنظم طبيعة النظام والعلاقة بين السلطات و ينهي بذلك الإشكال القانوني الذي كان قائما منذ إستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ،كما شهدت هذه الفترة إنشقاقات عديدة في صفوف الجماعات الإرهابية

1الياس بوكراع . ترجمة خليل أحمد خليل . **الرعب المقدس** (الجزائر: دار الفارابي ،2002)،ص ص.274.292

2محمد فتحي عيد ،**واقع الإرهاب في الوطن العربي** (الرياض ،مركز الدراسات والبحوث، 1999)،ص 117.

3 **من الرحمة الي المصالحة**

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=325774&issueno=9802#. nZq-Uo :يوم 29 سبتمر U20OS2005

كما تمكنت القوات الأمنية وقوات الجيش و الدرك من القضاء على العديد من قيادات الجماعات الإرهابية ، ولقد صاحب هذه الأزمة الأمنية و السياسية أزمة إقتصادية خانقة نتيجة تراجع أسعار البترول وسياسة إعادة هيكلة الديون الجزائرية من قبل صندوق النقد الدولي ، هذه الأوضاع الأمنية الداخلية كان لها التأثير المباشر على السياسة الخارجية الجزائرية

الفرع الثاني : تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية

أن السلوك الخارجي لدول هو في الواقع محصلة لمجموعة من العوامل الموضوعية و النفسية التي تقبع داخل الدولة ،فتوافر أو عدم توافر الموارد الإقتصادية يؤثر على قدرة الدولة في ممارسة الكثير من أشكال النفوذ الدولي كما أن طبيعة النظام السياسي للدولة يؤثر في شكل سياستها الخارجية و كذلك تؤثر خصائص القيادة السياسة في مسارات تلك السياسة[1]بالنظر للأوضاع الأمنية و السياسة الداخلية وما صاحبه من ظروف إقتصادية ، فإن هذا الوضع الداخلي أثر على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية. وبسبب هذه الأزمة تراجع أداء السياسة الخارجية وتجلى ذلك في تفكك أو تراجع دور وزارة الشؤون الخارجية وحتى مؤسسة الرئاسة لم تسلم من هذا، ونتج عن ذلك لامركزية في وضع السياسة الخارجية. إضافة إلى ذلك فقد أدت الأزمة الداخلية إلى تفكك وغموض مواقف الدبلوماسية الجزائرية من خلال تعدد المواقف وبالتالي غموض للخطاب الدبلوماسي حيث أصبحت الدبلوماسية الرسمية حلبة تنافسية أغرقتها عدة مبادرات غير رسمية آتية من طبيعة الإنقسامات السياسية الموجودة.[2] وهكذا أغرقت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من المواقف الشيء الذي فتح أبواب الفوضى، وبدأ الحديث عن مرحلة دبلوماسية الأصوات المتعددة وهكذا أصبح مشهد السياسة الخارجية هو إنعكاس لوضعية داخلية فوضوية وغير مستقرة[3] حيث شهد السلوك الخارجي تراجعا عن تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت مسطرة و إنصبت جهود السياسة الخارجية الجزائرية في إقناع دول العالم ما تعانيه الجزائر من ظروف أمنية صعبة وكذلك إقناع الدول الكبرى بالخيار الأمني التي سلكته الجزائر في معالجة الأزمة الداخلية ، وأهم الأهداف التي سطرتها السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الأزمة الأمنية هو الحفاظ على أمن الدولة و سيادة الدولة من

---

[1]محمد سليم السيد، **مرجع سابق**، ص69 .

[2]محمد مسعود بونقطة ،**"الدبلوماسية الجزائرية في إطار الجامعة العربية مبادرة الجزائر للإصلاح 2005"** ،رسالة ماجستير ،جامعة،ة كلية العلوم الحقوق السياسة2010 ، ص 27

[3]السعيد ملاح **".تأثير الازمة الداخلية علي السياسة الخارجية الجزائرية"** ،رسالة ماجستير، قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2005 ص27 .

التدخلات الأجنبية وفي هذه المسألة صرح وزير الخارجية محمد صالح دمبري أثناء زياته لدولة الفاتيكان مشيرا للقاء سانت –ايجيديو ،و الذي إنتقد توجه المعارضة إلى الخارج وأعتبره منحى يحرض على التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للجزائر [1] .

حيث أدى تراجع وإنحسار النشاط الدبلوماسي وخصوصا في ظل الهجمات الشرسة التي تعرض لها النظام ، من طرف الإعلام الغربي ذو الصدى الواسع لـــدى الرأي العام الدولي ، أدى إلى تشويه صورة الجزائر لدى المحيط الدولي هذا من جهة ومن جهة ثانية ونظرا لخطورة الوضع الداخلي الأمني و عدم الإستقرار السياسي زادت حدة الحصار الإقتصادي التي فرضته بعض الدول ،بسب رفضها التعامل مع النظام الحـاكم أو التخوف من عـــدم قـــدرته على تسديد الإختلال في الميزان التجاري الثنائي ، حيث أصبح النشاط الخارجي للجزائر يتمحـــور رغم تراجعه عبر ثلاث محـــاور كبرى هي : الدفاع عن شرعية إدارة النظام للأزمة الداخلية ، التعاون مع الدول التي تشهد الظاهرة نفسها ، و الإهتمام بقضية الصحراء الغربية والتي تعتبر منذ تفجرها محل إهتمام الطرف الجزائري وحتى في مرحلة تراجع النشاط الخارجي الجزائري بسبب الأزمة الأمنية ظلت القضية الصحراوية أحد أهم الملفات التي تسعى السياسة الخارجية الجزائرية للدفاع عنها .

حيث واجهت السياسة الخارجية في هاته الفترة صعوبات على المستوى القاري فيما يخص القضية الصحراوية بعدما تراجعت بعض الدول الإفريقية عن إعترافها بدولة الصحراء الغربية وهي بوركينافاسو ،إفريقيا الوسطى ، الكاميرون كوت ديفوار غينيا كوناكري و السنغال ، بل سعت هذه الدول بقيادة السنغال [2] إلى إنهاء عضوية الجمهورية الصحراوية في منظمة الوحـــدة الإفريقية و هذا بإيعاز من فرنسا التي تدعم الموقف المغربي . ولم تتوقف متاعب الموقف الجزائري إلى هذا الحد وحسب ، بل جاء السلوك الليبي الذي كان يدعم حركات تمرد الطوارق والتي تمثل تهديدا آخر للأمن القومي الجزائري ، إلا أن السياسة الخارجية الجزائرية ردت بالتقرب من بريتوريا بإعتبارها عملاق إفريقيا و أقنعتها بالإعتراف بدولة الصحراء الغربية حيث لم يتمكن النظام المغربي من إحداث إختراقات واسعة في الموقف الإفريقي حيث لا تزال 30 دولة افريقية تعترف بصحراء الغربية،

[1] محمد بوعشة،**السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج الي التفكك** ،مرجع سابق ، ص170 .
[2] سليم العايب ، **مرجع سابق** ، ص93 .

كما أن عضويتها لم تمس في منظمة الوحدة الإفريقية التي كرستها قمة الإتحاد الإفريقي بسرت بليبيا ، رغم تحفظ بعض الدول الإفريقية[1]كما تم تسجيل في تلك الفترةعلى ان السياسة الخارجية الجزائرية كانت مطبوعة بحالات ظرفية أدت إلى إنفعالية، في التحرك الخارجي ،وعدم إنسجام في المواقف بين أعضاء السلك الدبلوماسي و مسؤولي صناع القرار الخارجي الجزائري أي كانت السلوكات الخارجية عبارة عن ردت فعل إتجاه سلوك معين من أحد الفواعل الدولية ،و في هذا السياق تساءلت الصحف الجزائرية عن زيارة وزير الخارجية إلى بلجيكا وفرنسا في 4 و5 مارس 1995 وإعتبرت هذه الزيارة كرد فعل على إجتماع الأمين العام لحلف الناتو ويل كلايس ،بخمس دول من جنوب المتوسط في 23 فيفري 1995 دون الجزائر .[2]

ومما لاشك فيه أن الأزمة الأمنية المتعددة الجوانب التي واجهتها الجزائر خلال العشرية السوداء ،قد أساءت كثيرا إلى سمعتها و كادت تقضي على مكانتها إقليميا و دوليا في فترة وشهد العالم تغيرات عميقة لم يكن للجزائر فيها دور يذكر ، منها قيام النظام الأحادي القطبية بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي ، و أزمة الخليج و تشرذم العالم العربي ونشطت فيه التجمعات التكتلات الإقتصادية الأوربية و الآسيوية الأمريكية ، ولم يبقى للجزائر تلك طيلة تلك السنوات ،كلمة تسمع و لا دور نافذ على مجرى الأحداث ، فلا مؤتمرات تعقد بالجزائر و لا وفود تتردد عليها ،وتقلصت مساهمة الجزائر في الملتقيات الدولية .[3]

لذلك فإن تراجع حركية السياسة الخارجية الجزائرية خلال أزمة التسعينيات كان نتيجة إنعدام الإستقرار الداخلي و الذي ساهم فيه أيضا تغير الأوضاع الدولية وتفكك التوازن العالمي الذي كان يوفر لدول الجنوب إستقرار نسبيا [4] وبذلك فان فصل العوامل الخارجية عن العوامل الداخلية في تفسير السياسة الخارجية الجزائرية خلال الأزمة الأمنية أمر صعب ،لأن العوامل الخارجية هي من الأسباب التي زادت من حدت الأزمة

---

1 عبد النور بن عنتر .**البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري** (الجزائر :المكتبة العصرية لطباعة و النشر)2005 . ص .81.82.

[2] محمد بوعشة ،**نفس المرجع** ،ص 181 .

[3] صالح بن قبي ،**نفس المرجع** ،ص28 .

4 زهرة بن عروس وآخرون.**الاسلاموية السياسة :المأساة الجزائرية** ،(بيروت:دار الفرابي ،2002)،ص5

الجزائرية ومن إنعدام الإستقرار الداخلي ،من ثمّ تراجع و ركود السياسة الخارجية التي أصبحت تقتصـر خلال فـــترة الأزمة على أهداف ظرفية مرتبطة إرتباطا وثيقا بالوضع الداخلي المتأزم و الذي أدى إلى تقلص نشاطاها [1]

[1] وهيبة دالع ،**مرجع سابق** ، ص58 .

خلاصة الفصل

إن السياسة الخارجية الجزائرية لها مجموعة من المحددات التي تساهم بشكل واسع في تحديد هامش حركة و النشاط على المستوى الخارجي و التفاعل الدولي مع مختلف الوحدات ، وتنطلق في تفاعلها مع المحيط الخارجي من مجموعة من المحددات أهمها العامل الاقتصادي و الذي يتمثل في النفط الذي ثبت أن تراجعه أو إرتفاعه يؤثر بشكل مباشر في حركية ونشاط السياسة الخارجية الجزائرية ،إضافة إلى هذا فإن المحدد الشخصي له الأثر البالغ في رسم السياسة الخارجية والمتمثلة أساسا في شخصية رئيس الجمهورية بإعتباره قانونا المسؤول الأول عن صنع السياسة الخارجية ، وهذا ما أكدته الدساتير الجزائرية وكذلك الخبرة التاريخية ، كما أن العوامل الإجتماعية و الثقافة السـائدة تساهم في تكوين رؤية معينة لمسار السياسية الخارجية ،كمـا أن للمحدد الجغرافي دور في عملية التفاعل الدولي بإعتبار أن الجزائر تتمتع بموقع جغرافي مهم إضافة إلى مساحة جغرافية تسمح لها بأن تكون لها دور في عملية التفاعل الدولي ، كما أن النشاط السياسي الخارجي الذي عرفت به الجزائر جعلها تتسم بمجموعة من السمات التي أصبحت تطبع سلوكها إتجاه الخارج منه الطابع الأزموي للسياسة الخارجية فمن خلال تتبع مسار السياسة الخارجية نجد أن الجزائر تنشط سلوكها الخارجي أثناء الأزمات الإقليمية أو الدولية ،إضافة إلى سمة الحياد إتجاه الشؤون الداخلية الدولية .كما أن تتبع مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية يدفعنا للقول أن السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة الممتدة مابين 1978/1962 إمتازت بفترة نشاط خارجي متميز من خلال دعم الحركات التحررية و الدفاع عن قضايا دول العالم الثالث و معاداة الإمبريالية ،أما الفترة الثانية و التي إمتدت من 1992/1978 فلقد شهدت تغيرا من خلال فتح مجال التعاون مع الدول الغربية ومع الحفاظ على نفس المبادئ التي عرفت بها الجزائر، أما فترة الأزمة الأمنية فلقد شهدت السياسة الخارجية تراجعا و تفككا ،واقتصرت على الدفاع النظام السياسي و سيادة الدولة .

الفصل الثالث :مسار السياسة الخارجية الجزائرية 2013/1999

لقد شهدت الجزائر ما بعد الأزمة الأمنية ، التي عصفت ببلاد نوعا من الاستقرار السياسي علي مستوى هرم السلطة بعد تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية رسميا في 27افريل 1999 و قد واكب هذا الاستقرار تراجع حدت أعمال العنف من قبل الجماعات المسلحة ،التي فقدت قدرتها على التهديد بشكل كبير ،وكذلك بداية استرجاع الاقتصادي الجزائري عافيته مع ارتفاع أسعارالنفط ،حيث وجدت الجزائر نفسها مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد والعشرين تعاني من مخلفات العشرية السوداء على المستوى الداخلي و الخارجي ، إذ إن السياسة الخارجية وجدت نفسها ملزمة بأن تتحرك وتخرج الجزائر من عزلتها التي طالتها لمدة 10 سنوات ،وكذلك السعي لاسترجاع مكانة الجزائر الإقليمية و الدولية و تحقيق الأهداف الجديدة التي رسمتها على المستوي الإقليمي و الدولي، ومن هنا سوف نتطرق إلى مسار السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي للجزائر المتمثل في : المحيط ألمغاربي ، المحيط الإفريقي ، و المحيط العربي ، أما بخصوص السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المحيط الدولي فقد تم التركيز على السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك فرنسا و الصين وروسيا ومدى التغير أو الاستمرارية الحاصلة لسياسة الخارجية الجزائرية تجاه هذه الدول .

المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي

إن الدستور الجزائري ينص على الانتماء إلي مجموعة من الدوائر الإقليمية هذا الانتماء جاء نظرا إلي العوامل الجغرافية و الهوياتية ،و أهم هذه المناطق الإقليمية هي :النطاق ألمغاربي و الإفريقي والعربي ، لذلك كانت هناك نشاط لسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه هذه المناطق في فترة بعد الأزمة الأمنية .

المطلب الأول : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها المغاربي

لقد وجدت الجزائر نفسها عشيت الاستقلال في مواجهة ظروف صعبة ،وخلافات حادة من قبل الدول المغاربة ، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الحدود لذلك كان الهدف الأساسي لسياسة الخارجية الجزائرية هو الدفاع عن السيادة الوطنية وحماية الحدود المورثة عن الاستعمار.[1]

وتجسدت أولي مظاهر هذا النزاع من خلال محاولة المغرب ضم مناطق من الجزائر باستعمال القوة العسكرية ،وهو ما ادخل البلدين في حالة حرب أطلق عليها حرب الرمال 1963 ، وفي هذا الصدد واصلت الجزائر الدفاع عن مبدأ احترام الحدود المورثة عن الاستعمار في أجواء سادتها النزاعات اذ بلغت النزاعات مع تونس 8 سنة 1963و 5 سنة 1966 ومع ليبيا نزاع واحد سنة 1966 [2] ، هذا الجو المتوتر جعل من أهداف السياسة الخارجية الجزائرية نجاه دول المغاربية ، هو إيجاد حلول لمشكلة الحدود حيث تمكنت الجزائر من إبرام مجموعة من الاتفاقيات من اجل إنهاء هذه الـــــنزاعات فتم الـــتـــوقيع مع المغرب اتفاقية افـــــــران 1969/16/15 و اتفاقية تلمسان في 1970/05/27، ثم معاهدة الرباط في 06/15/ 1972 ، وكان نفس الحال مع تونس حيث تم توقيع على اتفاقية يوم 1970/1/06 و اتفاقية أخرى1983/5/8 ، وأيضا مع موريتانا في 13 /1983/12، [3]ورغم هذه ألخلافات،سعت السياسة الخارجية الجزائرية إلي برام اتفاقيات التعاون و الشراكة مع دول المغاربية حيث شهدت سنة 1989 ميلاد اتحاد دول المغرب

1محمد رضوان .**منازعات في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية** ،(الجزائر :إفريقيا الشرق ، 1999)ص، 86 .

2إسماعيل قيرة **"العلاقات الجيو سياسية** إسماعيل قيره " ،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**(بيروت : 2 مركز الدارسات الوحدة العربية ،ط2 ،2009) ص294 .

[3] سليم العايب ، **مرجع سابق** ،ص29 .

العربي ألكبير ،إلا أن هذا التكتل بقي مجرد حبر علي ورق ، وبعدها جاءت فترة التسعينات التي شهدت توترا وجمودا لسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب حيث أعلنت الجزائر غلق الحدود البرية مع المغرب بعدما قرر المغرب فرض التأشيرة على الجزائريين و اتهام الجزائر بضلوع في عملية إرهابية ضربت المغرب .

وسعت الجزائر في تلك الفترة إلي حماية أمنها الداخلي لذلك سيطر الجانب الأمني في السلوك الخارجي لدولة الجزائرية،و بعد تراجع حدت الأزمة الأمنية و مجي عبد العزيز بوتفليقة وتوليه سدة الحكم في الجزائر حاول إرساء سياسة الخارجية اتجاه المحيط ألمغاربي تقوم علي التعاون في المجال الأمني و الاقتصادي و الثقافي و جاءت زيارة الرئيس الجزائري للمغرب في أوت 1999 لحضور مراسيم دفن الملك الراحل الحسن الثاني لتعطي دفعا للعلاقات بين الدولتين، لكن سرعان ما توترت العلاقات بعد حدوث مجزرة إرهابية أدت إلي مقتل 29 مواطنا جزائريا بمنطقة بني ونيف بقرب من الحدود المغربية على يد مجموعة إرهابية ، فرت إلى المغرب بعد هذه العملية ،إذ اعتبرت الجزائر ذلك تقصيرا من المغرب ، كما أن ملف الصحراء الغربية يعد أهم عامل في توتر العلاقات بين الدولتين واحد من المحددات التي توجه السلوك الخارجي الجزائر، حيث تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار وذلك منذ اعترافها رسميا بالجمهورية الصحراوية في 6 مارس 1976 [1] ، وفي هذا الشأن فـأنه ومن أهداف السياسة الخارجية هو تصفية الاستعمار وحرية الشعوب في تقرير مصيرها وهدا ما أكد عليه رئيس الجمهورية سنة 2004 (إن الجوار القريب ،تهدف الجزائر بناء مغرب عربي موحد ،مزدهر ، لكن تظل قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعار لم تستكمل الحل بعد)، هو ما يجعل السياسة الخارجية تطبع بطابع الاستمرارية في اتجاه المغرب و القضية الصحراوية ، حيث لم تتجاوز السياسة الخارجية بين البلدين الأعراف الدبلوماسية من خلال إرسال رسائل التهنئة في مناسبات الوطنية و الدينية ، إلا أنه مع حلول سنة 2005 و قيام الملك المغربي بزيارة إلي الجزائر لحضور القمة العربية بالجزائر، وإجراء محادثات ثنائية مع الرئيس الجمهورية بوتفليقة تم إضفاء شي من نشاط علي السياسة

1عمر صدوق،**قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي و العلاقات الدولية** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية) ص 201.202 .

الخارجية اتجاه المغرب من خلال إبرام بعض اتفاقيات التعاون الاقتصادي وبعدها زاد النشاط الاقتصادي بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة للوزراء الدولتين وفي ظل تزايد لزيارات بين مسؤولي البلدين ، كما فضل وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني بعد تعينه وزيرا للخارجية أن تكون أول زيارة خارجية له للجزائر في 23 و24 جانفي 2012 من اجل تنشيط العلاقات الدبلوماسية بيد الدولتين .

إلا إن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب تبقي مرهونة بمخرجات النظام المغربي الذي يحاول حصر العلاقات بين المغرب و الجزائر بملف الصحراء و الغربية و الحدود البرية و المغلقة بين البلدين و التي أشار إليها العاهل المغربي في جل خطاباته ،وهذا ما ترفضه الجزائر وتري أن المجال مفتوح لتعاون في باقي المجالات ، بغض النظر عن القضية الصحراوية التي هي على طاولة الأمم المتحدة ، حيث أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب لم تشهدا تغيرا وضلت تسير وفق المبادئ و القواعد التي تؤمن بها الجزائر ،بحيث بقيت العلاقات الجزائرية المغربية تسير علي نفس منوال منذ الاستقلال متوترة وغير مستقرة وتتأرجح بين التأزم و الانفراج .خاصة في أن المغرب يعتبر كل صفقة تسلح تقوم بها الجزائر علي أنها تهديد له ،حيث يلاحظ انه بعد كل صفقة شراء سلاح من طرف الجزائر يتبعها المغرب بصفقة أخرى .

ستظل العلاقات الجزائرية-المغربية تراوح مكانها "تطبعها أحيانًا مواسم سياسية دافئة"، وتعاون أمني تحتمه الضرورات الإستراتيجية المرتبطة بالجوار ألإقليمي وذلك في ظل غلق الحدود وعدم حَلحْلة قضية الصحراء الغربية، في أجواء تطبعها لغة المصالح ألدولية وخطاب تبادل المصالح ألمغاربي ألأوروبي والمحاولة البراغماتية الأوروبية المقيتة التي تعزِّز حالة السكون "الستاتيكو" في العلاقات المغاربية –المغاربية .[1]

أما بخصوص السلوك الخارجي لدولة الجزائرية اتجاه تونس فكان يهدف إلي علاقات حسن الجوار و رفع مستوي التعاون الاقتصادي و محاولة خلق شراكة اقتصادية وتجارية جادة و هذا نظرا للهدوء الذي يطبع العلاقات بين الدولتين ،وكانت لرئيس الجمهورية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة 5 زيارات

---

[1] قوي بوحنية ،**" الجزائر و الانتقال الي دور فاعل في إفريقيا"** . مركز الجزيرة للدارسات . 29 جانفي 2017 .ص 10

إلي الجمهورية التونسية سنوات (2000 ،2004،2008،2012، 2011)[1]، حيث واصلت السياسة الخارجية الجزائرية وفق مسار ثابت في علاقاتها مع تونس والذي هدفه علاقات حسن الجوار و التعاون الثنائي ، مع انطلاق الحـراك العربي ،و التي كانت تونس أولى الدول التي تشهد هذا الحراك الذي أدي إلي إسقاط نظام بن علي في جانفي 2011 ، تشبثت السياسة الخارجية الجزائرية بمبدئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأعلنت الجزائر احترامها لإرادة الشعب التونسي ، و أنها مستعدة لتقديم المساعدة ،وفي هذا الصدد قدمت الجزائر في شهر أفريل 2011 مساعدة مالية تقدر 100 مليون دولار منها 10 مليون في شكل هبة ،وهذا علي شرف استقبال رئيس الجمهورية للسيد الباجي قايد السبسي رئيس الحكومة الانتقالية ، لقد تم تفسير هذا السلوك علي رغبة الجزائر في دعم تونس في هذه المرحلة الحرجة[2] .

أذن فالسلوك الخارجي للجزائر تجاه تونس تجاوز المجال الاقتصادي ، و انتقل إلي الاهتمام بالجانب الأمني ومكافحة الإرهاب ،خاصة بعد انتشار الأسلحة بمنطقة و تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل بعد سقوط نظام ألقذافي في 2011 . أن أهمية الجانب الأمني هـو الذي جعل الجزائر تنظر بعين الاهتمام البالغ للأوضاع الداخلية في تونس بعد إسقاط نظام بن علي ،وخاصة بعد الأزمة السياسة بين الإطراف التونسية حيث أكد عبد القادر حجار، سفير الجزائر في تونس، أنه تم تكفله بإجراء لقاءات مع الفعاليات السياسية والمهنية والمدنية التونسية، للخروج من الأزمة السياسية بين المعارضة والحكومة التي تقودها حركة النهضة، ونبه الدبلوماسي الجزائري أن الأمر يتم بتوجيهات من رئيس الجزائري ، وأن هذا التحركات " لا ترقي إلي وساطة جزائرية ".[3]

ويمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية كانت دائما تسعي لبناء علاقات متينة مع تونس وبعد الحراك و نظرا لظروف الإقليمية أصبح السلوك

1موقع الرسمي للرئاسة الجمهورية الجزائرية.
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm يوم 13 مارس 2014

2**"الجزائر تقدم مساعدة بقيمة مئة مليون دولار لتونس"**جريدة الوسط التونسية(تونس) 16 مارس 2011.

3سكينة عبد السلام،**" مساعي الجزائر لخروج تونس من الأزمة "**،جريدة الشروق (الجزائر) ،17سبتمبر 2010 .

الخارجي الجزائري ينطلق من محدد أمني بدرجة كبيرة اتجاه تونس ، لان الجزائر تعتبر امن تونس من امن الجزائر، خاصة بعد سقوط نظام ألقذافي ما انجر عنه من انتشار الأسلحة لدى الجماعات الإرهابية .

هذا الوضع الغير المستقر بليبيا جعل الجزائر تتبني سلوك خارجي اتجاه ليبيا يختلف عما كانت تتعامل بيه مع ليبيا أيام نظام ألقذافي ، حيث اتسم السلوك الخارجي الجزائري أثناء الحراك الليبي بمبدأ الحياد و عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول ،وكذلك رفض التدخل العسكري الأجنبي هذا السلوك فسر علي انه دعم لنظام ألقذافي من قبل الجزائر هذه الاتهام الموجه من قبل المعارضة الليبية وبعض الإطراف الأجنبية ، هذا موقف جعل الجزائر لا تعترف بمجلس الانتقالي الوطني ليبي في بداية الأمر ووضع العلاقات الجزائرية في حكم العلاقات المقطوعة إلي غاية للقاء رئيس المجلس الانتقالي السيد مصطفي عبد الجليل مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الدوحة يوم 15 نوفمبر 2011 .و نظرا لأهمية الجانب الأمني في العلاقات الجزائرية الليبية فأن الجزائر انطلقت في رسم سلوكها الخارجي مع ليبيا من منطلق امني يهدف إلي حماية الحدود الجزائرية ومنع تهريب السلاح والاتجار به ،إذ أن التأخر في مل الفراغ السياسي ،والإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية و أمنية قوية ،في مقابل انتشار كثيف للسلاح ساهم في تأزم الوضع في ليبيا [1].

و في الصدد سعي الجزائر إلي إرساء علاقات تعاون مع ليبيا شهدت نهاية شهر ديسمبر 2013 زيارة السيد الوزير الاول عبد الملك سلال إلي ليبيا مصحوبا بوزير الداخلية و وزير الطاقة و وزير الخارجية وصرح وزير الخارجية (إن الهدف هو تنشيط العلاقات و الشراكة الاقتصادية بين البلدين ..وأيضا إعادة تكوين وتأهيل مصالح الأمن و الشرطة بليبيا) .

إن السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقرار الأمني بعد سنة 1999 تميزت تجاه محيطها الإقليمي ألمغاربي بسعي الى الترسيخ سياسة حسن الجوار والتعاون المشترك رغم الخلافات الموجودة بعض دول المغاربية وخاصة مع المملكة المغربية ، وغير إن تفاقم الوضع الأمني في المنطقة جعل السياسة الخارجية الجزائرية تأخذ مسارا جديدا يعتمدا أساسا علي البعد الأمني في رسم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الإقليم ألمغاربي خاصة بعدما

[1] **الامن في ليبيا .شرعية الدولة و سطوة السلاح** . مركز الجزيرة لدراسات ،29 جانفي 2012

أعلنت الجماعة السلفية لدعوة و القتال سنة 2006 دخولها تحت راية تنظيم القاعدة وإعلانها تأسيس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حيث سعت الجزائر إلي تنسيق مع هذه الدول لحماية امن المنطقة و امن الدولة الجزائرية .

وحول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه اتحاد المغرب العربي الكبير صرح وزير الخارجية رمطان لعمامرة لمجلة .افريك (أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي لها حدود مع جميع بلدن المغرب العربي الكبير .....وإنها البلد الوحيد الذي صادق علي اكبر عدد من اتفاقيات ..وأضاف أن العلاقات مع المغرب لست مسالة حدود فقط)[1].

وعليه فأن السياسة الخارجية الجزائرية مازلت تؤمن بناء صـــرح مغاربي متعاون و موحد برغم من صعوبة تحقيق هذا ، نظرا لعديد من العوائق التي أصبحت تتحكم في العلاقات بين الدول المغاربية .

المطلب الثاني :السياسة الخارجية اتجاه محيطها الإفريقي :

لقد كانت دائما لسياسة الخارجية الجزائرية صدى وسمعة طيبة على الصعيد الإفريقي خصوصا أنها تهدف إلي خدمة مصالح القارة الإفريقية، وفض النزاعات التي تقع بين الدول الإفريقية .

إلا أن فترة التسعينيات شهدت تراجع النشاط الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية الجزائرية، عن أداء هذا الدور المهم تاركا المجال لدول أخرى . وبعد سنة 1999 ركزت الجزائر مسعاها لاستعادة سمعتها الإفريقية من خلال عدم إبقاء الجزائر خارج التفاعلات الإقليمية ، وتجلي ذلك في عدد من المبادرات التي قامت بها الجزائر فيما يخص الشأن الإفريقي ،وأهمها إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا النيباد والتي تم اقتراحها من قبل ،على خمس رؤساء دول افريقية وهم:الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ، الرئيس النيجري اوليغسوون اوبا سانجو ،الرئيس السنغالي عبد الله واد ،رئيس جنوب افريقيا ثابومبكي والرئيس

1جريدة السلام اليوم ،" **علاقات الجزائر بالمغرب ليست حدود برية مُغلقة فقط"**
http://essalamonline.com/ara/permalink/31347.html#ixzz31aYYDOdp

المصري حسني مبارك ،وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر و التهميش .[1]

كما ظهر تأثير الانتماء الإفريقي على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الدور الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن القضايا الإفريقية في مختلف المحافل الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ،الاتحاد الأوربي ،ومجموعة الثمانية التي كانت الجزائر تشارك دوريا في القمم التي تعقدها ،لذلك فأن أهم المحددات التي تعتمدها الجزائر في توجيه سلوكها الخارجي اتجاه القارة الإفريقية الهدف منها هو بناء علاقات شراكة اقتصادية مع أقطاب القارة الإفريقية مثل جنوب إفريقيا و نيجيريا ،وكذلك العمل علي المشاركة في حل الخلاقات بين دول القارة وهذا ما استغلته الجزائر عند انعقاد القمة الإفريقية رقم 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر من 12 الي 14 جويلية 1999 بمشاركة 45 دولة افريقية حيث تحركت الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء النزاع المسلح بين اريتريا و إثيوبيا ، وهذا انطلاقا من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تؤمن بمبدأ التسوية السلمية لنزاعات الدولية .[2]

و تمكنت الجزائر من مشاركة في التوصل إلي إحلال السلام بين الدولتين وهو ما تجسد بتوقيع معاهدة يوم 12 /2000/06 بحضور الرئيس الجزائري بوتفليقة و ممثلي الأمم المتحدة ،وتـم اعتبار نجاح الجزائر في تسوية هذا النزاع بمثابة فاعلية الدبلوماسية الجزائرية علي الساحة الإفريقية ،والملاحظ أن الجزائر تولي عناية خاصة لترقية العلاقات الجزائرية الإفريقية ،من خلال الجهود المبذولة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ثم لاتحاد الإفريقي لان إفريقيا تعتبر امتداد لسياسة الخارجية الجزائرية ،والتي تسعي بدورها إلي إضافة محاور جديدة وتوجه سلوكها الخارجي اتجاه القارة الإفريقية والتي تصب في خانة اهتمام الجزائر في النهوض بالقارة ،و في هذا الصدد يصرح الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة (أن إفريقيا وجدت نفسها.....لم تجد في صفها من يدعم جهود محاربة الفقر والعنف المسلح لذلك بقيت دون بلوغ الهدف المنشود)[3] .

---

[1] وهيبة دالع . **مرجع سابق** .ص 63

[1] بلقاسم لحلوح . **"دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة"**، رسالة ماجستير لبليدة : كلية الحقوق، 2004،ص،78 .

[2] وهيبة دالع ،**نفس المرجع** ،ص 64.

لذلك تسعي السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا في شقها الاقتصادي إلي توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية مع بعض الدول الإفريقية مثل جنوب إفريقيا،و التي قام رئيس الجمهورية خلال الممتدة بين 1999 إلي 2013 بزيارتين عمل لها سنة 2001 و 2004 ،التي تعتبر أقوى دولة افريقية من حيث الاقتصاد و التقدم التكنولوجي و الأكثر استقرارا من حيث بنية النظام السياسي الداخلي ،و الجزائر تبني علاقات خارجية مع جنوب إفريقيا تصنف في خانة الجد ممتازة خاصة في الرؤى الموحدة اتجاه القضايا الإفريقية و العالمية ،بخصوص تطوير العلاقات بين البلدين و الاهتمام بالقضايا الإفريقية صرح الرئيس الجنوب إفريقي السيد جاكوب زوما أثناء زيارته للجزائر في 15 افريل 2010 بخصوص إنشاء اللجنة العليا للتعاون في تعزيز العلاقات بين جنوب إفريقيا وأكد (أن البلدين اتفقا علي ضرورة تدعيم هذه اللجنة بما يخدم البلدين والقارة الإفريقية) وأضاف (انه تطرق مع الرئيس الجمهورية إلي المسائل الإفريقية سيما ذات صلة بالنزاعات وكذلك سبل دفع التقدم و التنمية الاقتصادية في القارة).و في هذا الشأن أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية وفي نهاية شهر ماي 2013 على لسان الناطق الرسمي بسم الوزارة عمار بلاني أن قرارا صدر من الجزائر بمسح ديون 14 دولة افريقية بقيمة 902 مليون دولار و أن القرار يمس (البينين ،بوركينافاسو ،الكونغو ،اثيوبيا ،غينينا ،غينيا بيساو ،موريتانيا ،مالي ،موزنبيق ،النيجر ،ساوتومي برانسي ،السنغال ،السيشل ، تنزانيا)،وأضافت الخارجية الجزائرية ان قرار الجزائر يصب في سياق سياسات التضامن الإفريقي وتعزيز التنمية الاقتصادية لدول أعضاء الاتحاد الإفريقي ومساعدتها علي تحقيق أهداف التنمية[1] .

كما تم تفسير هذا السلوك على انه سعي من الجزائر لأجل تعزيز نفوذها الدبلوماسي في القارة الإفريقية ، واكتساب مكانة مرموقة بين دول القارة ، وحصولها على المزيد من الحلفاء ،هذا من جهة من جهة ثانية لم يبقي العامل الاقتصادي وحل النزاعات بين دول القارة ما يوجه السلوك الجزائر الخارجي اتجاه محيطها القاري حيث أصبح العامل الأمني من أهم المحددات التي ترسم السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية وخاصة في منطقة

[1]موقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية
http://www.mae.gov.dz/ يوم 2 مارس 2014

الساحل الإفريقي[1] ، فالجزائر قامت بجهود مكثفة تجاه منطقة الساحل و الصحراء الكبرى ، إذ إن الجزائر دعمت فكرة إنشاء منظمة الدرك الافريقي الذي تم المصادقة عليه و انشاء ه سنة 2003 ، ودخلت حيز النفاذ 2008 ، وتم تعين ثلاث مكاتب اقليمية ،بالنسبة الي اقليم المغرب العربي و ساحل الإفريقي سيكون الجزائر مقره ،اما على المستوى الافريقي فقد اقنعت الجزائر الدول الافريقية في قمة سرت بالضرورة منع و تجريم دفع الفدية للإرهابيين في كل المناطق و خاصة في منطقة الساحل بهدف منع حصول الإرهابيين علي الدعم المادي، كما اعتمدت الجزائر علي الاجتماعات التنسقية بين دول الساحل من اجل مكافحة الإرهاب في المنطقة مثل اجتماع سبع دول من دول ساحل بالعاصمة المالية باماكو في جويلية 2008 و الذي تطرق إلي الإرهاب والتهريب في المنطقة ،كما اجتمع ضباط و عسكريون من الجزائر ،موريطانيا ،النيجر ، ليبيا في جوان 2009 بالعاصمة ليبية طرابلس من اجل مناقشة التهديدات الامنية في المنطقة ،وقد تم الاتفاق علي مسودة من ستة بنود .

كما احتضنت الجزائرما بين 16 و 17 مارس 2010 "الندوة الوزارية التنسيقة لدول منطقة الساحل "[2]تم من خلالها التفاهم علي التعاون في المجال الأمني ، كما تم في 11/11/ 2011 بالعاصمة الأمريكية اجتماع وزراء من دول مورتانيا ومالي و النيجر و الجزائر من اجل التنسيق الأمني في منطقة الساحل الذي انتشرت فيه الجماعات المسلحة والتي زادت خطورتها بعد الأزمة الليبية ما أفرزته من انتشار للأسلحة و تمكن الجماعات الإرهابية من الحصول علي مزيدا من الأسلحة والتي تمكنت من شن هجمات و القيام بعلميات اختطاف الأجانب في دول الساحل الإفريقي ، ونظرا لخطوة الوضع الأمني في منطقة الساحل و الصحراء ألكبري قامت الجزائر بوضعه خارطة للتامين المنطقة وهذا ما طرحته الجزائر في مارس 2011 حين اجتمعت

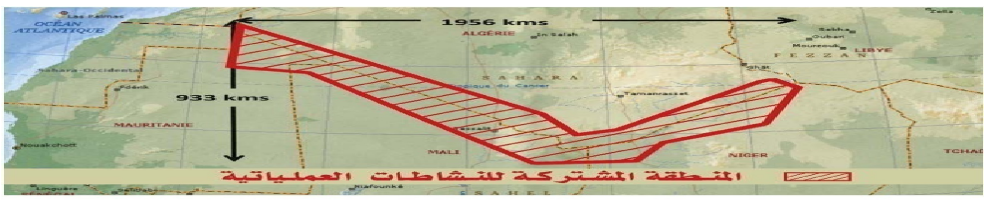

سبع دول من منطقة الساحل من اجل إيجاد آليات تنسيق امني و عسكري

[1] وهيبة دالع ،نفس المرجع ،ص 64

[1] حكيمة علالي ،**"البعد الأمني في السياسة الخارجية – الجزائر –"** رسالة ماجستير قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2011،ص 182

لمكافحة الإرهاب في المنطقة ، والذي أسفر عن قرارات تعاون عسكري وتامين الحدود بين بلدان منطقة الســاحل وإنشاء مناطق عمل عسكرية مشتركة كما هو موضح في الخريطة :

المصدر : مجلة الجيش ،أكتوبر 2011 ،العدد 579

وعليه فأن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية في الفترة التي امتدت من 1999 إلي 2013 سعت إلي النشاط عبر ثلاث محاور :

***أولا** :من خلال السعي إلي استعادة مكانة الجزائر الإفريقية وهذا ما نجحت فيه الجزائر عندما احتضنت القمة الإفريقية رقم 35 سنة 1999 واعتبرت أول قمة تعقد في الجزائر بعد الأزمة الأمنية الجزائرية و تمكنت الجزائر من خلالها في فتح باب المفاوضات بين اريتريا و إثيوبيا التي كانتا في حالة الحرب .

***ثانيا** :من خلال سعي سياسة الخارجية الجزائرية لتوطيد علاقات اقتصادية مع الدول الكبرى علي مستوي القارة مثل جنوب إفريقيا و نيجريا ، وأيضا تقديم المساعدات المالية لدول الأكثر فقرا علي مستوي القارة .

ثالثا :أهمية العامل الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية وخاصة اتجاه دول الساحل ، لان تدهور الأمني في دول الساحل وخاصة مالي والنيجر له انعكاسات مباشرة علي الأمن في الجنوب الجزائري.

إن هذه المحاور الثلاث تدل علي أهمية الدائرة الإفريقية في السياسة الخارجية الجزائرية وقد تجسدت هذه الأهمية التي أولتها الجزائر للقارة الإفريقية من خلال استحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصبا وزاريا للشؤون الإفريقية والذي يهدف إلي إرساء علاقات ألتعاون وكذلك تفعيل علاقات التشاور جنوب- جنوب ، وشمال - جنوب .

إن هذه الحركية يدل علي تغير في الأهداف السياسة الخارجية الجزائرية التي لم تعد تهتم فقط بدور الدبلوماسي لفض النزاعات والتوسط وحسب ،بل الانطلاق في مبادرات تنموية جادة و كذلك العمل علي إرساء الأمن في المنطقة خاصة في الساحل الإفريقي الذي يعتبر أمنه من امن الجزائر .

المطلب الثالث :السياسة الخارجية تجاه محيطها العربي :

إن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إقليمها العربي ، عرف نشاطا منذ الاستقلال وخاصة مع دول مثل مصر ، العراق ،سوريا ، وتفاعلت الجزائر مع القضايا العربية بشكل بارز خصوصا قضية الصراع العربي الاسرائيلى ، حيث شاركت الجزائر إلي جانب العرب في الحرب أكتوبر 1973، واعتبرت في المركز الثاني بين الدول العربية ليست من دول المواجهة من حيث الدعم العسكري الذي قدمته للمعركة بعد العراق [1] إضافة إلي مساندتها للقضية الفلسطينية وهي التي تم الإعلان من عاصمتها الجزائر عن قيام الدولة الفلسطينية نوفمبر 1988.

وبعد دخول الجزائر أزمتها الأمنية لم تلقي الجزائر الدعم ومن قبل الدولة العربية التي تجاهلت الأزمة الجزائرية هذا ما اثر على السلوك الخارجي للجزائر ما بعد 1999 ،حيث رسمت الجزائر مسارا جديدا مع الدول العربية يعتمد على البراغماتية في التعامل ويبتعد عن العاطفة التي كنت تطبع السياسة الخارجية الجزائرية أثناء فترة السبعينات و الثمانينيات ، هذا التوجه العقلاني و البراغماتي لسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية أفصح عنه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في نوفمبر 1999 حين قال(أنا أدافع عن المصالح القومية على أن لا تتعارض مع المصالح الوطنية ،فأنا أولا منتخب من طرف الشعب الجزائري وليس من طرف الشعوب العربية ،وبالتالي أنا أمين على الشعب الجزائري ومصالحه العليا)[2]

ولذا فان احد الجوانب الأساسية في سياسة الرئيس بوتفليقة تجاه العام العربي هي التركيز على الاستثمارات العربية في علاقات الدول العربية يبعضها البعض ،وقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة جلب العديد من الاستثمارات العربية كما كان لها أيضا جهود استثمارية في بعض الدول العربية وقد قدر لهذه الاستثمارات أن تكون نموذجا لعمل عربي مشترك يتسم بطابع براغماتي يشكل أساسا قويا للعمل العربي المشترك، كما يشكل بديلا على ذلك الخطاب التضامني الوحدوي العربي الذي لم تعد له أي أهمية في أي جهود وحدوية عربية نتيجة التحولات الإستراتجية الكبير الحاصلة عربيا وعالميا وتماشيا مع ذلك فقد ارتأت سياسة الرئيس بوتفليقة اتجاه العالم العربي أن تكون قائمة على

[1] سعد الدين الشاذلي ،**مذكرات حرب أكتوبر 1973** .ص 244
[2] قناة التلفزيون اللبنانبي المستقبل،لبنان ، 9 نوفمبر 1999

هذا الأساس باعتباره المدخل المناسب للمصلحة العربية المشتركة ، [1]في هذا الصدد أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات في المجال الاقتصادي و التجاري مع عدد من الدول العربية منها مصر و السعودية والإمارات والأردن .

كما أن الظروف الداخلية التي عاشتها الجزائر إثناء الأزمة الأمنية جلعتها تضع مجموعة من المبادئ في رسم سياستها الخارجية اتجاه الدول العربية من بين هذه المبادئ مبدأ عدم المخاطرة وهذا المبدأ يفهم من حيث أن المواقف السياسية الصريحة والتضامنية فعليا والتي أبدتها الجزائر اتجاه غياب العدالة الدولية في التعامل الدولي مع بعض الدول العربية قد وضعها في موقف الاستهداف من القوى الكبرى المسئولة عن هذا ألوضع وتظهر في هذا السياق تلك المقارنة الصريحة بين موقفي الجزائر من التعامل الدولي مع العراق بين سنة 1991-2003 والتي عرفت في الحالتين حرب خارجية على العراق ،فالموقف الجزائري من الحرب الثانية كان اقل حدت من الموقف في الحرب الأولى ، وإذا كانت الجزائر كانت من الدول العربية القليلة التي عزفت عن مجاراة الحملة العسكرية الدولية لإخراج القوات العراقية من الكويت فان ذلك قد وضعها في موضع الاستهداف تحملت جزئا من تبعاته في الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر فيما بعد ومع تطور الأحداث فهم أن الموقف الجزائر لم يكن معترفا به عربيا رغم انه كان تطبيقا فعليا لمبدأ التضامن العربي . فان الموقف الجزائري التزم بصورة مطلقة بمبدأ تجنب المخاطرة تجنبا لأي تداعيات مكررة تظهر في الفترة غير المناسبة أي تلك التي بدأت الجزائر فيها تكسر عزلتها الدولية ،واندمجت في مسار الانفتاح على العالم الخارجي حيث كان مطلوبا في الجزائر إطلاق العنان لهذا المسار تداركا للتأخر الذي عرفته الجزائر عن الوضع العالمي والذي يجد سمته الأساسية في ظاهرة العولمة ومضامينها المتعددة .

وأيضا هناك مبدأ المعاملة بالمثل بمعنى أن هذه السياسة بدت متأثرة إلى حد كبير بمواقف الدول العربية تجاه الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر والتي اتسمت بالتجاهل غير المبرر لها رغم أن خطورة الأزمة الأمنية الجزائرية لا تضاهيها إلا مآسي الحرب الأهلية اللبنانية والتي انتهت تقريبا في نفس الوقت الذي بدأت فيه الأزمة الأمنية الجزائرية ، وإذا كانت الحرب الأهلية اللبنانية قد عرفت جهودا عربية حثيثة لحلها توجت بأتفاق الطائف برعاية

1بلخيرات حوسين . **"السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم العربي المحددات و الرهانات**
http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com/137

سعودية والذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية تماما ، فان ذات الجهود لم تكن موجودة بالمطلق في التعامل مع الأزمة الأمنية في الجزائر رغم الخطابات التضامنية التي كانت تقرأ هنا وهناك ، ولذا فان مبدأ المعاملة بالمثل كان من المبادئ الأساسية الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات العربية فقد عرفت بعض الدول العربية أزمات داخلية حادة خلال فترة حكم الرئيس بوتفلبقة ومع ذلك فقد تم التعامل معها بذات منطق التجاهل الذي عوملت به الأزمة الأمنية الجزائرية في فترة سابقة .

وان كان هذا المبدأ في حد ذاته محل جدال عميق إذ هناك وجهة نظر أخرى ترى بان التاريخ العريق للدبلوماسية الجزائرية ي تسوية النزاعات قد صنفت موقف الجزائر اتجاه الأزمات العربية الأخيرة باعتباره نوعا من الحياد السلبي مقارنة مع دولة صغيرة مثل قطر والتي لا تمتلك بالمطلق هذه العراقة ومع ذلك فقد كانت توجهاتها فعالة إلى حد كبير في الكثير من الأزمات العربية البينية ، وبالتالي فان الخيار عند صانع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات الداخلية العربية كان بين التعامل بمنطق التجاهل الذي عوملت به الأزمة الداخلية الجزائرية عربيا وبين استخدام التاريخ الدبلوماسي العريق في تسوية النزاعات لإعطاء التوجهات الإستراتجية الجزائرية بعدا أعمق في العالم العربي وقد ترجمت توجهات السياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة اتجاه العالم العربي الخيار الأول باعتباره تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل ، ولم يكن هذا في الواقع توجها خفيا ولكن كان محل مصارحة في الكثير من الخطابات السياسية للرئيس بوتفليقة ،[1] وهذا ما يفسر الموقف الجزائري اتجاه دول الحراك العربي .

وكانت روية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبخصوص الجامعة العربية أن لامناص من جعلها تستجيب أكثر لما تصبو إليه الدول العربية من انسجام سياسي و تعاون مثمر ،بصفتها المحرك الأساسي للعمل العربي المشترك ،وإطاره الأوسع ،و لا يتأني هذا إلا عن طريق إصلاحها و تحديثها و دمقرطتها ،وامددها بالوسائل الكفيلة بذلك ،وتهيئة الظروف المثلي [2] .

حيث واصلت الجزائر محاولتها لبناء علاقات قوية مع الدول العربية من خلال إعطاء المنظومة العربية نفسا جديدا في زمن تلاشت فيه أوصر التلاحم ،

1بلخيرات حوسين،**نفس المرجع.**

[2]وهبية دالع ،**مرجع سابق** ص 64

خاصة بعد فشل القمة العربية في تونس سنة 2004 ،و التي تغيب عنها الكثير من القادة ،حيث بادرت الجزائر وبكل جرأة إلي فتح ورشة لإصلاح الجامعة العربية وطرح فكرة تدوير الأمانة العامة المنظمة ونشاء برلمان عربي ،وإعادة النظر في نظام التصويت من الإجماع إلي الغالبية[1] ومن خلال المبادرة التي قدمتها الجزائر أن المبادئ التي اعتمدت عليها الجزائر في تقديم الاقتراحات لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية هو عبارة عن محاولة جادة لتطوير العمل العربي المشترك ومنظمته ،وتحسين حال الأمة العربية وتقديم كل ما يفيد المصلحة القومية [2] .

إلا أن الرغبة الجزائرية في إصلاح جامعة العربية، أصدمت بالموقف المصري الذي رفض فكرة تداول علي الأمانة العامة مما ادى إلي توتر في العلاقات بين مصر و الجزائر .

أما بخصوص السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضايا العربية وخصوصا القضية الفلسطينية فأن الجزائر أكدت علي موقفها الثابت اتجاه القضية الفلسطينية حيث أكد وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة ' إلي إنصاف الشعب الفلسطيني والتمكين من تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط،واعتبر أن مواصلة إسرائيل لمشاريع الاستيطان وعملية التهويد والحصار المطبق على أهالي غزة دليل ساطع على عزم دولة الاحتلال على الاستمرار في إجراءات التصعيد التي تلجأ لها كلما لاح بصيص أمل بالنسبة للقضية الفلسطينية ،ودعا المجتمع الدولي للوقوف بحزم في وجه السياسة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني القائمة على 'الاستيطان والقمع والتمييز العنصري و قال: (أوجه من خلالكم نداء للمجتمع الدولي من أجل الوقوف بحزم أمام السياسة الإسرائيلية القائمة على الاستيطان والقمع والتمييز العنصري) .[3]

و ما يمكن ان نلاحظه في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية هو تغير من خلال الاعتماد علي أسس جديدة في توجيه السلوك الخارجي والذي يعتمد على أن هذه العلاقات يجب أن تتحول إلي عـــلاقات

---

[1] نذير بولقرون ، **الجزائر في ظل حكم بوتفليقة عهد المكاسب و الانجازات** . مجلة الحدث العربي و الدولي ، العدد 51 .(افريل 2006) ص، 38

[2] محمد مسعود بونقطة ،**مرجع سابق** ، ص 106

[3] **الجزائر تدعو المجتمع الدولي" للاضطلاع بمسؤلته "**
http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=164262 يوم 23فيفري 2014

ذات جدوى تتجاوز المستوي العاطفي ،ليصبح لها منافع اقتصادية ،ومصالح متبادلة بين أطرافها بما يضمن استقرارها .أن احتفاظ الجزائر بمواقفها من بعض القضايا الإقليمية لا يجب أن يتعارض مع مصالحها الاقتصادية .

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المحيط الدولي:

إن دراسة السياسة الخارجية الجزائرية في فترة بعد الأزمة الأمنية اتجاه المحيط الدولي يجلعنا نقسم الدراسة إلي قسمين : أولا السياسة الخارجية اتجاه القوي العظمي و قد اختارنا أربع نماذج ، ثانيا : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول العالم الثالث حيث سيتم التركز علي نماذج من دول أسيوية و للاتينية أما إفريقيا فلقد سبق التطرق إليها في دراسة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها الإقليمي .

المطلب الأول : السياسة الخارجية تجاه القوى ألكبري

إن التطرق إلى السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القوي ألكبري يقودنا إلي تناول أربع مستويات الأول يتعلق بالسياسة الجزائر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها اقوي دولة في عالم أحادي القطبية ونظرا لتطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في بداية القرن والواحد العشرين ،إما المستوي الثاني ويتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا نظرا لاتسام العلاقات الجزائرية الفرنسية بطبيعة خاصة ،فهي فريدة من نوعها بحكم التواجد الاستعماري الفرنسي الذي دام 132 سنة وما انجر عنه من اثأر ثقافية و اجتماعية و ارتباطات ومصالح اقتصادية ، أما المستوي الثالث فهي السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الصين هذا نظرا لتطور المتسارع في العلاقات الاقتصادية مع الصين و حجم الشركات الصينية الناشطة داخل الجزائر ، أما المستوي الرابع فهو العلاقات الجزائرية الروسية لأنها تعتبر علاقات قوية و روسيا الممون الأول للجزائر بسلاح ، كمل تعتبر الجزائر ثاني مشتري لسلاح الروسي بعد الهند .وقد تم الاهتمام في دراستا بهذه النماذج الأربعة نظرا لصعوبة الإحاطة بجميع الدول وكذلك نظرا للعلاقات المهمة التي تربط الجزائر بهذه الدول الأربعة .

الفرع الأول : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

قد يتوقع المرء أن يكون تاريخ العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية مجرد صراع خالص نظرا للتعارض الذي يطبع وجهتي نظر الدولتين بخصوص قضايا النظام الدولي ،غير انه إذا كان هناك صراع فأنه هناك في ذات الوقت تعاونا في مجال الغاز والنفط وبعثات الطلبة .

المجال الأمني الذي أصبح له أهمية بالغة .

ومن الناحية التاريخية أتسمت العلاقات الجزائرية الأمريكية العديد من حالات التوتر و اختلاف الروئ نظرا للبنية الأيدلوجية لنظام السياسي في البلدين و كذلك دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمستعمر الفرنسي أثناء الثورة التحريرية ،و أيضا الانحياز لإسرائيل أدى هذا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين و غياب أي سلوك خارجي نشط وايجابي بين دولتين إلي غاية 1973 حين زار وزير الخارجية هنري كنسجر الجزائر ما تألها من إعادة السفير الجزائري إلى واشنطن و وهذا ما أضفي علي السياسة الخارجية الجزائرية طابعا براغماتيا حسب المحليين إلى غاية نهاية السبعينات .[1]

وشهدت الفترة الموالية 1979 تحسنا ملحوظا في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الولايات المتحد ة الأمريكية سواء تعلق الأمر بالممارسة أو الخطاب و ظهرت جملة من المؤشرات أبرزت بوضوح التقارب في المجال السياسي و استمرارية في المجال الاقتصادي ،هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بالوساطة الجزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران و انتهت الوساطة بالنجاح[2] .

إما السياسة الخارجية الجزائرية في فترة التسعينات اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية فكانت جهودها منصبة علي الحفاظ علي العلاقات الاقتصادية خاصة أن الجزائر كانت تعاني من أزمة مالية خانقة هذا من جهة ،من جهة ثانية سعت السياسة الخارجية الجزائرية في تلك الفترة إلي إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بحل الأمني الذي تبناه النظام الجزائري لحل الأزمة وكذلك اقنعها بخطورة النشاط الإرهابي .

ومع تراجع حدة الأزمة الأمنية و الاستقرار ، و تولي السيد عيد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم انتهجت الجزائر مسارا جديدا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا انطلاقا من أول خطاب ألقاه بوتفليقة بعد إعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية في افريل 1999، حيث أكد أن الجزائر سوف تسعى إلى تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ،و أن من أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة هو تحسين العلاقات الثنائية بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية .

---

[1] بهجت قروني ،على الدين هلال **مرجع سابق** ،ص،205

[2] امينة مزيان ايجر . **مرجع سابق** ،ص126

و لم تعد السياسة الخارجية الجزائرية تهتم فقط بالجانب الاقتصادي فحسب بل أصبحت تهدف إلي تحقيق أهداف لها جوانب أمنية وإستراتجية وعسكرية ،وهو ما يمكن اعتباره تغيرا في أهداف السياسية الخارجية الجزائرية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما بدأ يتجسد علي ارض الواقع من خلال مجموعة من الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين ،ففي 24 افريل 2000 زار الجزائر القائد الأعلى للقوات الأمريكية بأوربا السيد "سيفون " وذلك بدعوة من قائد أركان الجيش الجزائري محمد ألعماري واجري الأميرال "سفون " محادثات مع الرئيس عيد العزيز بوتفليقة وتمحورت المحادثات حول ضرورة وضع برنامج عسكري مشترك و دائم بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئية الدولية. كما شهدت نفس الفترة الممتدة من 6 إلي 9 ماي 2000 إجراء مناورات مشتركة .

وخلال سنة 2001 التقي الرئيس بوتفليقة مع الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" مرتين وهو ما يعبر عن رغبة حقيقة في التعاون والتنسيق الأمني بين البلدين ،و بين هذا للقاءين وقعت إحداث 11 سبتمبر 2001 التي قلبت الموازين علي المستوي النظام الدولي وجعل الجمهوريين يعيدون ترتيب أولوياتهم من خلال عودة الهاجس الأمني بقوة ،لدي صناع القرار الأمريكيين ، وباعتبار الجزائر من جهتها عانت من الإرهاب طيلة عشرية كاملة و طالما دعت الجزائر إلي ضرورة تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب ،إن هذا شكل نقطة التقاء بين السياسة الخارجية الجزائرية و السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية حول مكافحة الإرهاب بكافة الطرق و الوسائل ،فالولايات المتحدة الأمريكية لها الإمكانيات الضخمة و التي تمكنها من محاربة الإرهاب علي اعلي مستوي و الجزائر تملك خبـرة طويلة في ذلك ، وهنا أصبح التنسيق والتعاون الأمني بين البلدين ضرورة أكثر منه خيار .

وتجسد من خلال مجموعة من الزيارات التي تهدف إلي التنسيق الأمني حيث انه حل بالجزائر العقيد "راندل هادي" رئيس العلاقات الدولية بالقوات الجوية الأمريكية في الفترة الممتدة من 4 و8 نوفمبر 2001 اذ قاموا بزيارات مداينة الي المدرسة العليا للطيران ،وتعتبر هذه الزيارة كتدعيم لمسار التعاون العسكري بين الطرفين [1]

[1] مجلة الجيش ،العدد461،ديسمبر2001 ،ص13

وفي هذا الصدد قال " ويليام بيرير " مساعد الدولة المكلف بالشرق الأوسط حين حل بالجزائر يوم 9 ديسمبر 2002 أن الجزائر عقدت صفقة شراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وان الإدارة الأمريكية تقدمت بطلب للكونغرس يتعلق برفع ميزانية التعاون العسكري ،ويعتبر هذا نجاحا لسياسة الخارجية الجزائرية قي تحقيق هدفها المتعلق بتحسين ورفع مستوي التعاون الأمني والعسكري ، وهذا ما أشاد به الجنرال شارل نائب قائد القوات الأمريكية في أوربا ، من خلال تصريحه من الجزائر في سبتمبر 2003 أن التعاون العسكري بين الجيش الأمريكي و الجيش الجزائري دخل مرحلة جديدة ،كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية نيتها تمويل المركز الإفريقي لمكافحة الإرهاب الذي أنشي بالجزائر سنة 2004 . وتواصلت وتيرة التعاون العسكري يبن البلدين بعدما تعهد المنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب السيد موفر بقبول طلب الجزائر بخصوص بعض المعدات التقنية و العسكرية ،هذا التعاون و التنسيق الأمني العسكري يعود إلي المحدد الأمني الذي أصبح المحدد الأهم في توجيه السلوك الخارجي اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية و التي بدورها تري في الجزائر شريكا مهما في مكافحة الإرهاب خاصة في منطقة شمال إفريقيا و الساحل الإفريقي وهذا وعبرت عنه به "" هودليس فيكي "" نائب كاتب الدولة لشؤون الدفاع الأمريكية في اجتماع رؤساء دول الساحل الإفريقي الذي عقد بتمنراست 19 /10 /2009 حين قالت(إن المشاركة في مكافحة الإرهاب سيكون عن طريق تنسيق مع دول الساحل ومن بينها الجزائر) وهو اعتراف بضرورة ان تلعب الجزائر دورا محوريا في منطقة شمال إفريقيا و الساحل .[1]

حيث يلاحظ زيادة عدد الزيارات لمسئولين رفعي المستوي بين البلدين فخلال سنة 2009 و 2010 تم تسجيل العديد من لقاءات ذات الطابع امني علي غرار زيارة قائد القوات البرية لافريكوم الجنرال هوغ إلي الجزائر في ديسمبر 2010 ،و أيضا زيارة نائب الوزير المكلف بالشؤون الإفريقية فيكي هادلسون في اكتوبر 2009، و نوفمبر 2010 و جون بيرنيان كبير مستشاري أوربا للأمن القومي و مكافحة الارهاب في 16 جانفي 2011 و قائد

2نور الدين حشود ،**"العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004"**. رسالة ماجستير ،قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2005، ص 44

القوات بأفريقيا "كارتراف" في 4 افريل 2012 و 9سبتمر2012 [1] كما كانت زيارة لوزير الخارجية الجزائري للولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009 و اجري للقاءات مع مسئولين الأمنيين الأمريكيين منهم نائب مستشار الرئيس للأمن القومي الأمريكي .

هذا الطابع الأمني الذي أصبح يحكم العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر سمح بتكثيف النشاط الدبلوماسي من خلال الزيارات المتبادلة حيث حلت وزيرة الخارجية هيلارلي كلنتون بالجزائر مرتين و أكدت علي تعجيل دينامكية التقارب بين البلدين كما صرحت عن تثمين الولايات المتحدة الأمريكية لوجهات النظر الجزائرية حول مختلف الإحداث في المنطقة .

كما أضافت عن ارتياحها بخصوص الانتخابات التشريعية في الجزائر 2012، ما هو تم اعتباره نجاح الجزائر في كسب ثقة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يعطي للجزائر مكانة في محيطها الإقليمي ومن الضروري ان تستغل هذه المكانة في خدمة مصالح وأهداف الدولة . واعتبار الجزائر أهم شريك في مكافحة الإرهاب في المنطقة ولقد جاءت حادثة تقتنورين يوم 16 جانفي 2013 لتبرز مدي نجاح السياسة الخارجية الجزائرية في كسب الموقف الأمريكي فرغم الانتقادات الحادة التي تلقها الجزائر من بريطانيا و اليابان و الدنمارك وبخصوص الخيار العسكري الذي تم للجوء إليه من قبل السلطات الجزائرية في حل أزمة الرهائن بتقنورين ضل الموقف الأمريكي مدعما للجزائر وخيارها العسكري لحل الأزمة وجاء تصريح الرئيس بارك أوباما في 20 جانفي 2013 ليدعم الموقف الجزائري وأكد أوباما في خطابه علي ثلاث محاور بخصوص الأزمة :

*حمل مسؤولية وقوع الضحايا علي الإرهابيين

*أكد علي أن هناك اتصالات مباشرة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية طلية فترة الأزمة

---

[1] موقع رئاسة الجمهورية:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm
2014/3/13

*أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة علي العمل من شركائها لمحاربة الإرهاب و خاصة العمل مع الجزائر [1]

واعتبر هذا الدعم الأمريكي للموقف الجزائري علي انه من جهة قدرة الجزائر على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بخطورة الوضع في المنطقة من جهة ثانية حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلي حليف في منطقة شمال إفريقيا و الساحل الإفريقي .

كما ان هذا المحدد الأمني لم يغطي تماما علي المحدد الاقتصادي في رسم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بحيث لا يزال يلعب دورا مهما في العلاقات بين الدولتين ففي شهر ماي من سنة 2007 صرح المدير العام شركة سون طراك الجزائرية السيد محمد مزيان ان الجزائر تسعي الي مضاعفة صادرتها من الغاز الجزائري للولايات المتحدة الأمريكية من 4 مليار الي 12 مليار مكعب ، كما تسعي الجزائر ألي إبرام مساعدة تقنية مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل تطوير الإمكانيات النووية المدنية ،كما كانت لوزير الطاقة الجزائري سنة 2007 زيارة الي الولايات المتحدة الأمريكية والتقي نظيره مانويل بودسان، حيث تشير الأرقام ألي الارتفاع المستمر لحجم المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة التي وصلت إلى 19.46 مليار دولار في 2007 بزيادة نسبتها 23% عن العام 2006 بعدما كانت سنة 2004 تبلغ 8.46 مليار دولار ،كما أظهرت التقارير أن99.1% من صادرات الجزائر إلى الولايات المتحدة كان من المحروقات، وعلي وجه الخصوص الغاز ،ومن الجانب الأميركي تمثلت الصادرات إلى الجزائر بالحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى وقطع الآلات الصناعية والزيوت الصناعية والمنتجات المعدنية المصنعة والتجهيزات الكهربائية[2].

ما يمكن أن نذهب إليه أن السياسة الخارجية الجزائرية كانت تنطلق من منطلقات اقتصادية وتجارية في بناء علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] نشرة الإخبار الثامنة،**التلفزيون الجزائري** (الجزائر) ، 20 جانفي 2013

[2] **التبادل التجاري بين الجزائر و الولايات المتحدة** : نشر يوم 27 /2008/02
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/a97aa63e-219c-4c70-8ce8-1b2390ee1ed5

ولكن بعد الأزمة الأمنية في الجزائر ، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2011 شهدت السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية تغيرا من خلال الاهتمام بالعامل الأمني ، هذا العامل الأمني الذي يصب في خانة محاربة الإرهاب في المنطقة وفي هذا الصدد صرحت السيدة " مارتينا اوناي " مديرة برنامج الشرق الأوسط بمؤسسة كالرنيغي (أن الجزائر شريـك فعال في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل و الصحراء وهذا الجزء الأهم في العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية) ...حيث أصبح الشأن الأمني أهم عامل يحكم العلاقات بين الدولتين[1]

الفرع الثاني :السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا

إن تحليل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فرنسا يتسم بطبيعة خاصة نظرا للعلاقة الفريدة من نوعها التي تربط البلديـن ، وهذا بحكـــم التواجد الاستعماري الفرنسي في الجزائر و الذي دام 132 سنة ومـا نحك عنه مـن اثأر مست مختلـف ألمجالات وكذلك الارتباطات الاقتصادية و القرب الجغرافي و أهمية الجالية الجزائرية المقيمة علي التراب الفرنسي ،كما ان اهم النقاط التي نصت عليها اتفاقية ايفان هي مسألة التعاون المتميز في المجال الاقتصادي و الثقافي ، هذه العوامل جعلت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا تعرف مـدا وزجرا تـارة نشاطا ايجابيا وتارة أخرى توتر وجمود ، وهذا راجع بطبيعة الحال الي الطابع المعقد الذي يطغي علي العلاقة بين الجـزائر وفرنسا .

حيث شهدت فترة السبعينات جمودا وركودا نظرا إلى الاختلاف في توجهات السياسة الخارجية لدولتين فالجزائر كانت لها توجهات اشتراكية ،وأيضا انتماء لحركة عدم الانحياز ، جعلها تتبني توجهات ضد الدول الغربية التي تري فيها دولا استعمارية ،كما كانت السياسات الاقتصادية العامة لدولة الجزائرية لا تصب في صالح فرنسا خاصة مع سياسة التأميم التي أضرت كثيرا بشركات الفرنسية التي كانت تنشط في الجزائر،[2]هذا من جهة من جهة ثانية أدى وقف فرنسا إلى جانب المغرب سنة 1975 في قضية الصحراء الغربية إلي خلق جو جد متوتر بين فرنسا والجزائر ، لكن مع بداية الثمانينيات ومجي الرئيس الشاذلي بن الجديد سنة 1979 انتهجت

[1] ماوراء الخبر ،**العلاقات الجزائرية الأمريكية** ،قناة الجزيرة ،قطر 21 جانفي 2012
[2] امينة مزيان ايجر ،**مرجع سابق** ،ص134

السياسة الخارجية الجزائرية منحي جديدا اتجاه فرنسا و لقد ظهر هذا من خلال تصريح الذي أطلقه الرئيس الشاذلي بن جديد بعد تولية السلطة سنة 1979 حيث قال :نؤمن بالتعاون مع فرنسا ولسنا نقول هذا للمرة الأولي ميدان التعاون واسع جدا .[1]

أما خلال فترة الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر عرفت السياسة الخارجية الجزائرية تراجعا علي كافة المستويات ككل واتجاه فرنسا أيضا و كانت وظيفة السياسة الخارجية في تلك الفترة هو الحفاظ علي كيان الدولة الجزائرية و الدفاع عن النظام السياسي و اختياراته في حل الأزمة الداخلية و خاصة أن فرنسا حاولت التدخل في الشأن الداخلي ،كما وصلتها بعض الإعمال الإرهابية مثل حادثة اختطاف الطائرة و حادث انفجار قنبلة في ميترو الإنفاق بباريس سنة 1995 حيث توترت العلاقات نظرا للانتقادات التي كانت تطلقها فرنسا اتجاه الجزائر ،لذلك كانت العلاقات متوترة في تلك الفترة بين فرنسا والجزائر .

ومع تراجع حدة الأزمة و الأمنية سنة 1999، و وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم الذي صاحبه ارتفاع في أسعار النفط و حيث مكن الجزائر من التسديد إقساط من ديونها اتجاه الدول الغربية و من بينهم فرنسا سمح هذا بالهامش من الحركية لسياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا ، كما ان الرئيس بوتفليقة كان يريد بناء علاقات جيدة مع فرنسا نظرا لطبيعة العلاقات الفرنسية الجزائرية التي تمس مختلف الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية حيث قام الرئيس بوتفليقة بزيارة إلي فرنسا سنة 2000 من اجل كسر الجمود الذي عرف العلاقات بن الدولتين خلال فترة الأزمة الأمنية الجزائرية ، وتحسين العلاقات بين فرنسا و الجزائر، وهذا ما اتسمت به أثناء فترة حكم جاك شيراك الذي كانت له زيارة للجزائر في1 ديسمبر 2001 و في 4فيفري2003 وفي 15 افريل 2004 و الذي وتم من خلال هذه الزيارات وضع العلاقات بين البلدين علي مسار التعاون و التنسيق وتبادل المنافع إذ وصلت عدد زيارات الرئيس الجزائري إلي فرنسا سنة 2003 إلي 4 زيارات رسمية [2] ،لكن مع وصول

---

[1] نفس المرجع، ص 135

[2] موقع رئاسة الجمهورية 13 مارس 2014
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

نيكولا ساركوزي إلى سدة الحكم في فرنسا شهدت السياسة الخارجية الجزائرية تراجعا في التعامل مع فرنسا نظرا لتصريحات التي كان يطلقها ساركوزي ضد الجاليات الأجنبية و من بينها الجالية الجزائرية ،و كذلك السياسة الفرنسية المنحازة اتجاه بعض القضايا الإقليمية التي تؤمن بها الجزائر مثل القضية الفلسطينية و القضية الصحراوية ، مما زاد من التوتر هذه العلاقات هي منح الجزائر انجاز بعض المشاريع الكبرى في الجزائر إلي شركات غير فرنسية ،هذا السلوك فسرته فرنسا علي انه سلوك من الجزائر اتجاه فرنسا غير ودي* ، حيث تعتبر فرنسا الجزائر منطقة نفوذ اقتصادي لها وفي هذا الصدد قامت الجزائر بإلغاء صفة لثلاث فرقاطات مع فرنسا ومنحتها إلى ايطاليا [1]

كما أن فرنسا لم تستفد من إي جزء في انجاز مشروع الطريق السيار- شرق غرب ، لكن رغم هذا عادت السياسة الخارجية الجزائرية لتسلك سلوك براغماتي عقلاني اتجاه فرنسا بحيث قام الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي للجزائر في 10 /2007/7 أثمرت هذه الزيارة إلى توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية فاقت 7 مليار دولار في مجال النفط و الغاز كما تم الاتفاق علي إنشاء مفاعل نووي سلمي هو الأول بين دولة الفرنسية ودولة إسلامية وفي هذا الصدد صرح الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي (..تقاسم الطاقة النووية السلمية سيكون أحد أسس عقد الثقة ..علي الغرب التوصل إليه مع العالم الإسلامي)[2] حيث يري بعض الأكاديميين انه علي السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فرنسا في المجال الاقتصادي يجب أن تتسم بالعدل و أن تكون الفائدة للطرفين وليس للطرف الفرنسي و حسب .

من جهة ثانية يبقي العامل التاريخي المتمثل في الإرث الاستعماري الفرنسي في الجزائر يحدد جانبا مهما في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فرنسا وخاصة ان الثقافة السياسة و الاجتماعية لدي الشعب الجزائري مازلت تؤكد علي ضرورة ان تتعذر فرنسا عما قامت من أعمال بشعة أثناء الاحتلال و هذا ما ترفضه السلطات الفرنسية ، من العامل التاريخي

---

1 غياث بوفلجة ،**اضواء على العلاقات الجزائرية الفرنسية .**
نشر 2009/11/14 http://asharqalarabi.org.uk/mu-sa1/b-mushacat-3268.htm

2 **المال و الإعمال يغلبان التاريخ في زيارة ساركوزي نشر يوم 6 /2007/12**
http://www.aljazeera.net/news/pages/2dcd4c9b-2dc1-47d1-95a2-f725a575473a

انطلاق هولا ند في حملته الانتخابية والذي أكد عن تقديره للجزائريين الذين قتلوا علي أيدي الشرطة الفرنسية في 17 أكتوبر 1961 و هو اعتبر خطوة ايجابية في سبيل التطلع إلي علاقات ثنائية أفضل ، وحين قيام الرئيس هولا ند الي الجزائر في ديسمبر 2012 لوحظ أن الرئيس فوانسو هولاند قد سلك النهج البراغماتي والذي قوامه المنافع الاقتصادية حيث قال (أود أن أقيم مع الجزائر شراكة إستراتجية علي أسس متساوية ولست هنا لإبداء الندم أو الاعتذار) وأضاف قائلا (يجب أن لا يمنعنا الماضي من بناء المستقبل وأضاف (هناك حقيقة يجب قولها حول الماضي وهناك إرادة لنظر للمستقبل، وزيارتي هي للمستقبل، وهي من أجل تعبئة مجتمعينا)[1].

إن هذا التفاعل في العلاقات بين الدولتين جعل السياسة الخارجية الجزائرية تتجه الي صنع قرارات خارجية اتجاه فرنسا تتسم بالبراعماتية وهذا ما دفع الجزائر للموافقة علي التدخل الفرنسي العسكري في شمال مالي في 11جانفي 2013 تحت غطاء الأمم المتحدة ،وطبعا جاءت هذه الموافقة بعد ما كانت الجزائر ترفض اي عمل عسكري في مالي ولقد فسر قبول الجزائر لهذه التدخل العسكري ، وفتح مجالها الجـوي علي انه سياسة براغماتية من الجزائر تجاه فرنسا وأيضا تجنب الدخول في خلافات مع فرنسا خاصة في هذه الفترة التي تشهد فيه تحسن في العلاقات الثنائية وانطلاق العديد من المشاريع الاقتصادية المهمة .

وما يمكننا قولــه أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا ظلت دائما تسير وفق المبدأ الذي طبع العلاقات بين الدولتين منذ الاستقلال هو الاضطراب ،فتــارة تشهدا تحسنا ونشاطا و تـــارة أخرى تشهد ركودا و توتر، نتيجة لتغيرات ألتي تطرأ علي صناع القرار في الدولتين و إلى الثنائية التي تتحكم في رسم السياسة الخارجية اتجاه فرنسا وهو العامل الاقتصادي و التاريخي ،ورغم ظهور بعض مظاهر من التوتر في سياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فرنسا بسب بعض القضايا الإقليمية والعربية التي لدى الجزائر موقف مغاير لفرنسا منها مثل الصراع العربي – الإسرائيلي و كذلك التدخل العسكري في ليبيا و أيضا الموقف الفرنسي اتجاه النزاع في سوريا . إلا أن هذا الاختلاف في الـرؤى اتجاه هذه القضايا لم يؤدي إلي خلاف بارز بين الدولتين وكانت دائما تأتي التصريحات من مسؤولي البلدين التي تؤكد

[1] **في الجزائر، هولا ند** http://www.alarabiya.net/articles256045.html نشر/19/12/2012/

علي حسن العلاقات وهدا ما جاء أيضا علي لسان وزير الخارجية الجزائري السيد رمطان لعمامرة في العاصمة الفرنسية باريس يوم 2013/12/4 حيث قال أن المحادثات التي أجرها مع نضيره الفرنسي السيد فابيوس سمحت بتسجيل مناخ ..جدا ايجابي في العلاقات الجزائرية الفرنسية [1].

أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا لا يمكن أن تتجاوز العامل التاريخي رغم تأكيد الجانب الفرنسي علي ضرورة نسيان الماضي و المضي قدما في بناء علاقات نفعية بين الدولتين ،حيث كان العامل التاريخي يؤدي كل مرة إلي عدم استقرار في طبيعة السياسة الخارجية بين الجزائر وفرنسا مثل ما قمت به فرنسا حين أصدرت قانون يمجد الاستعمار فرنسي في 23 فيفري 2005 و هو ما اثأر ضجة في الجزائر .

يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فرنسا بعد نهاية الأزمة الأمنية الجزائرية سلكت مسارا نفعيا يهدف إلي تحقيق منافع اقتصادية وتجارية وسياسة ورغم هذا تبقى السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا تبقي عرضة لركود نظرا لطبيعة العلاقة المعقدة بين الجـزائر وفرنسـا.

الفرع الثالث : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الصين

تتمتع الجزائر والصين بتاريخ طويل من العلاقات الثنائية الودية ،فقد كانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية بعد سوريا ومصر و اليمن،بالموازاة مع المغرب و العراق و السودان ،وقد تم تحقيق انجازات هامة خلال المسيرة الطويلة لتعاون الثنائي ، والذي مر بعدت مراحل فكانت المرحلة الأولي هي مرحلة التأسيس في الخمسينيات حيث تزامن تأسيس جمهورية الصين مع انطلاق الثورة التحريرية واعتراف الصين المبكر بالحكومة الجزائرية المؤقتة [2]أما فترة الستينات و السبعينات فقد عرفت تعاونا ونشاطا سياسيا بين الدولتين نظرا لان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الصين تنطلق من محدد ايدلوجي، كون الصين من الدول التي تنتهج النهج الاشتراكي ولها روية توافقية اتجاه القضايا الدولية في ذلك الوقت حيث سعت الدبلوماسية الجزائرية سنوات الحرب البادرة إلى قيادة حملة دولية واسعة من اجل استعادة الصين لمقعدها في هيئة الأمم المتحدة

---

1 **"العلاقات الجزائرية الفرنسية تتطور"**جريدة الشروق الجزائرية ،(الجزائر) 2013/12/5

2، محمد حمشي .سامية ربيعي ،**مجلة البحوث المصرية الصينية** ، العدد الأول ،(مصر :جانفي 2013) ،ص 71

هذا السلوك الخارجي للجزائر تجاه الصين شكل عاملا تاريخا مهما في تدعيم أواصر العلاقات الصينية الجزائرية وتمكنت الصين من استرجاع مقعدها سنة 1971 ،أما في فترة الثمانينات و التسعينات انتقل الاهتمام من العامل الأيدلوجي إلي العامل الاقتصادي، وهو نتيجة إلي إعادة ترتيب الأولويات في العلاقات الصينية و يبدو أن هذا التحول كان انعكاسا بتحولات داخلية ودولية مست المنظومتين الاقتصاديتين للدولتين ،[1]أما في الفتـرة ما بعد الأزمة الأمنية سنة 1999 عرفت العلاقات الصينية الجزائرية توسعا كبيرا في الروابط التجارية وخاصة مع منح الشـركات الصينية عقودا لمشاريع إشغال عامة واسعة النطاق ،و التي عرفت تسارعا ملحوظا خلال العقد الماضي ،حيث شهدت العلاقات التجارة نمو مطردا ،فقفز من 199مليون دولار سنة 2000 ،إلى 1.70 مليار سنة 2005، ليصل العدد الى 2 مليار سنة 2006[2] أما سنة 2007 فلقد وصلت الي 3.8 مليار دولار [3]، وتواصل ارتفاع صادرات الصين الي الجزائر حيث سجلت عام 2012 صادرات باتجاه الجزائر بقيمة ستفوق 6 ملايير دولار.[4]

فالجزائر تبني سياستها الخارجية الجزائرية تجاه الصين من منطلق تجاري اقتصادي، وهذا ما تتحدث عن مختلف الأرقام التي تؤكد أن العلاقات الاقتصادية بين الصين و الجزائر تتجه دوما إلى الأحسن حيث ان الجزائر تعتبر كأفضل شريك في شمال إفريقيا يستفيد من النمو للاقتصاد الصيني من خلال الوصول الي زيادة صادرات الي الصين بنسبة تزيد عن 400 بمئة خلال السنوات الأخيرة و قد أخذت الجزائر بالبروز من بين أكثر 10 شركاء تجاريين للصين في سنة 2008 و صعدت الجزائر إلى المرتبة الثامنة حسب إحصائيات وزارة التجارة الصينية،وفي سنة 2010 أصبحت الشريك التجاري السابع للصين ، أما من جهة الصـادرات الموجه إلي الصين ، فالجزائر بسب النفط و الغاز تعتبر من بين أكبر عشرة مصدرين أفارقة رئيسين الي الصين

---

[1]نفس المرجع ،ص 82

[2]جمال لعلامي ،**نائب رئيس الوزراء الصيني بالجزائر** ،جريدة الشروق ،الجزائر ،يوم 2007/11/13

[3] سميرة بلعمري ،**الصين تريد إقامة منطقة تعان مع الجزائر**، جريدة الشروق '(الجزائر) ،يوم 2008/8/8

[4]حفيظ صواليلي ،**الصين سوف تتفوق علي فرنسا تجاريا في الجزائر خلال عامين** ،جريدة الخير ،(الجزائر) يوم15 نوفمبر 2012

المرتبة 10 ، كما تعتبر كذلك من بين أفضل 10 وجهات افريقية للصادرات الصينية ، ورغم كل ذلك فأن الصين لتتعدي كونها الشريك الاقتصادي الثالث للجزائر حيث تستمر هيمنة الشركاء التقليدين .[1]

والأكيد أن السياسة الخارجية الجزائرية في شقها الاقتصادي يعتبر أهم محدد في توجها اتجاه الصين فخلال هذه الفترة قام قيادات الدوليتين بقيام بالزيات متبادلة ومتكـــــــــــــــررة حافظت علي الاتصال الوثيق الذي ضلت مستمرا بين الـــــــــــدوليتين وفي هذا الشـأن قام الرئيس الجـــزائري بزيارتين عمـــــل إلـــى الصـــــين في 10 أكتـــــوبر 2000 و 6نوفمبر 2006 ما من جانب الصين أيضا كانت هناك زيارتين الأولي في أكتوبر 1999 والثانية في فيفري 2004[2] حين قام الرئيس ألصينيي "جين تاو" بزيارة عمل إلي الجزائر والتطرق خلالها الرئيس الجزائري و الصيني التطرق الي سيل تعزيز العلاقات و كذلك التطرق الي مسائل الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك و تم الإعلان من خلال هذه الزيارة عن اقامة علاقات تعاون إستراتجية صينية جزائرية ،كما قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة إلي الصين لحضور قمة بكين لمتدي التعاون الصيني الإفريقي وتم التوقيع خلالها بيان بشأن تطوير علاقات التعاون الاستراتيجي بين البلدين . ان العلاقات السياسة الطيبة بين الصين و الجزائر دفعت الجزائر إلى أن تتبني سياسة اقتصادية قوية مع الصين فإضافة للأرقام السالفة الذكر بخصوص حجم التبادل التجاري الذي من المنتظر انه سوف يزاد في سنوات القليلة القادمة ،فان الجزائر استقبلت 40 مؤسسة صينية كبيرة متوسطة و تعمل في مجالات عدة : الطرق ، السكن، الاتصالات السلكية لاسلكية و الطاقة ، الري ، المواصلات ، كمـــا ان الجزائر منحت شرف بناء مسجد الجزائر الأعظم لشركة صينية والذي يقدر تكلفته بما يقارب المليار دولار .[3]

هذا من جهة ،من جهة ثانية فأن السياسة الخارجية الجزائرية تلتقي في عديد من النقاط التفاهم مع الرؤية الصينية لعديد من القضايا الدولية ومنها

---

[1]محمد حمشي ،سامية ربيعي ص 86.87

2موقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية 13 مارس 2014
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

[3]محمد حمشي نفس المرجع ص 87

الأزمة السورية إلي بدأت في 2011 حيث نرى توافق في وجهات النظر اتجاه ما يحدث في سوريا كما إن الصين كانت لديها نظرة توافقيه بخصوص الحراك أللليبيي حيث رفضت الصين و الجزائر الحل العسكري الذي لجاءت إليه بعض الدول الأوربية في التعامل مع الشأن الليبي كما أن الصين تدعم الموفق الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية .

إن تاريخية العلاقات السياسية وحيوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر و الصين ،وإضافة إلي منطق العولمة تفرض تدعيم علاقات التعاون وتنشيط السياسة الخارجية اتجاه الصين ، كمـا من من المفيد لكلا البلدين ان يدركا ان حدود التعاون بينها لا ينبغي ان يبقى مقتصرا على البعدين السياسي والاقتصادي بل هناك مجالات أخري أوسع .

حيث أن السياسة الخارجية الجزائرية ظلت متمسكة باستمرارية توجهاتها الخارجية اتجاه الصين .

الفرع الرابع : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه روسيـــــا

تعتبر العلاقات الجزائرية الروسية من العلاقات ذات بعد تاريخي نظرا لان الجزائر بعد الاستقلال اتجهت إلي تبني الخيار الاشتراكي لتسير الدولية ، وهو ما خلق علاقة وطيدة مع الاتحاد السوفيتي ، الذي اعتبر الممول الأول للجزائر بسلاح وهنا يمكن القول أن السياسة الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي كانت تقوم على عاملين العامل العسكري و العامل الأيدلوجي، والعامل الايدولوجي دفع إلي توقيع اتفاقيات اقتصادية في ديسمبر 1963، وقع الاتحاد السوفيتي والجزائر على اتفاقية لتعاون الاقتصادي والتقني حيث قام الاتحاد السوفيتي بتقديم المساعدة في إعادة أعمار و بناء المنشآت الصناعية ، والتنمية الزراعية ، والتنقيب الجيولوجي ، وتدريب الموظفين وما إلى ذلك منح الاتحاد السوفيتي الجزائر على قرض طويل الأجل بمبلغ 90 مليون روبل في مايو 1964، وقع البلدان اتفاقا ، والتي بموجبها وافق الاتحاد السوفييتي لتقديم المساعدة التقنية في بناء محطة المعدنية في مدينة عنابة (تم منح قرض آخر طويل الأجل من 115 مليون روبل)[1] ، واستمر سيطرت العامل العسكري و الأيدلوجي إلي غاية الثمانينات ، حيث أحدثت التغيرات التي حدثت على مستوي النظام الدولي و التي ارتبطت بانهيار الاتحاد السوفيتي و الاشتراكية ، إذ أن الجزائر أيضا تخلت عن النظام الاشتراكي

1**Algerian Russian relations** : ،
http://en.wikipedia.org/wiki/Algeria%E2%80%93Russia_relations 2014 يوم 12 افريل

وبذلك كانت نهاية أحد العوامل التي كانت تربط الجزائر بالاتحاد السوفيتي وهو العامل الأيدلوجي ،ورغم هذا استمرت العلاقة الوطيدة بين الجزائر و روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي ، رغم أنها شهدت فتورا في فترة الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر ، مع بداية سنة 1999 بدأت الجزائر تنشط علاقاتها أكثر مع روسيا ، وخاصة في المجال العسكري و مجال الطاقة ، وجاءت الزيارات بين رؤســـــــاء الدولتين لكي تعطي دفعا للعـلاقات بين الجزائر و روسيا و أعدتها إلى مســـــــــارها الطبيـــــعي و الذي يتســـم بالتعـــــاون و العـــــــلاقات

الوطيدة التي طالما عرفت و اتسمت بها العلاقات الجزائرية مع الاتحاد السوفياتي الذي ورثته روسيا ، وبدأت ملاح توطيد العلاقات بين الجزائر ورسيا من خلال زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلي موسكو 2001 و الذي أثمر عن توقيع اتفاقية شراكة إستراتجية بين البلدين في افريل 2001، و الذي تم اعتباره أول اتفاق استراتجي توقعه روسيا مع دولة عربية و لقد تضمن هذا الاتفاق إضافة إلي التعاون العسكري ،أيضا التعاون في المجال الاقتصادي و المجال الطاقة و المحرقات نظرا لان الدولتين تعتبران من دول المصدرة للغاز ،كما شهدت سنة 2006 توقيع اتفاقية في مجال الغازي بين أكبر المجموعات البترولية الروسية "عاز بروم" و"لوك أويل" وسوناطراك الجزائرية .

وفي هذا الصدد تقدم ممثل وزارة الطاقة الروسية، السيد أليفو سنة 2013 خلال الاجتماع التحضيري لأشغال اللجنة المشتركة الجزائرية الروسية، بضرورة مراجعة بنود الاتفاق مطالبا أساسا بتوسيع هذا الاتفاق، ليشمل اتفاقا آخر في قطاع البترول ولا يبقى مقتصرا على الغاز،[1]وهذا ما تم تفسيره علي انه رغبة البلدين في عدم حصر العلاقات في إطار عسكري فقط ،بل السعي أيضا إلي تنشيط الجاني الاقتصادي وفق ما يليق بسمعة العلاقات بين الجزائر وروسيا ، إذ تعتبر الجزائر ضمن أهم ثلاث شركاء اقتصاديين لروسيا في القارة الإفريقية، ويكفي التذكير بحجم التبادلات التجارية بين البلدين خلال سنة 2012 والذي بلغ 2.7 مليار دولار ، وهو رقم يضل غير متناسب مع طبيعة العلاقات التاريخية و الوطيدة بين الدولتين في كل مرة يؤكد مسؤولي البلدين علي ضرورة ان تكون سياسة الدولتين أكثر تعاونا في شتى

[1] سمية يوسفي ،**روسيا تهدد الجزائر في المجال الطاقوي** ،جريدة الخبر (الجزائر) 30 أفريل 2013

المجالات مع تأكيد الجانب الروسي على مجال الغاز و النفط حيث صرح السفير الروسي إلى الجزائر في عام 2007 وأوضح أن النهج التعاوني من شأنه أن يسمح بتنسيق الجهود لتحقيق اختراق أفضل على أسواق النفط والغاز[1] إن هذا التوجه الجديد في علاقات بين الدولتين و في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه روسيا ،لم ينهي سيطرة الجانب العسكري في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه روسيا اذا حافظت الجزائر علي استمرارية التعاون العسكري مع روسيا خاصة في اقتناء مختلف الأسلحة المتطورة من الحليف الروسي ،إذا تشير الأرقام تزايد مشتريات الجزائر من الأسلحة الروسية إذ بلغت 8.5 مليار دولار سنة 2009 ، تم 10 مليار دولار سنة 2010 و لتصل إلي 11 مليار سنة 2012. وحسب تأكيد المسؤول بالشركة الروسية فإن صادرات «روس أوبورون إكسبورت» في الفترة من عام 2000 إلى 2010 بلغت حوالي 60 مليار دولار، مشيرا إلى أنها تزايدت بحوالي 400 إلى 500 مليون دولار سنويا[2].

إن هذه الأرقام تصب في خانة التأكيد علي أن الجانب العسكري لا يزال أهم عامل يسير العلاقات بين روسيا و الجزائر ، أي أن الجزائر في سياستها الخارجية تجاه روسيا مازلت تنطلق من الأسس ذاتها ولا تزال روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي هي الممول الأول للجزائر بسلاح رغم محاولة الجزائر أن يتمدد هذا التعاون الوثيق في مجال العسكري إلي مجالات أخرى وهذا ما نادى به الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وكان الرئيس بوتفليقة في الزيارة التي قادته إلى روسيا سنة 2008 قد أكد على ضرورة تحديد بعض المفاهيم في مجال العلاقات الإستراتيجية داعيا إلى تعاون أكثر كثافة من خلال مشاريع ملموسة تدفع مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد،[3] وجاء الرد من روسيا من خلال زيارة الرئيس الروسي ميتري

1**Algeria - Russia**: Military and Energy Cooperation ، http://www.ifri.org/?page=contribution-detail&id=5143&id_provenance=98

2**الجزائر تتفاوض للحصول على تكنولوجيا صناعة الأسلحة الروسية**

http://www.djazairess.com/elayem/108536 نشر 20 /8/ 2011

3 **العلاقات الجزائرية الروسية عادت ألي مجراها الطبيعي**

http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=5916=نشر 6 /10/ 2010

مدفيديف في أكتوبر 2010 الذي أكد بدوره نية روسيا الاستثمار في الجزائر في مجالات أخرى .

إن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه روسيا بعد سنة 1999 إلي 2013 حافظت على الاستمرارية خاصة فيما يخص التعاون العسكري الذي يعتبر أهـــم ما يميز العلاقات الجزائرية الروسية ، هذا لم يثني الجزائر عن البحث عن مجالات تعاون أخرى مع روسيا من اجل ترجمة العلاقات الطبية بين الدولتين إلي علاقات تبادل منافع .

المطلب الثاني :السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه أمريكا للاتينية و أسيا

الفرع الأول : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول أمريكيا للاتينية

تعتبر العلاقة الجزائر بدول أمريكا للاتينية علاقة لها بعد تاريخي خاصة مع كوبا التي كانت من الدول التي تدعم جبهة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ، واستمرت العلاقات الدبلوماسية الطيبة مع العديد من دول القارة الأمريكية اللاتينية منذ الاستقلال إلي غاية وقتنا حالي مثل كوبا . فنزويلا . بوليفيا ، المكسيك ..الخ،حيث شهدت هذه الفترة الممتدة من 1999 إلي 2013 زيارات متبادلة بين رؤساء هذه الدول و الجزائر فمثلا كانت للرئيس الفنزويلي أربع زيارات للجزائر الأولي في 17 اوت 2000 ،و الثانية في 14 ديسمبر 2001 ،و الثالثة في 16 ماي و2006 ، والرابعة 2 سبتمبر 2009، و أيضا زيارة للرئيس البرازيلي داسيلفا في 8فيفري 2006، و الرئيسة الارجنتينية في 16 نوفمبر 2008 ،و الرئيس المكسيكي في 12 ديسمبر 2005 ورئيس جمهورية نكارغوا في 4 جوان 2007 ، كانت للرئيس الجزائري العديد من زيارات العمل الثنائية لدول أمريكيا للاتينية مثل زياته إلي كوبا سنة 2000 و جولة في ماي من سنة 2005 شملت البيرو و الشيلي والبرازيل[1] .

خاصة أن هذه الدول تشترك في روية الجزائر لبعض القضايا الدولية وكذلك الدعم السياسي لهذه الدول لموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية ، وهذا من جهة من جهة ثانية يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه هذه الدول تنطلق من محدد اقتصادي و تاريخي ، حيث بعد اجتياز الجـــزائر للازمتها الأمنية التي استمـــــــرت على مدى عشرية كاملـــــة استمرت السياسة الخارجية الجزائرية في نفس نهجها التي رسمته تـــجاه دول القارة اللاتينية من حيث الأهداف و الوسائل من خلال محاولة الحفاظ علي العلاقات الدبلوماسية الجيدة مع دول القارة اللاتينية و أيضا السعي إلي زيادة التعاون الاقتصادي الذي لا يرقي إلي مصف العلاقات

[1]موقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية 13 مارس 2014
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

الاقتصادية القوية ، رغـــم هذا سعت الجزائر بعد فترة الأزمة الامنية إلي تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول أمريكا للاتينية ،فمثلا البرازيل تعتبر الزبون رقم 10 للجزائر و 11 للممونين الجزائر إذا بلغت الصادرات الجزائرية نحو البرازيل 57ر1 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى 2013 في حين قاربت الواردات 932 مليون دولار حسب آخر إحصائيات للجمارك ألجزائرية .

كما دعا نائب الوزير البرازيلي لتطوير الاستثمار و التجارة ريكاردو شيفر "انشاء أرضية أعمال مع الجزائر من أجل زيادة المبادلات التجارية بين البلدين و استحداث الشغل و صـرح "شيفر" عقب لقاء جمعه بوزير الشؤون لخـارجية رمطان لعمامرة "لقد قدمنا المؤسسات البرازيليـة الراغبة في التمركز بالجزائر و تطرقنا إلى عديد فرص الاستثمار و كذا إلى إنشاء أرضية إعمال بين البلدين لزيادة المبادلات التجارية و استحداث ألشغل[1] .

كما أن السياسة الخارجية الجـزائرية واصلت حفاظها علي علاقاتها الطبية و التاريخية مع دولة كـــوبا حيث قام لرئيس بوتفليقة في زيارة إلي كـوبا من 15 الي 17 مارس 2000 التقي فيها الرئيس الكوبي فيدال كاستروا تم الاتفاق علي زيادة التعاون بين الدولتين الصديقتين وكان البلدان قد اتفقا في العام 2001 بتبادل المصالح حيث تقوم الجزائر بتصدير النفط والمنتجات البترولية المختلفة، فيما تقوم كوبا بتصدير الأدوية والسكر.

إلا أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ظل محدودا في مجالات القطاع ألبنكي والزراعي وصيد الأسماك، ورغم زيارة الرئيس الكوبي السابق فيدال كاسترو سنة 2001 و الرئيس الحالي راؤول كاسترو للجزائر سنة 2009 ، إلا العـــلاقات الاقتصادية بين كـــوبا والجـــزائر لا ترقي إلى المستـــــوى المطلـــــــــــــــوب ، ففـــي مقابلة لسفير الكوبي بالجزائر لجريدة الجزائر نيوز في 02 جانفي 2013 قال (في رده عن قيمة المبادلات التجارية بين الدولتين لسنة 2012 : لا يزال الوقت مبكرا للحصول على قيمة إجمالية محددة، لكن يقدر المبلغ بحوالي

1 **وكالة الانباء الجزائرية** http://www.aps.dz/ar/economie/762 نشر 1 ديسمبر 2013

300 مليون دولار أمريكي، وهو تقدم ملحوظ مقارنة بسنة 2011، علاوة على ذلك فإن تسجيل ارتفاع 20% في نسبة التبادلات التجارية بين البلدين هو علامة على أن ازدهار الأمور ، هذا المقدار بعيد كل البعد على أن يعكس روابط الصداقة التي تتسم بها علاقتنا ألثنائية فمن المحتمل أن يرتفع بكل سهولة عن طريق مشاريع أخرى في مجالات أخري كما أوضحنا سابقا) و هذا يـؤكد علي استمرارية السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولة كـوبا التي تعتبر من الــدول الصديقة للجزائر .

كمــا بدأت تتجه السياسة الخارجية الجزائرية إلي تقوية العلاقات مع احد أقطاب دول أمريكيا للاتينية هـــي الأرجنتين حيث قامت الرئيسية الأرجنتينية في شهر نوفمبر من سنة 2008 بزيارة إلي الجزائر بدعوة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و الذي حاول من خلال هذه الزيارة إعطاء دفعة للعلاقات بين البلدين خاصة و إن الأرجنتين تتقاسم نفس المواقف الجزائرية في العديد من القضايا الدولية ، وهذا أكده نائب الوزير الأرجنتيني للعلاقات الخارجية في زيارة إلي الجزائر أكتوبر 2010 أن بلده "لم يغيّر موقفه الداعم للصحراء الغربية ولجهود الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي من أجل الصحراء الغربية السيد كريستوفر روس. وقال أن (الأرجنتين دعمت دائما الصحراء الغربية في إطار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس ألأمن معتبرا أن موقف بلده الذي لم يتغير أبدا مبني على القوانين الدولية ومبادئ الأمم المتحدة). وبشأن العلاقات مع الجزائر أشار نائب الوزير الأرجنتيني للعلاقات الخارجية السيد ألبيرتو بيدرو دالوطو في تصريح عقب استقباله من طرف وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي، أن الأرجنتين والجزائر مستعدتان لتعميق التعاون ألممتاز بينهما في مختلف المجالات .كما ذكر السيد دالوطو أن "العلاقات بين الجزائر والأرجنتين تعد ممتاز وأن البلدين "سيعملان أكثر فأكثر لتعميق هذه ألعلاقات مبرزا في هذا السياق مشاريع التعاون ألهامة بين البلدين لا سيما كما قال "فيما يخص التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الفلاحة.[1]

[1] **نائب الوزير الأرجنتيني للعلاقات الخارجية** ،جريدة الخبر 27(الجزائر) أكتوبر 2010

الفرع الثانى : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الأسيوية

إن العلاقات الجزائرية مع الدول الأسيوية تعتبر من العلاقات التاريخية بحكم أن بعض الدول الأسيوية كانت من بين الـدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة و بعدالة القضية الجزائرية و كان ذلك بداية من مؤتمر باندونغ في افريل 1955 باندونيسيا ،و التي حضرته 29 دولة افريقية و أسيوية كنواة لتأسيس حركة عدم الانحياز و تم من خلالها السماح للوفد الجزائري بمشاركة بصفة عضو ملاحظ ومثل الجزائر محمد يريد حسن أيت أحمد حسين ، وبعد الاستقلال انخرطت الجزائر في الجهود المبذولة من اجل تنشيط العلاقات الافرو- أسيوية ،بحث تحتفظ الجزائر بعلاقات جيدة مع الكثير من دول الأسيوية مثل اندونيسيا ، ماليزيا ، الفيتنام ، باكستان ،الهند ،..الخ ،حيث واصلت السياسة الخارجية الجزائرية جهودها من اجل بناء علاقات السياسة و اقتصادية قوية مع الدول الأسيوية بعد فترة الأزمة الأمنية حيث بدأت الجزائر تكثف نشاطها تجاه هذه الدول حيث بلغت الزيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية إلي الدول الأسيوية في الممتدة بين 1999الي 2012 ب10 زيارات[1] ، واكتست الطابع الاقتصادي بدرجة الأولي و ابتعادها على الجانب الأمني ، تعد اندونيسيا من الدول التي تقيم الجزائر معها علاقات طبية وجيدة لذلك كانت هناك مجموعة من الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين إذ قمت الرئيسة الاندونيسية السيدة "سوكار نوتربي" بزيارة إلي الجزائر في سبتمر من سنة 2002، رد عليها الرئيس الجزائري بزيارة مماثلة في 13 أكتوبر 2003 حيث تم من خلالها من الاتفاق علي توطيد العلاقات ،رغـم أن حجم المبادلات التجاريــة بين الدولتين لا يزال ضئيلا مقارنة بجودة العلاقات بين الجزائر و اندونيسيا، حيث أوضحت السفيرة الاندونيسية في الجزائر أن حجم المبادلات التجارية بلغ سنة 2009 حوالي 419,589 مليون دولار أما سنة 2008 فانه بلغ610,217 [2].

1موقعhttp://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm رئاسة الجمهورية .

2 فتحي شفيق، **تعزيز الشراكة بين الجزائر و اندونيسيا** 29.09.2010 . http://www.djazairess.com/elhiwar/36828

كما شهدت سنة 2013 إعلان السفير الاندونيسي بالجزائر "حمد نيام سليم" عن إنشاء جمعية للصداقة الجزائرية الإندونيسية بمقر السفارة بالجزائر في حفل حضره مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وأكاديميين وسياسيين ورجال دين، وقال الدبلوماسي في كلمة الافتتاح ، أن الهدف من هذه الجمعية هي الدفع قدما بالعلاقات الجزائرية الاندونيسية وتعزيز أواصر التعاون بين الشعبين على كل المستويات بالنظر على العلاقات التاريخية الوطيدة بين البلدين. [1]كما انصب اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية بدولة محورية في القارة الأسيوية وهي ماليزيـا الدولة ذات الاقتصاد القوى و النهضة التنموية ، وفي الجهود الرامية لتعزيز العلاقات بين ماليزيا و الجزائر شهدت سنة 2003 زيارات متبادلة اذ حل رئيس الوزارء الماليزي محمد مهاتير في شهر اوت 2003 بالجزائر و هي الزيارة الأولى لرئيس وزراء ماليزي للجزائر [2] ثم جاءت بعدها زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفلقية إلي ماليزيا في أكتوبر 2003 تم التفاهم على التعاون الاقتصادي و تشجيع التبادل التجاري ، وفي هذا الشأن، طالب وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة في تصريح يوم 7 سيتمر 2010 من ماليزيا بضرورة القيام بدورها في تسهيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال التوقيع معها على اتفاق ثنائي في إطار المفاوضات للانضمام إلى المنظمة في أقرب ألآجال.

وبدوره أكد الوزير الماليزي المكلف بالصناعة الغذائية والمواد الأساسية السيد 'داتو حمزة بن زين الدين خلال استقباله من طرف السيد بن بادة (استعداد بلاده للعمل على تسهيل هذا الانضمام)[3]، هذا يبرز السـلوك البراغماتي الجزائري التي تسعي من خلاله إلي تحقيق منافع اقتصادية مع خلال بناء علاقات قوية مع دول أسيا وفي سعيها في الشأن اتجهت الجزائر أيضا إلي دول أقصي شرق أسيا ، من خلال عقد اتفاقيات مع كلا اليابان من كوريا الجنوبية هذه الأخيرة التي حل رئيسها بالجزائر في مارس من العام 2006 وتم الاتفاق علي التعاون الاقتصادي ،قال السفير الكوري الجنوبي

---

1 رضا شنوف ،**إنشاء جمعية الصداقة الجزائرية الاندونيسية**، جريدة الخبر (الجزائر) ، 6ديسمبر 2013

2 **مهاتير محمد يبدأ محادثاته مع بوتفليقة** ، جريدة الشرق الأوسط(لندن) 12 أوت 2003

3**التعاون الجزائري – الماليزي**
http://www.el-massa.com/ar/content/view/38348/

علي انه برغم حداثة العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الجنوبية والتي بدأت في جانفي 1990 ومع ذلك عرفت العلاقات دينامكية بعد زيارة الرئيس الكوري الجنوبي للجزائر و التفاهم علي إقامة علاقات إستراتجية ،هذا الاتفاق سمح برفع المبادلات التجارية إلى ملياري دولار سنة 2010 وان عدد المؤسسات ناشطة في الجزائر تقدر 30 مؤسسة ، [1] كما أكـد وزير الخارجية الجزائري وفي للقاء مع نضيره الكوري الجنوبي بالجزائر في شهر فيقري 2011 أن بلدين سيوقعان قريبا اتفاق بخصوص التعاون النووي السلمي .

أن هذا التوجه للبناء علاقات سياسية و اقتصادية و إستراتجية للسياسة الخارجية الجزائرية ينطلق من السلوك الخارجي الذي أصبح يعتمد علي البراغماتية من جهة من جهة ثانية تنويع الشركاء الاقتصاديين الدولتين و الجزائر مهتمة بشكل كبير بدول القارة الأسيوية نظرا لتطور دول القارة في المجال الاقتصادي .

1"**مقابلة السفير الكوري الجنوبي"جريدة المساء**(الجزائر) 2011/11/19[1]

المبحث الثالث : تقيـــم السياسة الخارجية الجزائريـة فى فترة ما بعد الأزمة الأمنية

المطلب الأول : مكاسب السياسة الخارجية

أن تتبع مســار و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في فتــرة ما بعد الأزمة الامنية في الفترة من 1999 إلي 2013 يظهر أن السلوك الخارجي الجزائري قد أحدث تغيرات في بعض الأهداف و الوسائل التي كانت مرسومة في السياسة الخارجية في فترة الأزمة وما قبلها ، حيث بدأت الجزائر في تحديد أهداف الجديدة و تبني وسائل أخري في سبيل تنشيط السياسة الخارجية ، و تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح لدولة الجزائرية حيــث سعت السياسة الخارجية الجزائرية خــلال هذه الفترة إلى :

أولا: استعادة مكانة الجزائر الإقليمية والدولية

ثانيا : بناء علاقات اقتصادية مع المحيط الإقليمي و الدولي ،و إضفاء الطابع العقلاني و البراغماتى على السلوك الخارجي للجزائر ،

ثالثا :حماية أمن الجزائر من التهديدات الأمنية الإقليمية .

إذا قام صناع القرار السياسي الخارجي في الجزائر بجهود حثيثة من اجل تحسين صورة الجزائر ، وسط المجتمع الدولي وإزالة تلك الصورة التي عرفت بها الجزائر أثناء فترة الأزمة الأمنية ،تم هذا من خلال نقل بشكل أفضل الواقع الجزائري و حقيقته تــم ذلك من خلال المشاركة في النشاط الدولي ، بحيث ان الرئيس بوتفليقة قام بتكثيف زيارته و سفرياته الخارجية والذي قدرت بأكثر 200 زيارة إلى الخارج و التي نحج من خلالها الرئيس من إنهاء الحصار الدولي الغير معلن و المفروض على الجزائر [1] إذ وصلت زيارات رئيس الجمهورية الخارجية سنة 2003 ب26 زيارة خارجية و20 زيارة خارجية سنة 2004 و بلغت 27 زيارة خارجيـــــة سنة 2005،وفي المقابـــــــل الجزائر شهدت ارتفاع في عـــــدد الزيـــــارات التي قام بهـــــا رؤساء و زعمـــــــاء الدول و وزراء الخـــــارجية

[1]محمد عاديلة طاهر ،،**مرجع سابق** ، ص 54

بشكل مطردا كل سنة ففي سنة 2003 زار الجزائر 9 رؤساء ، و12 وزير خارجية ، أما في سنة 2006 زار الجزائر 13 وزير خارجية ،ووصل عدد وزراء الخارجية الذين زاروا الجزائر سنة 2011 إلى 16.

كما كان لسياسة الخارجية الجزائرية نشاط دبلوماسي متميز من خلال جهـــود الوساطة التي قامت بها في حل النزعات الإفريقية و أيضا طرح مشاريع أصلاح الجامعة العربية و المساهمة في إنشاء الاتحاد الإفريقي الذي كان يعرف بمنظمة الوحدة الإفريقية ، وعلى مستوي الأمم المتحدة تمكنت الجزائر سنة 2004 من الحصول علي مقعد غير دائم بعدما كانت الجزائر دولة غير المرغوب في التعامل معها بسب تلك الأوضاع الداخلية التي شهدتها الجزائر ، و في الصدد أشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (ولان وقد تبوأت الجزائر مقعدها ضمن مجلس أمن الأمم المتحدة ، فأنها فـي موقع يمكنها من المشاركة أكثر فعالية ...في تعزيز السلم والاستقرار في إرجاء القارة) كما قامت الجزائر باحتضان القمم و المؤتمرات الإقليمية مثل المؤتمر 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية و القمة العربية سنة 2005 و اجتماعات إقليمية أخرى ، كما تمكنت الجزائر على المستوى المتوسطي، من عقد اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 فريل وأيضا الاشتراك بمبادرة "5+5" حيث أعلن عن ميلاد هذا التجمع في باريس 2004 والذي يضم كلا من الجزائر و تونس و موريتانيا و المغرب وليبيا و فرنسا وإيطاليا و مالطا والبرتغال وإسبانيا ويهدف إلي جعل منطقة غرب البحر المتوسط مهد للسلم والتعاون والاستقرار مع مواصلة جهود التعاون بين شمال ضفتي المتوسط .

إذ مــكن هذا النشاط والتفاعل مع المجتمع الدولي من نجاح السياسة الخارجية في إخراج الجزائر من عزلتها و ركودها إلي نشاط كثيف مع مختلف الدول . رغم البراغماتية في سلوك الجزائر الخارجي و أيضا سعيها إلي توطيد علاقاتها من دول ألكبري مثل الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا وبريطانيا إلا أن الجزائر ظلت متمسكة بمبادئها اتجاه بعض القضايا الدولية والذي تم تفسيره علي انه تمكن من استرجاع الجزائر لمكانتها الدولية و استقلالية قرارها السياسي فعلي سبيل المثال امتنعت الجزائر على مشروع القرار الأمريكي القاضي بإرسال قوات دولية إلي اقلي دارفور بالسودان بصفتها عضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي ،

إضافة إلي استمرارية رفضها لسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط المنحازة لإسرائيل ،كما تعتبر الجزائر المنظمات الإسلامية كحماس وحز الله بأنها مقاومة ضد الاحتلال وأيضا رفضت الجزائر التدخل العسكري في ليبيا سنة 2011 ،هذا يظهر حفاظ الجزائر علي مبادئها كما أن الجزائر استمرت في سعيها بناء العلاقات اقتصادية متوازنة و نفعية الذي بدأ بجهود الجزائر إلي تسديد ديونها الخارجية ، حيث رافق هذا السعي ارتفاع في أسعار البترول في الفترة الممتدة من 1999 إلي 2013 ونظرا لأهمية متغير النفط في السياسة الدولية قد ساهم ارتفاع سعر النفط في تقوية موقف صناع القرار السياسي الخارجي الجزائري في تحقيق أهداف و الحصول علي بعض الامتيازات و المكاسب وبين المكاسب الخارجية التي حققتها الجزائر هو تخفيض نسبة المديونية التي بلغت ذروتها سنة 1996 حيث وصلت 33.3 مليار دولار إي ما يعادل ثلاثة أرباع الثروة المنتجة في نفس السنة ، وقدرت ب30.5 مليار سنة 2000 ثم 23 مليار نهاية سنة 2003، لتنخفض الي 15.5 خلال 2006 [1] وفي سنة 2013 أعلنت الجزائر أن ديون العمومية الخارجية وصلت إلي 5ر374 مليون دولار ،وهــو الرقم الذي لم يتم الوصول إليه من قبل ،وهذا راجع إلي ارتفاع في سعر البترول وفي 2005 بلغ سعر الخام 50 دولار للبرميل ثم 60 دولار للبرميل في 2006 قبل أن يصل إلى 94 دولار في 2008 وأكثر من 100 دولار للبرميل بين 2010 و2011 مما مكن الجزائر من استعمال جزء كبير من العائدات البترولية لتسديد ديونها الخارجية قبل موعدها. [2]هذا الارتفاع في أسعار البترول إضافة إلى النشاط الدبلوماسي الجزائري الذي عمل من خلال التحركات الخارجية من إقناع الإطراف الدائنة بقبول المبادرات الجزائرية لتسديد المسبق للديون ، فاتجهت الجزائر إلي نادي باريس المقدرة ديونه علي الجزائر ب7.9 مليار دولار حيث أبرمت الجزائر بعد مفاوضات عديدة اتفاقية التسديد المسبق مع 16 دولة من مجموع 19 تشكل نادي باريس وذلك في 31 مارس 2006 و كانت فرنسا اولى الدول الموقعة بمبلغ 1.6 مليار دولار، فيما كانت ألمانيا أخر دولة موقعة في27 أوت

---

[1] محمد عديلة ،**نفس المرجع** ،ص 111

2 وكالة الإنباء الجزائرية ، **الجزائر تسدد ديونها**

.12 مارس2014- http://www.aps.dz/ar/economie/1944-2000-2013

2007،كما استطاعت الجزائر في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إقناعها بقبول تسديد المبلغ الإجمالي لديونها لديها في إطار نادي باريس و المقدرة 1.2 مليار دولار ، كما اتفقت الجزائر مع نادي لندن لتسوية الديون الخاصة و التجارية ودفعت الجزائر أكثر 8 ملايير دولار بصفة مسبقة ، كما سددت الجزائر ما قيمته 4 ملايير دولار من ديونها لدي البنك العربي للتنمية ،أيضا ديونها لدي البنك الإفريقي لتنمية و صندوق النقد الدولي و البنك العالم الدولي و بـــذلك دفعت الجزائر بصورة مسبقة أكثر من 12 مليار دولار[1]،واقتصدت نحو ملياري دولار من فوائد الديون و أعباء مالية أخري .

لم يكن هدف السياسة الخارجية الجزائرية التحرر من قيود الديون الخارجية فحسب بل كان هناك نشاط كثيف من اجل جذب الاستثمارات وحسب تقرير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات ،فأن الجزائر تمكنت من استقطاب استثمارات بقيمة أمثر من 6 مليار دولار خلال سنة 2004 في مجالات المحروقات و الاتصالات و السياحة و السكن ،وقد بلغت الاستمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات إلي أكثر 1.5 مليار دولار . كما كشف تقرير صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن قيمة الاستثمارات الأجنبية التي جبتها الجزائر خلال سنة 2012 بلغت 2900 مليون دولار وأشار التقرير إلى أن الجزائر التي جاءت في المرتبة الرابعة عربيا من حيث قيمة الاستثمارات الأجنبية[2]كما تمكنت الجزائر من النجاح في تطبيق قاعدة تنويع الشركاء الاقتصاديين التي ارتكزت عليها سياستها الخارجية بحث تحقق الجزائر أرقام اقتصادية متقدمة مع الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الاقتصادي الأول و فرنسا الشريك الاقتصادي الثاني و أيضا تسارعت وتيرة التعاون الاقتصادي مع الصين لتصبح الصين ثلاث شريك اقتصادي بالنسبة للجزائر ، كما قامت الجزائر بتحسين علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية مثل السعودية و الكويت و مصر وسوريا و أيضا سعت إلي إقامة علاقات اقتصادية جيدة مع العديد من الدول الأسيوية و للاتينية مثل البرازيل والأرجنتين والفيتنام والهند وغيرها ، وهذا انطلاقا من مبـدأ

[1]محمد عديلة ،نفس المرجع ،ص 113

2 سفيان بوعياد ، **الجزائر المرتبة الرابعة عربيا ،**
19 جوان 2013 http://www.elkhabar.com/ar/economie/340910.html

تعدد الشركاء الاقتصاديين و البراغماتية في سلوك الخارجي بما يخدم مصالح الدولة .

ففي المجال الأمني الذي يعتبرمن أهم المنطلقات التي تحدد السلوك الخارجي للجزائر فأن الجزائر تمكنت من تحقيق العديد من الأهداف بهذا الخصوص حيث شكلت أحداث 11 سبتمبر عاملا حاسما في تغير التعامل الغربي مع الجزائر ، حيث أصبحت الأطروحة الجزائرية بخصوص الإبعاد الـــدولية للإرهاب تجد قبولا ودعما في مراكز صناعة القرار الدولي ، وجعل الجزائر تقنع الولايات المتحدة الأمريكية ببيع أسلحة لها ، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزيـد الجزائر بمعدات عسكرية متطورة ،كأجهزة الرؤية اليلة وطائرات عمودية لمواجهة حرب العصابات ،كما أبرمت الجزائر اتفاقيات شراء الأسلحة من ايطاليا أيضا ،و بلغت قيمة شراء الأسلحة من روسيا 24 مليار دولار ، حيث أن لهذه الصفقات بعدين ، البعد الأول : أن هذه الصفات العسكرية أنهت حالة الحضر التي فرضت علي الجزائر أثناء الأزمة الأمنية وبعد الثاني رغم اعتماد الجزائر علي الأسلحة روسية كممول أول للجيش الشعبي الوطني إلا أن الجزائر اتجهت إلي تنويع مصادر الأسلحة من خلال شراء الأسلحة الأمريكية و الايطالية والألمانية .

ونظرا لخطورة الجماعات الإرهابية في الساحل فأن الجزائر عملت رفقة القوي ألكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية علي التنسيق الأمني وكذلك الاتفاق علي بعض الرؤى بخصوص قضايا الإرهاب حيث لقيت الجزائر دعما أمريكيا و دوليا بخصوص مقترحها تجريم تقديم الفدية للإرهابيين ففي زيارة للسيد جون برينان مستشار الرئيس الأمريكي المكلف بالأمن الداخلي و مكافحة الإرهاب كشف ان الولايات المتحدة الأمريكية ترفض بصفة قطعية دفع الفدية للإرهابيين [1] ،بخصوص هذا الموضوع تمكنت الجزائر من إقناع مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة إلى بعرض مقترح الجزائر بسن قانون يجرم دفع الفدية للإرهابيين وهو لان في مراحل متقدمة من أجل المصادقة النهائية ،ويعد هذا التفاعل

1 جميلة شعير ، **واشنطن تدعم الجزائر في مطلب تجريم الفدية**
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=663182011

الدولي مع المقترحات الجزائرية علي انه حقق هدفين للجزائر حيث أن هذا القانون سوف يمنع الجماعات الإرهابية من الحصول علي التمويل المالي الذي كانت تحصل عليه ، أما جانب الثاني هو أن هذا مقترح يوضح النشاط الايجابي للسياسة الخارجية الجزائرية ، كما أظهرت الجزائر تمسكها الشديد بهذا المبدأ حين رفضت التفاوض مع المجموعة الإرهابية التي احتجزت الرهائن في منشئة الغاز بتقنتورين يوم 16 جانفي 2013 و فضلت الحل العسكري.

إن السياسة الخارجية الجزائرية بعد نهاية الأزمة الأمنية و خلال الفترة الممتدة من 1999 إلي 2013 ،سعت إلى النشاط من خلال ثلاث محاور مهمة كانت الهدف الأساسي لتحرك السياسة الخارجية وهي : استعادة المكانة الجزائر و تحسين صورتها ،إقامة علاقات و اطر تعاون و شراكة اقتصادية مع دول عالم ، حماية أمن الجزائر من التهديدات الإرهابية .

المطلب الثاني : المآخذ على السياسة الخارجية الجزائرية :

لقد طبع السلوك الخارجي للجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2013/1999 بالعديد من مظاهر عدم الفاعلية الخارجية ، الذي ساهم في بقاء جانب من الركود الذي عرفته الجزائر خلال العشرية السوداء ، وأيضا عدم مقدرة تحقيق جانب من الأهداف المسطرة و عدم السعي إلي لعب دور محوري رغم توفر الجزائر علي القدرة علي أن تلعب دورا هاما علي المستوي الإقليمي في جميع المجالات وليس في مجال الأمني فقط. إذن يمكن نتطرق ألي المآخذ ألي السياسة الخارجية من خلال ثلاث نقاط : **النقطة الأولى** :تتعلق بالسياسة الخارجية الجزائري في المجال الاقتصادي ، أما **النقطة الثانية** : في عدم نشاط وقدرة السياسة الخارجية الجزائرية علي التأثير في محيطها الإقليمي ، أما **النقطة الثالثة** فحصر السياسة الخارجية تجاه القوي ألكبري وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية في المجال الأمني أكثر من التركيز في مجالات أخري .

في الميدان الاقتصادي وعلي الرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر ،و التي كانت تصب مجملها في إطار سعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي ، إلا إن المـؤشرات تـــــــــدل علي أنها و علي الأقل لم تتمكن من

تحقيق ما كانت تصبو إليه ،حيث أن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية مازال معلقا ، كما أن انضمامها ألي الشـراكة الاور متوسطية وحسب العديد من المختصين لم يتم الاستفادة منها كما يلزم ،إذ أصبحت الجزائر سوق للمنتجات الأوربية ،حيث انه من أصل 29 صنف من السلع الجزائرية التي وافـــق الاتحاد الأوربي على دخولها للأسواق الأوربية نجد 9 أصناف فقط دخلت وبكميات ضئيلة ،ويظهر انكشاف الاقتصاد الجزائري علي أوربا في أن حـوالي ثلتي المبادلات التجارية تتم مع الاتحاد الأوربي بينما لا تمثل هذه الأخيرة أي ثقل يذكر في تجارة الاتحاد الأوربي الخارجية ،وفيما يتعلق بمجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية ،فقد كانت دون المستوي المطلوب ، حيث تركزت أغلبها في القطاعات الخدماتية مثل المواصلات و الاتصالات و قطاع البناء وليس القطاعات الإنتاجية ،[1] والتي تكتسي الأهمية الكبرى في تحسين الظروف الاقتصادية حيث ان اغلب المؤسسات الأجنبية في الجزائر تتجه ألي الاستثمار في قطاعات غير إنتاجية،لأنه لم يتم الاتفاق في أغلب الأحيان مع المستثمرين في قطاعات الإنتاجية مثل الفلاحة و الصناعات الغذائية و غيرها ، و هذا ما يحسب علي عدم سعي السياسة الخارجية الجزائرية للاهتمام بهذه القطاعات التي تعتبر علي درجة بالغة من الأهمية ، حيث أن النشاط الخارجي لم يفلح ألي حد بعيد في تنشيط وبناء اقتصاد القوي وهذا نظرا لان العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال يصب في صالح الدولي ألكبري أكثر مما يصب في صالح الجزائر لذلك فأنه الحد لان لم يتم استغلال الإمكانيات و الموارد الاقتصادية التي تتوفر غليها الجزائر كما يجب علي المستوي الخارجي و الداخلي .

من جهة أخرى تتبع مسار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي يظهر لنا إن هناك العديد من محطات الإخفاق السياسي و الركود ، فعلي المستوى المغاربي لازالت قضية الصحراء الغربية التي تشكل عائقا أمام حصول إي تقدم علي مستوي الاتحاد المغاربي الذي برغم من إعادة بعث نشاطه بمساهمة جزائرية ،إلا أن تفعيل هياكله بقي حبيس غياب الإرادة السياسة ،ويرجع ضعف الاتحاد المغاربي و عجزه بالأساس ألي العامل السياسي ،وإهمال الاعتبارات الاقتصادية مما جعل تمسك الأعضاء به ضعيف فبرغم من عولمة الاقتصاد وتنامي التكتلات الاقتصادية ،إلا أن العامل

[1] وهيبة دالع، **مرجع سابق** ،ص 126

الاقتصادي يبقي يلعب دورا هامشيا ،ولذلك فانـــــه من بين إخفاقات الدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة هو فشلها في التوصل إلي تسوية شاملة لملف الصحراء الغربية وفق الطرح الجزائري [1] ،وهذا برغم من النشاط الدبلوماسي المكثف الذي خصصته لهذا الملف ، إلا أنها لم تستطع إقناع الدول الكبرى المؤيدة للموقف المغربي بتغير موقفها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا هذه الأخيرة تعتبر الحليف الأول للمغرب بخصوص قضية الصحراء الغربية ، فرغم ان الجزائر حسنت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تستطع استغلال لهذه التحسن في تغير الموقف الأمريكي الداعم للمغرب أو على الأقل إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالحياد حول مسألة الصحراء الغربية ، أما علي الصعيد العربـــي علي الرغم من محاولة الجزائر تقديم مبادرة إصلاح الجامعة العربية فان دورها ظل محدود،حيث لم تلق الدعم لمبادرة التي طرحتها سنة 2005 خلال القمة السابعة العشر التي عقدت بالجزائر العاصمة،بل إنها خلقت ردود فعل عنيفة لدي بعض الدول خاصة فيما يتعلق بإصلاح الأمانة العامة ،الأمر الذي اثأر حفيظة مصر التي اعتبرت المبادرة الجزائرية استهدفا مباشرا لمصر و ريادتها العربية ،بحيث كاد هذا الاقتراح أن يظر بالعلاقات الجزائرية المصرية ،كما أن مبادرات الجزائر في تفعيل الاندماج العربي كإقامة سوق عربية مشتركة لازالت تسير ببطء ، حتي بعد الحراك العربي سنة 2011 وتراجع بعض الدولة العربية الفاعلة علي الساحة العربية لم تقم السياسة الخارجية الجزائرية بدورها الريادي نظرا لان الجزائر في هذه الفترة تعتبر الأفضل بين الدول العربية في مجالات شتي العسكرية ، وحتى الاقتصادية ،مــع ذلك لا نلمس إي تطلع لسياسة الخارجية ألي لعب دور بارز على الساحة العربية والإقليمية .

وفي هذا الصدد أكد الدكتور جيوف بورتر، رئيس مكتب استشارة "ناركو"، أن "الجزائر مطالبة بإعادة النظر في سياستها الخارجية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار"، وقال إن "سقوط الأنظمة العربية ومعاناة هذه الدول من عدم الاستقرار الأمني انعكس سلبا على الجزائر وأصبح يهدد استقرارها وأمنها، واتضح ذلك جليا من خلال اعتداء تيقنتورين"، ليخلص إلى أن "الجزائر أصبحت قوة إقليمية وعلاقاتها متينة مع دول الغرب، ويجب أن

[1] وهيبة دالع ،**نفس المرجع** ،ص 120،121

تستثمر في هذه العلاقات وتلعب دورها الريادي في المنطقة[1] ،رغم هذا لا تستغل هذه العلاقات في لعب دور ريادي في المنطقة العربية والمغاربية .

بالرغم من الدور الريادي الذي لعبته علي الصعيد الإفريقي ،وجهودها في إخراج القارة الإفريقية من التخلف وسعيها ألي إقامة جسور تعاون اقتصادية مع الدول الإفريقية ،ألا أن الجزائر أصدمت بواقع إفريقي جد صعب ،حيث بقيت القارة الإفريقية تعاني من نفس المشاكل ومنها انتشار النزاعات و الأسلحة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي و الذي أصبح يشكل تهديدا علي امن الجزائر ،فرغم المبادرات التي شاركت فيها الجزائر من اجل رفع مستوي التنمية في القارة الإفريقية ،فلقد حصلت علي مجرد وعود ولا أشياء ملموسة خاصة فيما يتعلق بالشراكة الجديدة تنمية إفريقيا النيباد[2] ،كما أن سعي الجزائر ألي تحسين علاقاتها مع الدول الإفريقية يجب أن لا يتم علي حساب المصالح الجزائرية فالجزائر رغم أنها تبني علاقات قوية متوازنة مع أقطاب القارة الإفريقية مثل جنوب إفريقيا و نيجيريا إلا أنها لا تستفيد مع علاقاتها مع دول أفريقية أخري و قرار مسح الديون الجزائرية علي 14 دول افريقية نادي هذا القرار الي بعض الانتقادات من داخل الجزائر تجاه هذا السلوك الذي تم اعتباره تبديدا للمال ،وعدم الاستفادة المتوازنة مع الدول الإفريقية .

كما أن تركيز الجزائر في سياستها الخارجية مع مختلف الدول و خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الكبرى أصبحت مرتبطة بعامل الأمني إلي حد كبير إلي درجة أن العامل الأمني في السلوك الخارجي أصبح يغطي علي المجالات الأخرى ،فعلي الرغم من الأهمية البالغة لعامل الأمني ، إلا أنه لا يجب حصر وبشكل نهائي علاقات التعاون والتفاعل الدولي في هذا المجال فقط ،وفي هذا الصدد انتقد الوزير السابق للخارجية السيد أحمد عطاف تركيز وحصر الجزائر تعاونها الخارجي مع القوي الكبرى في مجال مكافحة الإرهاب فقط بحيث صرح (أن العلاقات مع الدول الكبرى قزمت فقط في المجال الأمني ..وأضاف ..كأن الجزائر لا تصلح لشراكة ، إلا في مجال مكافحة الإرهاب ....وان الدول الغربية لا تتعاون إلا عندما يكون هناك مواضيع متعلقة بالإرهاب).[3]

1جريدة الفجر ،**الجزائر مطالبة بإعادة النظر في سياستها الخارجية**،
http://www.al-1fadjr.com/ar/index.php?news=239373%3Fprint2013/3/4،

[2]وهيبة دالع ،**مرجع سابق** ،ص123

[3]قناة الشروق ،الجزائر . 2014/4/3

كما يذهب البعض ألي القول أن صناع القرار لسياسة الخارجية الجزائرية لا يصنعون القرار الخارجي انطلاقا مما تملكه الجزائر من محددات اقتصادية و مالية لا باس بها ،و لا من الموقع الجغرافي والاستراتيجي الهام للجزائر لأنهم لا يستغلون هذه الإمكانيات في صنع سياسة خارجية مؤثرة علي المستوي الإقليمي ، خاصة الجزائر في فترة هذه لديها القدرة على لعب دور فاعل على الأقل في المنطقة العربية و شمال إفريقيا ،رغم هذا يبقي السلوك الخارجي الجزائري متحفظا ، لم يغير من الأدوات و سلوكات السابقة وفي هذا الشأن أوضح مجموعة من أساتذة العلوم السياسة في الجزائر بملتقي بقسم العلوم السياسة بجامعة بومرداس علي ضرورة مراجعة أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ،مشددين علي ضرورة ان تتماشي السياسة الخارجية مع المتغيرات الدولية ، وان السلوك الخارجي لا يتناسب مع حجم الجزائر و إمكانيتها ،وعرج الأستاذ عبد الرزاق غراف منتقدا مبدأ عدم التدخل والذي صرحت به وزارة الخارجية إثناء الحراك العربي 2011 وأزمة مالي :(أن مبدأ لا نتدخل في شؤون الآخرين و لا يتدخلون في شؤوننا مبدأ عفا عليه الزمن) لذلك شدد علي ضرورة التحرك في الخارج ،كون الجزائر بانت عاجزة عن مسايرة الأوضاع وان حل تحويل الحدود الجزائرية الي ثكنات عسكرية قد ل اينفع ،لذلك طالبوا أن يقوم صناع القرار الخارجي بتغير أساليب و الأدوات وفقا ما يتناسب مع إمكانيات و مكانة الجزائر .[1]

1 **يجب على الجزائر أن تراجع أدوات وأساليب ممارسة سياستها الخارجية** ، الجريدة وقت الجزائر(الجزائر) 25 فيفري 2014

خلاصة الفصل

لقد مـرت الجزائر إثناء فترة الأزمة الأمنية من 1992 الي 1999 بمرحلة من الركود و التراجع علي مستوى النشاط الخارجي نظرا الأوضاع الداخلية شهدتها الجزائر في تلك الفترة ،وبعد الاستقرار الامني و انتعاش الاقتصاد الجزائري بعد ارتفاع اسعارالنفط و تسديد الديون الخارجية على الجزائر ،عاد الحديث عن النشاط الخارجي للجزائر بين الاستمرار في نفس الأسلوب و الأهداف أم تغيرها وفق ما يتناسب مع حالة الاستقرار و الانتعاش الاقتصادي و المكانة الجزائرية ،حيث اتهج مسار السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة من 1999 الي 2013 الي تحقيق مجموعة من الأهداف التي نجحت فيها الجزائر الي حد ما ،هو استعادة مكانة الجزائر الاقليمية و تحسين صورة الجزائر في خارج وفك الحصار الغير معلن من طرف العديد من الدول ،وهذا ما نجحت الجزائر فيه من خلال اعادة بناء علاقات سياسة و اقتصادية مع العديد من دول العالم ، وتحسين العلاقات مع الدول الكبري مثل الولايات المتحدة الامريكية ، التي اصبحت علاقاتها مع الجزائر لها بعد أمني و اقتصادي خاصة البعد الامني فيما يتعلق بمكافحة الارهاب الدولي ،وهو ما يعتبر عامل جديد في علاقات الجزائرية الامريكية ،كما حملت هذه الفترة جانبا من الرواج علي المستوي الخارجي تمثل في نشاط دبلوماسي كثيف أعادت للجزائر شئيا من مكانتها الاقليمية و الدولية ،اما أهم الماخذ علي السياسة الخارجية الجزائرية هو عدم سعيها لعب دور اقليمي وأيضا حصر علاقاتها مع الدول الكبرى في الجانب الامنى فقط .

الخاتمة

تنبع أهمية السياسة الخارجية لأي دولة أنها تعبر عن أهداف الدولة ،وهي الوسيلة التي تحقق من خلالها مصالحها و منافعها المتعددة ، حماية هذه المصالح و الدفاع عنها ،فمن خلال هذا التفاعل الدولي تسعي الدول ألي تحقيق مـا تصبوا إليه ، قد تسلك السياسة الخارجية مسارا مستمرا من حيث الأساليب و الأدوات و الأهداف ، وقد تغير الدولة من نهجها السياسي الخارجي نظرا لتغير في بنية النظام الدولي أو الظروف الداخلية لدولة بحد ذاتها ،و السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة الممتدة مابين 2013/1999 وهي الفترة التي سبقتها فترة الأزمة الأمنية .

حيث وضعت الجزائر في أولوية سلوكها الخارجي تحسين صورة الجزائر في الخارج والتي تضررت كثير خلال فترة الأزمة الأمنية ، خاصة أن هذه الفترة شهدت استقرار أمنيا بمقارنة بفترة الأزمة ،إذ تراجعت حدة الأزمة بتراجع النشاط الإرهابي ، كما أن الجزائر شهدت انتعاشا اقتصاديا وماليا من خلال ارتفاع أسعار المحروقات ، و لان للعامل الأمني و الاقتصادي دور في تنشيط أو تراجع السياسة الخارجية ،فـانه من الضروري أن يسعى صانع القرار الخارجي ألي إحداث تغير في سلوك الدولة بما يتناسب مع التطور الحاصل علي المستوي الداخلي : الاستقرار الأمني و الانتعاش الاقتصادي .

ما توصلنا له من خلال هذا الدراسة أن صانع القرار لسياسة الخارجية الجزائرية قد أحدث نشاطا محدودا و حركية على مستوي السياسة الخارجية الجزائرية حققت من خلالها بعض الأهداف والنجاحات خاصة علي المستوي الإفريقي ، إذ تمكنت الجزائر من استعادة المكانة التي كانت تحظى بها علي المستوي الإفريقي قبل الأزمة الأمنية ، وجاء هذا بفضل مجموعة من الجهود مثل الوساطة بين اريتريا و إثيوبيا و المرافعة و الدفاع عن مصالح القارة الإفريقية في المحافل ألدولية ،إلى جانب ذلك تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من التخلص من حالة الحضر الغير معلن عن الجزائر و تمكنها من بناء علاقات دبلوماسية متينة مع العديد من دول العـــالم الثالـــــث وكذلك بعض الـــــدول الكبرى ، وعــلاقات

اقتصادية علي وجه الخصوص ، رغم إنها تتسم في بعض الأحيان بكونها علاقات غير متوازنة المنافع ، وتصب في صالح الدول الكبرى أكثر مما تصب في صالح الجزائر ،رغم هذه الحيوية و النشاط الخارجي الذي اتسمت به هذه الفترة ،ألا أنها لم تتوافق وتتناسب تماما مع ما تملكه الجزائر من مقومات اقتصادية و مكانة جغرافية إستراتجية ،إذ أن الإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر من المفروض أن يكون السلوك الخارجي أكثر ناشطا وحيوية و قدرة على التأثير في المستوي الإقليمي تكون أكثر فاعلية ومشاركة .

فالسلوك الخارجي للجزائر لم يتم تكيفه مع المتغيرات الدولية و الإقليمية التي عرفتها هذه الفترة ،وخاصة المغيرات الحاصلة علي مستوي الجـوار الإقليمي للجزائر .فمن خـــلال تتبع مسار السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة الخاضعة لدراسة في شتى المجالات و الميادين و مختلف الدوائر التي تفاعلت معها الجزائر حيث نلاحظ أن هناك جوانب حدث فيها تغير وجوانب أخر طبعت بخاصية ألاستمرارية فبعض القضايا ظلت علي نهج الاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية وعلى سبيل المثال روية الجزائر للقضايا التحررية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية و ملف الصحراء الغربية ،بحيث ظلت الجزائر تسير على نفس المنوال اتجاه القضية الصحراوية و أيضا القضية الفلسطينية ، رغم أن الجزائر أصبحت اقل اندفعا بخصوص القضية الفلسطينية ، وهو ما تـم تفسيره عن عدم رغبة الجزائر في دخول مع خلافات مع الدول الكبرى التي تنحاز لإسرائيل ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن هذا التعقل لم يمنع الجزائر من إعلان دعمها الدائم للقضية الفلسطينية و مبادرة السلام العربية و التنديد بجرائم الإسرائيلية .

كما أن الجزائر استغلت الاستقرار الأمني في مواصلة و استمرارية وتوطيد علاقاتها مع الدول الصديقة و الحليفة التقليدية مثل روسيا و الصين بل زاد مستوي النشاط و التعاون مع هذه الدول من خلال إبرام صفقات تجارية ،و تماثل في روى تجاه القضايا الدولية .

كما سعت الجزائر إلى التعدد في علاقاتها الاقتصادية مع الدول حيث وضعت من أهدافها في هذه الفترة توقيع اتفاقيات تعاون مع دول لم تكن الجزائر تقيم مع علاقات اقتصادية أو كان علاقاتها اقتصادية ضعيفة ،حيث اتجهت إلي إقامة مشاريع شراكة و تعاون مع دول أسيوية و دول

من أمريكيا للاتينية مثل البرازيل و الأرجنتين ، وهو ما تم اعتباره مسار جديد في السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة .

أما في المجال الأمني وعلى الرغم من انه كان من الأهداف الأساسية في فترة الأزمة الأمنية ، إلا أنه لم يتراجع على سلم أولويات السياسة الخارجية الجزائرية بعد تراجع حدة الأزمة الأمنية لان الاهتمام بمجال الأمني أصبح أكثر أهمية في السياسة الخارجية نظرا لان ظاهرة الإرهاب في فترة الأزمة كانت ظاهرة بارزة بشكل أكبر في الجزائر إي داخلية ، أما الفترة ما بعد 1999 و بالضبط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح لظاهرة بعد دولي و خاصة في منطقة شمال إفريقيا و الساحل ، وهنا ظهر العامل الأمني كمحدد مهم في رسم السياسة الخارجية الجزائرية خاصة تجاه الدول ألكبري و علي الوجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول الاتحاد والأوربي ، هو ما اعتبر عامل جديد في رسم العلاقات الجزائرية الأمريكية و العلاقات الجزائرية الأوربية .

فيحن يمكن القول أن صناع القرار في السياسة الخارجية قد تمكنوا من تحقيق جانب مهم من الأهداف التي تم رسمها بعد انتهاء فترة الأزمة الأمنية ولقد ساعدت الأوضاع الداخلية التي سادها الهدوء الأمني و تراجع حدت الأزمة الأمنية و ارتفاع القدرة المالية الجزائرية ، هذه القدرة المالية مكنت صناع ا القرار من الاتجاه ألي التسديد المسبق للديون الخارجية ،و التي كانت تفرض شروطا على الجزائر ، هذا التخلص من الديون الخارجية من شأنه أن يسمح بهامش من الحركة الخارجية ،وهذا يعتبر تمكن الجزائر من التخلص من مخلفات الأزمة الأمنية التي قيدت السلوك الخارجي الجزائري ،وبفضل المقومات المالية التي توفرت بعد الأزمة تمكنت من التحرر من هذا القيود ،إذ ظهر التحرر في السلوك الخارجي في العديد من القضايا لم تخضع فيها الجزائر لضغوطات الخارجية من طرف الدول التي كانت تدين للجزائر ، بيد أن تبقي بعض العوامل الخارجية تؤثر علي السلوك الخارجي الجزائري مستغلة ورقة الأوضاع الداخلية للجزائر آو بعض القضايا الداخلية مثلما تفعل فرنسا حول قضية مقتل الرهبان 7 بالمدية ، آو قضايا حقوق الإنسان وغيرها ، من هنا يجب على الجزائر أن تعمل على منع الإطراف الأجنبية من التدخل في القضايا الداخلية و تقيد السلوك الخارجي الجزائري ،وخاصة أن الجزائر تملك كل المقومات و القدرات التي تمكنها من ذلك .

أن السياسة الخارجية الجزائرية تمكنت خلال فترة 2013/1999 من الخروج من حالة الركود التي عرفتها خلال فترة الأزمة الأمنية إلي حالة من النشاط والحيوية ،رغم أن المقومات التي تملكها الجزائر تسمح لها بأن تلعب دورا أكثر نشاطا و فاعلية ،وهو ما يجعل السلوك الخارجي أمام تحدي هو أن تواكب السياسة الخارجية الجزائرية المتغيرات الإقليمية و الدولية ، وأيضا القدرات التي تزخر بها الدولة الجزائرية .

قائمة المراجع

أولا :الكتب

1) الياس بوكراع . ترجمة خليل أحمد خليل . **الرعب المقدس** (الجزائر: دار الفارابي ،2002) .

2) إسماعيل قيرة وآخرون ،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت : 2 مركز الدارسات الوحدة العربية ،ط2 ،2009) .

3) إسماعيل صبري مقلد ، **نظريات السياسة الدولية** ،(الكويت ،جامعة الكويت ،1986)

4) بهجت قرني ،على الدين هلال .**السياسة الخارجية العربية** (القاهرة،دار مدبلولي،ط2 ،2002).

5) زهرة بن عروس وآخرون. **الاســـلاموية السياسة :المأساة الجزائرية** ،(بيروت:دار الفرابي ،2002) .

6) محمدالسيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ،ط2،1999) .

7) محمد بوعشة **" السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك"** (بيروت:مركز الدارسات الوحدة العربية ،ط2).

8) محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي ودارة الحرب الاثيوبية – الارترية** (بيروت دار الجيل ، 2004) .

9) محمد فتحي عيد ،**واقع الارهاب في الوطن العربي** (الرياض ،مركز الدراسات والبحوث، 1999) .

10) محمد نصر مهمنا،**مدخل الي علم العلاقات الدولية في عالم متغير** ،(الاسكندرية ،المكتبة الجامعية 1998) .

11) محمد رضوان .**منازعات في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية** ،(الجزائر :إفريقيا الشرق ، 1999) .

12) ناصف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: . دار الكتاب العربي ،ط1،1985) .

13) سعد الدين الشاذلي ،**مذكرات حرب أكتوبر 1973** .

14) عبد النور بن عنتر .**البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري** (الجزائر :المكتبة العصرية لطباعة و النشر2005) .

16) عامر مصباح **تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر :.دار هومـــة ،دط ،2008)

17)عمر صدوق،**قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي و العلاقات الدولية** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية) .

18)عبد الناصر جندلي ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ،(الجزائر: دار الخلدونية ، 2007).

19) صالح بن قبي**. الدبلوماسية الجزائرية بين الامس اليوم** .(الجزائر : 2002)

20) صاموئيل هنتنغتون، ترجمة طلعت الشايب و صلاح قنصوة . **صدام الحضارات** ،(القاهرة :دار سطور ، ط2 ،1999) .

ثانيا: الرسائل

1)أحمد بن فليس،**"السياسة الخارجية للثورة الثوابت والمتغيرات 1962/1954**، أطروحة دكتوراه .الجزائر ، كلية العلوم السياسية ولإعلام ، 2007 .

2)أحمد طعيبة ،**"أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر1988.1994"**،رسالة ماجستير الجزائر، كلية العلوم السياسية ولإعلام ،1998.

3)لسعيد ملاح .**"تأثير الأزمة الداخلية علي السياسة الخارجية الجزائرية "**،رسالة ماجستير ،قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2005.

4)أمينة مزيان ايجر ،**"التحول البراغماني في السياسة الخارجية الجزائرية "**، رسالة ماجستير.الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2007 .

5) بلقاسم لحلوح . **"دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة "**، رسالة ماجستير ،البليدة : كلية الحقوق، 2004.

6) وهيبة دالع ، **"دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2006"** ، رسالة ماجستر.الجزائر ،كلية العلوم السياسة والإعلام ،2008.

7) حبيبة زلاقي ،**تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة علي السياسة الخارجية الإيرانية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير .باتنة ، كلية الحقوق العلوم السياسة ،2010.

8) حكيمة علالي ،**"البعد الأمني في السياسة الخارجية – الجزائر – "** رسالة ماجستير قسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2011.

9) محمد الطاهر عديلة ، **"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 2004/1999 "**،رسالة. ماجستير ،..قسنطينة :كلية الحقوق و العاوم السياسية . 2005 .

10) محمد بوضياف، **مستقبل النظام ألجزائري** أطروحة دكتوراه ، الجزائر : كلية العلوم السياسة ولإعلام ، 2008 .

11) محمد مسعود بونقطة ،**"الدبلوماسية الجزائرية في اطار الجامعة العربية مبادرة الجزائر للإصلاح 2005 "**،رسالة ماجستير ،قسنطينة، كلية العلوم الحقوق والسياسية 2010.

12) منيرة بلعيد ،**"السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر 1992 /2002 "**، رسالة ماجستير قسنطسنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية.2005.

13) نوال بلحربي ." **أزمة الشرعية في الجزائر 2007/1962 "**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2007.

14) نور الدين حشود ،**"العلاقات الجزائرية الامريكية 1992-"2004**. رسالة ماجستر قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2005.

15) سليم العايب، **"الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي"**، رسالة ماجستير باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2011 .

16) رابح زغوني ،**"تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ نهاية حرب الخليج"**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسة.2008

ثالثا: المجلات

1) محمد حمشي .سامية ربيعي،**"ستون عاما من العلاقات الصينية الجزائرية"** ،مجلة البحوث المصرية الصينية ، العدد الاول ،(مصر جانفي 2013).

2) مولود سداد سبع .هيفاء احمد محمد **المحددات الداخلية لسياسة الخارجية العراقية** ،دراسات دولية . العدد 44 .

3) نذير بولقرون ، **الجزائر في ظل حكم بوتفليقة عهد المكاسب و الانجازات** . مجلة الحدث العربي و الدولي ، العدد 51.(افريل 2006) .

4) قوي بوحنية ، **الجزائر و الانتقال الي دور فاعل في افريقيا** .(مركز الجزيرة للدارسات . 29 جانفي 2017) .

5) مجلة الجيش ،العدد461 ،ديسمبر2001 .

6).مجلة الجيش ،العدد 597،أكتوبر 2011 .

7) **الامن في ليبيا .شرعية الدولة و سطوة السلاح** . مركز الجزيرة لدراسات ،29 جانفي 2014.

رابعا :الجرائد :

1) **190 مليار احتياطي الصرف"** ،جريدة الشروق ،(الجزائر) 2013/12/29

2)**"السياسة الخارجية للجزائر مبادئ وتطور "** جريدة الاهرام اليومي ،(مصر) 14 نوفمبر 2012 .

3) وردة بوجملين ،**" بومدين وبخ الافارقة لمساندتهم لإسرائيل "**، جريدة الشروق (الجزائر) ، يوم 3 جانفي 2013 .

4)**" الجزائر تقدم مساعدة بقيمة مئة مليون دولار لتونس"** جريدة الوسط التونسية (تونس) 16 مارس 2011 .

5) سكينة عبد السلام،**" مساعي الجزائر لخروج تونس من الازمة "**،جريدة الشروق اليومي (الجزائر)،17سبتمبر 2010 .

6)**" نائب الوزير الأرجنتيني للعلاقات الخارجية يصرح"**،جريدة الخبر (الجزائر) 27 أكتوبر 2011

7) رضا شنوف ،**"إنشاء جمعية الصداقة الجزائرية الاندونيسي"ة**، جريدة الخبر (الجزائر) ، 6ديسمبر2013 .

8) **"مهاتير محمد يبدأ محادثاته مع بوتفليقة "**، جريدة الشرق الأوسط(لندن) 12 أوت 2003

9)**" مقابلة السفير الكوري الجنوبي"** ،جريدة المساء 19(الجزائر) نوفمبر 2011

10) **"يجب على الجزائر أن تراجع أدوات وأساليب ممارسة سياستها الخارجية"** ، الجريدة وقت الجزائر (الجزائر) 25 فيفري 2014.

11) سمية يوسفي ،**"روسيا تهدد الجزائر"** ،جريدة الخبر (الجزائر) 30 أفريل 2013

12) جمال لعلامي جريدة الشروق ،**"نائب رئيس الوزارء الصيني بالجزائر"** ،الجزائر ،يوم 2007/11/13

13)سميرة بلعمري ،**"الصين تريد إقامة منطقة تعان مع الجزائر"**، جريدة الشروق ’(الجزائر) ،يوم 2008/8/8

14)حفيظ صواليلي ،**"الصين سوف تتفوق علي فرنسا تجاريا في الجزائر خلال عامين"** ،جريدة الخير ،(الجزائر) يوم15 نوفمبر 2012

خامسا : المقابلات التلفزوينة

1) ،حديث مع قناة التلفزيون اللبناني المستقبل (لبنان) 9 نوفمبر1999

2) ما وراء الخبر ، العلاقات الجزائري الأمريكية ، القناة الجزيرة (قطر) 21 جانفي 2012

3) مقابلة مع قناة الشروق (الجزائري) . 2014/4/3

4) نشرة أخبار الثامنة ،التلفزيون الجزائري (الجزائر) 20 جانفي 2013

سادسا : المواقع الالكترونية

1) فائزة سائح ،**"مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء"**، http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=22699.0/09 نشر يوم 9/9/ 2009

2) موقع الرسمي للرئاسة الجمهورية الجزائرية يوم 13 مارس 2014 http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.ht

3) موقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية يوم 2 مارس 2014 http://www.mae.gov.dz/

4)"بلخيرات حوسين . **"السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم العربي المحددات والرهانات "**

http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com/137

5) **"الجزائر تدعو المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤلته"** نشر بتاريخ 23 فيفري 2013

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=164262

6) غياث بوفلجة ،**"أضواء علي العلاقات الجزائرية الفرنسية"** نشر 14 /11/ 2009
http://asharqalarabi.org.uk/mu-sa1/b-mushacat-3268.htm

7)" **المال و الاعمال يغلبان التاريخ في زيارة ساركوزي "** نشر 6 /12/ 2007
http://www.aljazeera.net/news/pages/2dcd4c9b-2dc1-47d1-95a2-f725a575473a

8) وكالة الإنباء الجزائرية نشر 1 ديسمبر 2013 : http://www.aps.dz/ar

9) **"مصطلح علم الجيوبوليتيك و الفرق بينه و بين الجغرافيا السياسية"** يوم 7 فيفري 2014
http://geopolitics-hadad.blogfa.com/category/

10)غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، **"القومية"، قاموس بنغوين للعلاقات**
http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_14_0.htm7فيفري 2014

10)إسراء عمران **"أنماط القيادة السياسة"** نشر يوم 16 افريل 2012

http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=872

12) محمد حمشي ،**"التغير والاستمرارية في السياسة الخارجية الأمريكية**

http://politics-ar.com/ar2/?p=3096 يوم 11 مارس 2014

13) محمد سالمان طالع ،**"السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة ومصالح دائمة"**
14فيفري 2014
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=780575&eid=2227

14)" **الجزائر تتفاوض للحصول على تكنولوجيا صناعة الأسلحة الروسية"** نشر 20 2011/ 8/

http://www.djazairess.com/elayem/108536

15) " **من الرحمة إلي المصالحة"** 9فيفري 2014
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=325774&issueno=9802#.U20OS2005 nZq-Uo

16) جميلة شعير ، **"واشنطن تدعم الجزائر في مطلب تجريم الفدية"**
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=6631820

17)جريدة الفجر ،**"الجزائر مطالبة بإعادة النظر في سياستها الخارجية"**
http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=239373%3Fprint2013/3/4،

18)**"هولاند في الجزائر"**

http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/19/256045.html17

19) **"التبادل التجاري بين الجزائر و الولايات المتحدة"** :
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/a97aa63e-219c-4c70-8ce8-1b2390ee1ed5

20)سفيان بوعياد ، **"الجزائر المرتبة الرابعة عربيا"** ،
19 جوان 2013 http://www.elkhabar.com/ar/economie/340910.html

22) وكالة الإنباء الجزائرية ،**"الجزائر تسدد ديونه"**
http://www.aps.dz/ar/economie/1944-2000-2013-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

23)**"علاقات الجزائر بالمغرب ليست حدود برية مُغلقة فقط"**
: http://essalamonline.com/ara/permalink/31347.html#ixzz31aYYDOdp

24 **العلاقات الجزائرية الروسية عادت الي مجراها الطبيعي**
http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=5916

25) وكالة الإنباء الجزائرية يوم 2 أفريل 2014
http://www.aps.dz/ar/economie/762

26) **التعاون الجزائري الماليزي "**
http://www.el-massa.com/ar/content/view/38348/

27**Algerian Russian relations** ،
http://en.wikipedia.org/wiki/Algeria%E2%80%93Russia_relations
Algeria - Russia: Military and Energy Cooperation ،
28)http://www.ifri.org/?page=contribution-detail&id=5143&id_provenance=98[1]